# دعوة للتسامح والقبول بالآخر

**أ.د. محمد أحمد علي المخلافي**

**أ. قادري أحمد حيدر**

## المحتويات


- **المقدمة**

- **الجزء الأول:** حالة التسامح في اليمن
  - **الفصل الأول:** مدخل ثقافة التسامح ثقافة اللاعنف.
  - **الفصل الثاني:** التسامح في التشريع
  - **الفصل الثالث:** التسامح الديني.
  - **الفصل الرابع:** التسامح السياسي.
  - **الفصل الخامس:** التسامح الاجتماعي
  - **الفصل السادس:** التسامح الاقتصادي.

- **الجزء الثاني:** الآخر في الصحافة اليمنية (الثورة، الثوري، البلاغ نموذجاً)
  - **الفصل الأول:** وضع الصحافة في اليمن
  - **الفصل الثاني:** صحيفة الثورة
  - **الفصل الثالث:** صحيفة الثوري
  - **الفصل الرابع:** صحيفة البلاغ

- **الخاتمـــة**

## مقدمة:

أن مفردات التطرف والأصولية السياسية والدينية، بأنواعها، وكذلك ظواهر ومظاهر الكراهية، والتعصب، والعنف، والإرهاب، وحالة العنصرية المتصاعدة ضد الآخر، في الداخل والخارج سائدة في أكثر من حالة عربية، وواقع التهميش للفئات الضعيفة، والفقيرة، والحروب والعنف المتعدد الأشكال المنتشر داخل كل قطر عربي، فيما بينه البين ومع الآخر الخارجي، تجعل الحاجة ملحة وضرورية لنشر وتعميم ثقافة التسامح، ثقافة الاعتراف بالآخر، والقبول به، باتجاه تحويل قيم التعدد والتنوع، وحق الاختلاف إلى ممارسة أصيلة في حياة المجتمع والناس، وهو ما يستهدفه هذا التقرير بإبعاده ومستوياته المختلفة، باعتباره أول تقرير لدراسة حالة التسامح في اليمن، بعد أن أصبحت الحاجة الداخلية لنشر وتعميم ثقافة التسامح، واجب سياسي، وأخلاقي، وقانوني، وإنساني، نتيجة ما يشهده اليمن من انقسام حاد منذ حرب 1994، وما ترتب على ذلك من شعور مأزوم بتفوق المنتصر،وشعور مقابل بالتميز أيضاً والاحتقان السياسي والمواجهات العنيفة الأمنية والعسكرية المتكررة في المحافظات الجنوبية والشرقية واتساع هذا العنف في كل اليمن، وحرب صعده المستمرة منذ عام 2004 وحتى اندلاع ثورة فبراير 2011م الشعبية السلمية، ناهيك على الحروب القبلية الداخلية الصغيرة والكبيرة الممتدة في الساحة الجغرافية الوطنية للبلاد كلها، وحالة العنف غير المسبوقة التي ترتكبها السلطة ضد الاحتجاجات والتجمعات السلمية منذ اندلاع الثورة الشعبية، بما قد يهدد بالفعل وحدة النسيج الاجتماعي الوطني كله.

هذه المصاعب والمشاكل، والتوترات، وإن كانت حالة عربية بهذا القدر أو ذاك، غير أنها في اليمن شديدة الحساسية والخطورة، والخصوصية في ضوء وقائع وحقائق ما يجري منها منذ عدة سنوات، ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير التأسيسي لدراسة حالة التسامح في اليمن، وهي دراسة غير مسبوقة، عدا نشاطات عامة بدأت خلال عام 2008 من قبل المرصد اليمني لحقوق الإنسان ومنتدى جسور الثقافات لإشاعات فكرة التسامح على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تلتقي أطراف العنف في اليمن حول مشترك واحد: تخوين الآخر، أو تكفيره من خلال الدعوة للكراهية الوطنية والدينية وللحرب ضد الآخر، ومنذ اندلاع ثورة فبراير شاعت الدعوة للحرب ضد الآخر في إعلام السلطة؛ والآخر اليوم بالنسبة وحلفائها لم يعد اليسار وحده بسبب مسعاه للتغيير، وإنما صار يشمل قوى سياسية واجتماعية واسعة ومتعددة الإيديولوجيات، إذ صار التغيير برنامجاً مشتركاً لأحزاب المعارضة متجاوزة خلافاتها الإيديولوجية ويلقي هذا البرنامج القبول من قوى المجتمع المختلفة التي خرجت إلى الشارع منذ تسعة أشهر ومصممة على عدم العودة قبل تحقيق التغيير؛ وما تمارسه السلطة من قمع وتنكيل بشباب الثورة والمعارضة وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، قد يولد روح الانتقام والثأر، الأمر الذي يستوجب إيجاد تدابير وقائية لوضع قطيعة مع حكم ما قبل الثورة، ومن ذلك، القطع مع الثأر والانتقام السياسي، ومن هذه التدابير إشاعة التسامح ومفاهيمه، وهو ما يمثل الهدف الأول لهذه الدراسة، وكرس له الجزء الأول منها، أما الهدف الثاني، فهو دراسة الآخر السياسي والديني والاجتماعي والثقافي في الصحافة اليمنية من خلال ثلاث نماذج: أحدهما يعكس خطاب السلطة والثاني يعكس موقف اليسار المعارض، والثالث يعكس موقفاً سياسياً وسطياً من منطلق ديني، وهو ما كرس له الجزء الثاني من الدراسة.

من هنا، وإن كانت هذه الدراسة سابقة لاندلاع ثورة فبراير إلاَّ أنها سوف تسهم في جعل التسامح ثمرة من ثمارها كما نأمل.

يدخل في تحديد أو تعريف التسامح، المعنى الفلسفي، والفكري . والثقافي، والسياسي، والديني، والاجتماعي والقانوني، وهو خلاصة هذه الأفكار والمفاهيم والمصطلحات، موزعه على مجالات دراستها أو بحثها (الديني، السياسي، الاجتماعي، الحقوقي) وبذلك فإن مفهوم التسامح أشمل وواسع، وأعمق من مفهوم الإخاء، والمساواة والتعاون، والتساهل، فهو بحسب هذا التقرير رؤية معرفية، حقوقية لا صله له بمفهوم التسامح الصادر عن منهج القدماء حول التسامح، أي ثقافة العفو عند المقدرة، والتسامح مع الضعف، والعاجز، ثقافة القوة في المجتمع التقليدي، أي مجتمع ما قبل الدولة المدينة الحديثة، حيث التسامح يحمل معنى الضعف، وقله الكرامة والتنازل عن الحقوق أو التعالي والتفوق، وهي ثقافة المجتمع القبلي، والعسكري، والديني، والطائفي، والمذهبي، حيث التسامح حيلة

العاجز، والضعيف، والفقير، أو مكرمة القوي والكريم، وهي ثقافة ومفهوم لأصله لها بمنظومة حقوق الإنسان وحرياته، وبفكرة المواطنة، والفرد الحر، المستقل، وهي الثقافة السائدة في جميع أقطار المنطقة العربية بدرجات متفاوتة، ثقافة لا تعترف بالآخر، وحقوقه، ثقافة كراهية وإقصاء الآخر، ثقافة هي نقيض في الجوهر لمفهوم ثقافة التسامح الذي ينشده ويهدف التقرير للوصول إليه.

إذن التسامح في هذا التقرير، هو الوفاق في ظل الاختلاف والإقرار بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية للآخر المختلف ودفاع المرء عن حقوقه وحقوق الآخر.

هناك قاعدة كلية وعامة محددة لمعنى التسامح، وهي الاعتراف بالآخر، والقبول بالمختلف والمغاير، وامتلاك القناعة والرغبة الوجدانية والإنسانية للحياة معه، والعيش المشترك معه وبجواره، والتعايش معه كما هو، لا كما نحن نريد، وبصرف النظر عن عقيدته، وأيديولوجيته، وموقفه السياسي ومركزه الاجتماعي، ومن ثم يكون معنى التسامح غير منحصر في ديانة دون أخرى، ولا يقتصر على أثنية، أو لغة أو طبقة اجتماعية دون أخرى، بل يشمل جميع هذه المفردات، والمعاني والدلالات ويشمل جميع الديانات السماوية وغير السماوية، كما يشمل اللادينيين، والملحدين والتسامح بهذا المعنى رؤية إنسانية كلية شاملة لا تتجزأ.

معنى التسامح اليوم، هو الخلاصة النهائية لمرحلة التجديد أو الإصلاح الديني، عصر الأنوار، وهو استكمال لتاريخ العقلانية الأوروبية، والتنوير (الحرية، الإخاء، المساواة)، هو المراكمة الإبداعية الخلاقة لتاريخ الفكر الإنساني الذي لم يتأخر في إن يعلن عن نفسه كثقافة إنسانية تقوم على معنى التسامح، وجاءت المواثيق الدولية لتؤكد في موادها ونصوصها المختلفة على مفهوم ومعنى التسامح وهي المواثيق العالمية المعاصرة التي كرست ورسخت معنى التسامح على قاعدة منظومة حقوق الإنسان منذ صدور ميثاق للأمم المتحدة 1945، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1976، إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1976، حتى إعلان مبادئ بشأن التسامح، الذي أصدره المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين في نوفمبر 1995. وجوهر التسامح طبقا لهذه الصكوك الدولية يكمن في

الإقرار بحقوق الآخر والقبول بالتعددية السياسية والثقافية والدينية واحترام وكفال حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد الديني وغير الديني.

هناك صعوبة، بل استحالة في وضع محددات ثابتة، أو معايير كمحددات للتعصب والتسامح، كنموذج ثابت للتسامح والتعصب.

من المهم إدراك أن التسامح والتعصب كمفهومين هما في حالة تطور مستمر وفي صيرورة، أي أن مفهومي التسامح والتعصب سيدا نفسيهما من خلال علاقتهما وتفاعلهما، بالواقع والتاريخ وحين نتحدث عن أطار مفاهيمي أو محددات فإن ذلكم الإطار المفاهيمي يخضع للشروط الواقعية المتغيرة والمتحولة، فيما يخص زوايا المقاربة سواء للتسامح والتعصب، أو لغيرهما من المفاهيم، والقضايا والإشكالات وتبقى هذه المقاربات سواء في حدودها وأطرها الجزئية والخاصة، أو في حدودها الكلية الهامة، لما نسميه بالمحددات ذات طابع ذاتي، بدرجة كبيرة، خاضعة لزوايا نظر ومقاربة الباحث لها، أكثر منها حالة موضوعية، وهو ما يجب التنبه له فيما يخص مفهومنا أو تصورنا للمحددات، ومحدد الثقافة السياسية، محدد جوهري للتسامح أو التعصب، فالثقافة السياسية المفتوحة على الآخر، المؤمن بحرية الاختيار والاعتقاد والرأي والتفكير هي الأساس في خلق وتشكيل أساس سليم حر، والثقافة السياسية الواحدية الأخلاقية النصية، الحرفية هي مصدر للتعصب، والجمود، وهي مصدر للعنف، والكراهية، والحقد، وهي ثقافة لا ترى في التنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والديني والمذهبي، سوى مصدر للخراب، والثقافة السائدة على هذه الخلفية أو القاعدة أنما تزيد التعصب واللاَّتسامح، ثقافة سياسية تنتج من بنية اجتماعية تقليدية واحدة شمولية، لا تقبل بالآخر، ولذلك نقول أن من أهم محددات التسامح أو التعصب السياسي، هو العنف أي كان مصدره ديني، أو سياسي، أو اجتماعي، أو عرقي، فالعنف في درجة من درجات تطوره يمكن أن يتحول إلى حرب، وإلى صراعات دموية، ودائماً في أوقات التوتر السياسي، والاحتقانات السياسية التي تعود أسبابها إلى عوامل دينية، أو مذهبية أو اجتماعية أو سياسية (صراع على السلطة والثورة) نجد أن هناك حالة من الفرز الاجتماعي متخلفة تعود بالناس إلى كياناتهم الأولى: القبيلة العشيرة، الطائفة، المنطقة، الجهة، ما يؤدي بالفعل إلى ارتفاع معدلات التعصب وضد التسامح، وفقاً للشروط المتخلفة، وفي

ذلك تهديد لكل الكيان السياسي المجتمعي، تزداد معه حدة التوتر السياسي، والتعصب حين يدخل التطرف الأيديولوجي الديني أو المذهبي، أو القبلي طرفاً مكوناً في هذا الصراع، وغالبية أسباب الصراعات في المنطقة العربية عائدة إلى هذا المحدد السياسي لا إلى غيره من المحددات التي لا نقلل منها، مثل: العمر، المكانة الاجتماعية، والموقع الطبقي، على أننا نرى في محدد التعليم محدداً هاماً يدخل في صلب عملية التحقيق، أو التشجيع والتوتير لمناخات التعصب أو التسامح، ومن المهم أن تشمل مناهج التعليم بدءاً من الصفوف الدراسية الأولى، على تكريس المعاني والقيم الإنسانية الكبرى: الحرية، والعدل، وحقوق الإنسان، ومن المهم أن تتضمن مناهج التعليم التأكيد أولاً: على قيم الحرية الفردية الإنسانية، وثانياً رفض الظلم، والتأكيد على قيم التسامح وحب الآخر، وثالثاً التأكيد على ضمان: (العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين، والإجراءات القضائية والإدارية) إذ تنص المادة (4) من مبادئ بشأن التسامح: (أن التعليم هو أنجع الوسائل لمنع اللاًتسامح، وأول خطوة في مجال التسامح، هي تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها،...).

وتعد هذه الدراسة محاولة أولى أيضاً لدراسة الآخر من منظور قبول الرأي الآخر في الممارسة، ومن خلال الإجابة عن سؤالين رئيسين: هل الصحافة اليمنية تجسد في مضامينها النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان من التسامح في الخطاب بالقبول بالآخر؟ أم إنها تشيع التعصب والاستئثار ورفض الآخر؟ من خلال الإجابة عن أسئلة فرعية، مثل: هل تجسد الصحافة مبدأ القبول بالتعددية السياسية بالقبول بالآخر السياسي وحقه في الشراكة والمعارضة وحرية الرأي والتعبير؟ أم إنها تشيع عدم قبول الآخر السياسي وتبرر إقصاءه واحتكار الحكم وتجريم المعارضة وحرية الرأي والتعبير؟ هل مضمون الصحافة دليل على قبول اختلاف الآخرين في الدين والمذهب والإقرار بحرية الفكر والضمير والمعتقد؟ أم إنه يعبر عن عدم قبول الآخر الديني وادعاء امتلاك الحقيقة وتكفير الآخر؟ هل تجسد الصحافة القبول بالآخر الاجتماعي بالقبول بالمساواة وعدم التمييز والحق في المواطنة المتساوية؟ أم عدم القبول بالآخر الاجتماعي وإقصاءه وتهميشه والدعوة إلى احتكار السلطة والثروة؟ هل تجسد الصحافة الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثقافي الوطني والعالمي ولأشكال التعبير الحديثة، أم إنها تشييع وتكرس

عدم قبول الآخر الثقافي بفرض مفاهيم وقيم موروثه فحسب؟ ورفض ما عداها؟ الإجابة عن الأسئلة السابقة جعلت الدراسة تأتي من خلال مضامين ثلاث صحف تعكس مواقف الثلاثة الاتجاهات السالفة الذكر وهي:

صحيفة "الثورة"، رسمية حكومية، وهي الصحيفة الأكثر انتشاراً، وحجماً من حيث ما يطبع ويوزع منها على مستوى الجمهورية، وتطبع في صنعاء، والثانية صحيفة "الثوري"، لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الأساسي في ميلاد قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990، وهي الصحيفة التي تحولت بعد حرب 1994 إلى صحيفة معارضة، وهي صحيفة يسارية تطبع في صنعاء، أما الصحيفة الثالثة، فهي صحيفة "البلاغ" أهلية خاصة، وهي صحيفة دينية، سياسية، معتدلة، شبه معارضة، لها علاقة جيدة بالسلطة، والمعارضة، وهي من حيث التوجه الديني/ السياسي، زيدية/هاشمية، ولا تخفي دفاعها عن ذلك الانتماء والتوجه السياسي الديني، وتطبع في العاصمة صنعاء، وإن بأعداد أقل، وجمهور محدود.

لقد اعتمدنا في قراءة الصحف جميعها على سنة تأسيسية واحدة للقراءة هي أعداد سنة 2008 حصراً، وتم الخروج على السنة التأسيسية فقط في متابعة قراءة كيف احتفل الخطاب الرسمي بذكرى عيد وحدة 22 مايو 2009، الذكرى التاسعة عشرة، وكيف قدم الخطاب الرسمي موقفه من الآخر :السياسي، والديني، في هذه المناسبة، وذلك من خلال تناول أحد أعداد صحيفة الجمهورية الحكومية الصادرة في محافظة تعز، والمكرس للاحتفاء بهذه المناسبة، ومرد هذا الاختيار ما عبر عنه هذا العدد من تشدد، وإقصائية، وكراهية، في الموقف من الآخر في الصحافة الحكومية.

والحقيقة أن اعتمادنا العام 2008 سنة للقراءة التأسيسية في الإجابة عن الأسئلة، لم يكن مدروساً، وقصدياً، أو انتقائياً، كما أنه ليس عفوياً بالمطلق؛ الهدف والسبب المباشر لاختيار العام 2008، ذلك أنه العام الأقرب للحظة الراهنة زمنياً وتاريخياً، ولأنه لم يحدث أي فارق نوعي على مستوى ونوعية الخطاب الرسمي في موقفه من الآخر، السياسي والديني تحديداً وحتى تأتي القراءة متصلة ومتواصلة مع ما يفرزه الخطاب الرسمي اليوم على الأقل في صورة ما تم اختياره من قبلنا للكيفية التي احتفى فيها وبها الخطاب الرسمي، بالذكرى التاسعة عشرة للوحدة اليمنية، من خلال مضمون خطاب

رئيس الجمهورية، ومن خلال ما قدمته صحيفة الجمهورية /تعز، من خطاب ليس اقصائياً، وعدائياً، ويكرس ثقافة العنف، والدم، والكراهية فحسب، بل، ولأنه سعى للاستنجاد والتوسل بالتأريخ، وذاكرة الحروب، والعمل على إنعاشها، لإعادة تقديم موقفه من الآخر، في ضوء ذلك؛ وهو نموذج يظهر أن الخطاب الرسمي في الموقف من الآخر ما يزال حتى اللحظة مقيماً في الماضي، يسير ويستمد منه زوادته في معالجة مشاكل الحاضر للانطلاق إلى المستقبل، وهي قمة المأساة التي نعيشها اليوم مع خطاب الحكم في موقفه من الآخر– السياسي والديني على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي يفسر اليوم العنف والقسوة غير المعهودة التي يمارسها أنصار النظام في المؤسسة العسكرية والأمنية أو من بين المدنيين ضد الاحتجاجات والتجمعات السلمية وفي المقدمة الثوار المعتصمون في الساحات.

إن عودتنا إلى قراءة: كيف احتفى الخطاب الرسمي بمناسبة وطنية عظيمة إنما كان للتدليل، على أن قاعدة الأساس للقراءة، 2008 لم يجر تجاوزها في خطاب اليوم، لأن ما يحدث إنما هو تكريس لخطاب الكراهية السياسية والدينية، ولا أدل على ذلك من توسع حرب صعدة إلى محافظات جديدة، ودخولها اليوم عامها السادس، ومن جانب آخر الامتداد الاستراتيجي الوطني للحراك السياسي الاجتماعي السلمي الجنوبي، وامتداده إلى جميع مناطق ومديريات، وقرى الجنوب ثم اندلاع ثورة سلمية في كل مناطق اليمن عام 2011م، وهو ما يتم مواجهته بالعنف، والحلول العسكرية والأمنية، وبخطاب الكراهية والإقصاء. ومن هنا يأتي هدف وسبب اختيار الدراسة للعام 2008 سنه تأسيسية للقراءة، وبارتباط خطاب الاحتفال الرسمي بذكرى 22 مايو2009، كما جسدته صحيفة الجمهورية /تعز. وذلك لتقديم صورة أكثر موضوعية وواقعية، وأكثر اقتراباً من الحالة السياسية الراهنة للخطاب الرسمي في موقفه من الآخر.
وفي هذه الطبعة تمت الإشارة بصورة عابرة إلى المتغير الذي حدث عام 2011م باندلاع ثورة شعبية تمارس ضدها أقصى مستويات العنف.

من خلال القراءة المتأنية للصحف الثلاث، وجدت الدراسة أن من غير المناسب وضع إطار عام واحد لشكل ومضمون القراءة لجميع الصحف، وذلك أن لكل صحيفة طبيعة ذاتية خاصة بها تختلف عن الأخرى جذرياً في المضمون، وفي الشكل الفني، ومن

حيث ترتيب الموضوعات، وعدد الصفحات، ومن حيث الأهمية في تحديد التوجه العام لكل صحيفة، وقبل البدء في تقديم القراءة الخاصة لكل صحيفة على حدة، يكون من المفيد تقديم مقاربة أولية بين كل من الصحف الثلاث في هذه المقدمة، لتبيان حالة الاختلاف بين الصحف الثلاث التي تستوجب عدم التزام الدراسة بإطار موحد.

**مقاربة عامة بين الصحف الثلاث:**

**صحيفة الثورة:**

1. الثورة: هي الصحيفة الرسمية الأولى، والكبرى التي تحتوي الرؤية الرسمية العامة للنظام، ويعمل فيها مئات الكتاب الصحفيين، ولها فروع مكاتب في جميع محافظات الجمهورية.
2. يصل عدد صفحاتها يوميا إلى (32) صفحة وأحيانا إلى أكثر، مع ملحق يومي ثابت (أسرة، سياسة، قضايا الناس، ملحق ثقافي، اقتصادي، دين وحياة) بعدد موزع بين (12– 16) صفحة، وفي المناسبات الوطنية تصدر عدة ملفات مكرسة لتمجيد النظام من خلال المناسبة. ويكون إجمالي عدد صفحات الثورة يومياً (46) صفحة.
3. الثورة صحيفة يومية يصدر منها في العام بين (364– 365) عدداً في السنة.
4. صحيفة قادرة على استكتاب جميع الكتاب في الداخل والخارج، وبمكافآت مجزية.
5. صحيفة تصل إلى كل مناطق الجمهورية، وإلى الخارج عبر السفارات.
6. صحيفة مرتبطة مباشرة بمراكز القرار النافذة.
7. صحيفة الثورة دائماً في موقع الهجوم على الآخر من موقع السلطة، وإمكانيات الدولة وخطابها السياسي والديني ضد الآخر.
8. صحيفة الثورة يمولها دافعو الضرائب جميعاً (المواطنون) ومع ذلك هي محتكرة للحكومة، وحزب الحكومة، وأعوانهما من الكتاب الموالين للحكومة، حتى ملحق الثورة الثقافي تراجع فيه حضور مساحة الآخر الثقافي خاصة في السنوات الأخيرة من بعد العودة لإنتاج خطاب الحرب، وخطاب الوحدة بالدم، وبعد الاحتقانات السياسية، والإخفاقات الاجتماعية والوطنية التي يعيشها البلد.

**صحيفتي "الثوري" و "البلاغ":**

1) الثوري معارضة يسارية، البلاغ شبه معارضة دينية معتدلة

2) صحيفتان أسبوعيتان، عدد صفحات كل واحدة منها (16) صفحة إجمالي عدد صفحاتها أسبوعياً 32، أي أن الصحيفتين مجتمعتين تساويان من حيث عدد الصفحات، عدد صفحات شهر وأسبوع من أعداد صفحات صحيفة الثورة الرسمية اليومية؛ وعدد ما يصدر من صحيفة الثوري أو البلاغ في السنة لكل واحدة منهما (48) عدداً، مقابل (364) عددًا لصحيفة الثورة الرسمية هذا إذا افترضنا إصدارهما المنتظم دون توقف أو انقطاع.

3) صحيفتان دائماً في موقع الدفاع وفي حالة حصار مستمر من الخطاب الرسمي ومن الأجهزة ومساحتا الهجوم والنقد فيهما محدودتان وهما باستمرار وخاصة –الثوري – معرضتان للمساءلة والمحاكمات دون سند قانوني وفي الغالب تلعب نيابة الصحافة في وزارة الإعلام دوراً خطيراً وضاراً بالعمل الصحفي، وحرية الصحافة والتعبير.

4) الصحيفتان (الثوري– البلاغ) ليس لهما مصدر تمويل ثابت، علماً أن أموال وممتلكات الحزب الاشتراكي ما تزال حتى اللحظة مستولى عليها منذ عام 1994 من قبل السلطة. وتتعرض الصحيفتان أحياناً للتوقف، وخاصة الثوري إما لأسباب مالية، أو لمضايقات إجراءات المحاكم وغيرها.

5) الصحيفتان لا تملكان القدرة المادية على تقديم حوافز مالية لكتابهما؛ ومن هنا نلحظ عزوف البعض عن المساهمة الكتابية فيهما

إن ما سبق هو ما يفسر طغيان حضور خطاب الصحيفة الرسمية الثورة، في خطاب الدراسة أكثر من غيرها، ويفسر ذلك أكثر ما يلي:

**أولاً:** لأنها صحيفة يومية وتصدر (364–365) عددا في السنة.

**ثانياً:** على اتصال مباشر بالقراء يومياً، وهي إحدى الأدوات المكملة للأجهزة الإعلامية والاتصالية الرسمية للسلطة(المقروءة، والمسموعة، والمرئية)

**ثالثاً:** تمتلك من القدرات الفنية والإيصالية الكثير للتأثير على القارئ، ومن خلال خطاب مكرر ومتكرر، يهدف إلى إيصال رسالة رسمية (ما) بالقوة المدركة، وغير الواعية.

**رابعاً**: يلعب حجم حضور وكثافة الخطاب الموجه إلى الآخر دوراً كبيراً في انعكاسه على صفحات الدراسة، ناهيك عن أن موقف الخطاب الرسمي من الآخر، سلبا أو إيجابا، ينعكس بالضرورة على كل مستويات الخطاب الأخرى، كما تظهر انعكاساته أو تمظهراته في الواقع الحياتي والعملي للناس على صعيد الممارسة.وهو ما يفسر ويبرر حضور خطاب الصحيفة الرسمية وطغيانه على ما عداه من خطاب للصحيفتين المعارضتين (الثوري – والبلاغ) اليسارية والدينية حيث احتلت صحيفة الثورة الرسمية ما يقارب 60% من صفحات الدراسة، وهي بلا شك قسمة لا دخل للدراسة بها، بل فرضها الشرط السياسي المهيمن، والواقع الموضوعي والذاتي، لكل من الصحف الثلاث، والذي هو انعكاس لحضور كل منها في الواقع، والذي ينعكس بالنتيجة على مستوى الحضور والتأثير في الخطاب. وهو ما سيتجلى عملياً ونظرياً في القراءة الخاصة لكل صحيفة، في شكل ومضمون إجابتها عن أسئلة الآخر السياسي، والديني، والثقافي، والاجتماعي، في خطاب كل من الصحف قيد الدراسة والبحث.

الدراستان نشرتا في تقريرين إقليمين كرسا للتسامح[1]*، لكنهما لم يصلا للقارئ اليمني المستهدف من المرصد اليمني لحقوق الإنسان بصورة رئيسية، سواء فيما يتعلق بإشاعة مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية بصورة عامة والتسامح بصورة خاصة، ومن مدرك أن الخطر الأكبر على التغيير في اليمن وإحداث تحول ديمقراطي وإقامة الدولة المدنية الحديثة تكمن في ثقافة الاستبداد التي تعبر عن نفسها عملياً بثقافة العنف واللاَّتسامح، وكانت هذه الأسباب هي الدافع الأساس للمرصد اليمني لحقوق الإنسان في إعادة نشر الدراستين في عمل واحد. وفي هذه الطبعة جرت إشارات عابرة إلى استخدام العنف المتزايد من قبل القائمين على السلطة، خاصة، بعد اندلاع ثورة فبراير 2011م الشعبية السلمية.

*التقريران هما:
- التسامح في العالم العربي 2008-2009م. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2009م.
- الآخر في الصحافة العربية. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2010م.

# الجزء الأول:
# حالة التسامح في اليمن

## الفصل الأول: مدخل

### ثقافة التسامح/ ثقافة اللاّعنف:

**ثقافة التسامح:**

هل يمكننا اعتبار أن ثقافة التسامح هي ذاتها ثقافة اللاّعنف؟، للوهلة الأولى قد يبدوا وكان الأمرين شيئاً واحداَ، وأن ثقافة اللاّعنف هي ثقافة التسامح، بسبب حالة التقاطع فيما بينهما، وفي الحقيقة هناك وجوه تشابه واتفاق فيما بينهما، ولكن من الصعب المطابقة أو المماثلة بين المفهومين،

والمعنيين، واعتبارهما شيئاً واحداً، ثقافة التسامح هي أولاً مفهوم أوسع وأعمق وأشمل من ثقافة اللاّعنف، فاللاّعنف مفردة من المفردات التي يناقشها مفهوم التسامح، وثانياً ثقافة التسامح تدل على رؤية، وفكرة وثقافة اللاّعنف تشير مباشرة إلى معنى مادي محسوس بصورة أو بأخرى، وثالثاً مفهوم ثقافة التسامح يذهب إلى الأفكار والمفاهيم والمعتقدات، وتدخل فيه أدوات البحث المدني والفلسفي، وثقافة اللاّعنف تنتمي إلى القضايا والإشكالات الممارسة في الواقع والمجتمع، وتدخل مباشرة في تحليل وتفكيك الصراعات الاجتماعية.

ثقافة اللاّعنف، تهتم بإعادة صياغة وبناء المجتمع، مكوناته، ومؤسساته المتخلفة، على أنقاض ثقافة العنف السائدة، في البيت أو المدرسة، والجامعة، والأحزاب، باختصار ثقافة اللاّعنف موجهه بالأساس ضد العنف في المجتمع وضد النزعات العدوانية والبدائية والوحشية.

أن ثقافة اللاّعنف اليوم هي المدخل العملي والسبيل الوحيد لتقديم معالجات وحلول جدية للعنف في المجتمع، على أن يشترك الجميع في ذلك، باتجاه التخفيف من تحويل القوة إلى قاعدة لحل المشكلات والتوترات والاحتقانات في المجتمع، وهي السبيل لتقليص تيار العنف والكراهية، والحقد، وغياب العدل بين الناس وفي المجتمع، ومنع انتهاكات حقوق الآخرين. ويمكننا اعتبار ثقافة اللاّعنف الوجه السياسي للتسامح أو هي التعبير السياسي للتسامح.

من الصعب الحديث عن حقوق الإنسان مع غياب ثقافة التسامح، كما أن من غير المفهوم أن نتحدث عن ثقافة التسامح دون أن يكون ذلك على صلة وثيقة بالحديث عن منظومة حقوق الإنسان، فكل منهما يشير إلى الآخر ويقود إليه، ويكمله في وحدة لا انفصام فيما بينها، فإذا كان التسامح مفتاحاً لفهم حقوق الإنسان، فإن حقوق الإنسان، هي الإطار الهام الجامع الذي نقرأ ونفهم فيه ومن خلاله حالة التسامح، وثقافة التسامح في تجلياتها العملية والنظرية، فالعلاقة بين التسامح ومنظومة حقوق الإنسان علاقة جدلية والمنطقة العربية قاطبة بحاجة ماسة وضرورية، لنشر وتعميم ثقافة التسامح، من خلال:

أولاً: القبول بالآخر، والاعتراف بحقه في الحياة والوجود على كافة المستويات، دون أن نقصان، وثانياً: الإقرار بالنسبي في الحياة، والمعاملات، والأفكار، وإزاحة المطلق في التدخل في حياة الناس اليومية، صراعاتهم وتعارضاتهم. هذه في تصورنا هي المقدمة الجوهرية لتجاوز التعصب والإقصاء والإلغاء، والتهميش، والتطرف والعنف، والإرهاب ودونها يصبح الإقرار بحرية العمل السياسي، والحزبي، وحرية الفكر والمعتقد وحرية الرأي، والتعبير، والتداول السلمي للسلطة، إشكالات وقضايا خارج شرط الممارسة الواقعية، ومن المهم في البداية أن تتحول هذه القضايا والمسائل أو المفاهيم إلى إشكالات واعية مدركة، ومصدقة في العقل، والوعي، ليتم بعد ذلك أحالتها عبر الممارسة الواعية والواقعية والتاريخية إلى وقائع وحقائق.

لا نستطيع أن نتحدث اليوم عن الحرب والسلام والتطرف والعنف والعصبية والكراهية دون أن تكون قضية التسامح وثقافة التسامح في قلب ذلك الحوار، وليس في ذلك دعوة لرفض فكرة الاختلاف، والصراع، ولكن ليكون ذلك على قاعدة إدارة الاختلاف والصراع بالإقرار الواعي والمسبق بالتعدد والتنوع، احترام الآخر، وأن الصواب والخطأ أمران مشتركان بين البشر جميعاً، وفقاً للقاعدة التي أشار إليها الأمام الشافعي (رأيي صواب يحتمل الخطأ، رأي غيري خطأ يحتمل الصواب)، ففي ذلك يحق احترام وتقدير بحق الآخر بالاختلاف، وشرعية الاختلاف هو حق قانوني، وشرعية الاختلاف والإقرار بالتعدد والتنوع هو الأساس المتين لكل وحدة دائمة وعميقة، وغير قابلة للانكسار.

ثقافة التسامح كرؤية كونية إنسانية هي قمة الموقف الذي يدفعنا للمشاركة مع الجميع دون استثناء في صناعة فضاء الحرية، والعدل، والمساواة، وثقافة التسامح تعنى الوقوف بجانب الحق، ومع الضعيف، والمهمش ورفض إقصاء المختلف، والآخر، والعمل لاسترداد حقه من القوى الظالم.

ثقافة التسامح لا تعني بأي حال الخنوع للظلم، والسكوت عن الحق، والقبول بالتمييز على أي مستوى كان. إذ تنص المادة (1) فقرة (1-2) من إعلان مبادئ بشأن التسامح (أن التسامح... هو قبل كل شيء اتخاذ موقف ايجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية).

ومن المهم اليوم السعي لجعل علاقة التسامح أفقية بين الناس، وليس علاقة رأسية (يحكمها المزاج والرغبة وكأنها قضية أخلاقية فردية صرفة) محكومة بسلوك هذا الفرد أو تلك الجماعة من الناس، دون غيرها من البشر، وبذلك تبقى علاقة التسامح أو حالة التسامح، حالة فردية مؤقتة بما يره، لا تحددها وتحكمها ضوابط عامة وقانونية تبقى وكأنها حالة سيكولوجية فردية، وليس تعبيراً عن حالة موضوعةً ونتاج لسلوك اجتماعي قصدي، تحكمه ضوابط قانونية موضوعية عامة، وضمن معايير وقوانين محددة وواضحة تضبط تصرفات وسلوك الناس، (أفراد، وجماعات) وعلى قاعدتها أو أساسها يتم الثواب والعقاب وحين تصبح حالة ثقافة التسامح قانونية ومنظمة على أساس من ذلك تتحول إلى قاعدة سلوكية (ثقافية، اجتماعية، سياسية) تنتظم حياة الناس والمجتمع...، ويقوم على فكرة القبول بالآخر، واحترام اختلافه عنا، مهما كان ذلك الآخر (جنسه، عرقه، دينه، مذهبه، قبيلته، طبقته، لونه، لغته) وغير مقبول أكراه الآخر على ما لا يريد ولا يرغب، ثقافة التسامح تمنع التمييز بين الناس على أي أساس كان، وتبقى ثقافة الآخر محفوظة عزيزة كريمة، مصونة ولا تمس تحت أي ظرف كان.

**مجالات التسامح:**

التسامح ليس رأياً أو وجهة نظر، بل رؤية إنسانية كونية معاصرة أخذت زمناً طويلاً– عدة قرون– حتى تتبلور وتظهر في صورتها المفهومية التي نتحدث حولها اليوم، ومجالات التسامح بهذا المعنى تشمل وتظم جميع تفاصيل وزوايا الحياة الإنسانية (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، والقانونية. الحقوقية، والفردية، والجماعية، الدولة والمجتمع) وبهذا المعنى فإن من الاستحالة الإلمام بحصر مجالات التسامح، وقد تعمدت ديباجة (إعلان مبادئ بشأن التسامح) الصادرة عن المؤتمر العام في الفترة 25 تشرين 7 أكتوبر تشرين ثاني نوفمبر 1995، إلى تقديم عملية جرد ورصد للمواثيق، والعهود، والاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تشير إلى قضية التسامح، والحدية

التي تعاطت بها المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية، التابعة للأمم المتحدة مع قضية التسامح، وثقافة التسامح، وإصرار المؤسسات الدولية على تحويلها إلى قضية إنسانية عامة، جامعة على طريق خلق حالة (الوئام في سياق الاختلاق) كما جاء في المادة الأولى من إعلان بشأن التسامح، وكأن الإعلان في ديباجته ونصوص مواده الست يحاول أن يقدم تتبعاً نظرياً وقانونياً لمسار أكثر من ستين عاما من تطور فكرة التسامح في شمولها لجميع مجالات حياة الإنسان في امتداد تطور الفكرة– التسامح– عبر التاريخ الإنساني.

وهذا التقرير يتناول التسامح من خلال ثلاثة أبعاد أو مجالات: الأول: التسامح الديني، الثاني:التسامح السياسي، الثالث: التسامح الاجتماعي . الاقتصادي.

**أولاً: التسامح الديني:**

للتعصب جذور عميقة في الوعي الاجتماعي التاريخي للناس وهو السائد في بنية المجتمع، بينما مساحة هامش الحرية للخطاب التعددي التسامحي في بلداننا ما يزال جنيناً ويكاد لا يرى، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة السعي الدؤوب لنشر وتعميم ثقافة التسامح الديني في منطقتنا العربية. وتتعرض الحريات الأساسية للناس لعملية قمع، واعتداء، وحصار، وتسفيه، هو الأقسى والأعنف، في اليمن، حيث الحرب على خلفية التكفير الديني/ المذهبي، هي السمة السائدة، وهي عموماً حالة عربية قائمة في مصر، والسودان، وفلسطين، والعراق، والصومال.

في اليمن المعاصر بعد وحدة مايو 1990، جرى استخدام خطاب العنف كمقدمة لإعلان الحرب على الشريك الأساسي في السلطة والوحدة، الحزب الاشتراكي اليمني – تم استدعاء فقه الفتوى في صورة مفاهيم ومصطلحات: الردة، والشرعية، والوحدة، والخروج على الجماعة، (الانفصال) من تراث ثقافة (الفتنة) في التاريخ السياسي العربي، من أجل إقصاء وإلغاء وتهميش التعددية الفعلية وإقصاء الآخر السياسي، وعدم الاعتراف بحقه في الشراكة والمشاركة في القرار السياسي، وفي السلطة والثروة، تحولت معه وخلاله السياسية إلى دين والخلاف على مضمون النظام السياسي وجوهره الديمقراطي إلى معركة دينية، استخدمت فيها الفتاوى بعد تحويلها إلى أسلحة حربية وعسكرية ضد

الآخر، وباسم الدين، الأمر الذي عبر عن موقف الرفض للتعددية وثقافة التسامح واستعادة سيادة ثقافة العصبية والقوة، والشوكة القبلية العسكرية.

منذ قيام حرب 1994، وضع اليمن أمام ظاهرة جديدة قديمة تحاول من خلال الأيديولوجية السائدة والسيطرة الإعلامية للدولة فرض استمرارية لعبة خلط الديني بالسياسي ومن خلال السلفية الجهادية السنية والشيعية. التي ساهم النظام في اختراعها ثم خرجت عن السيطرة بعد تحولها إلى ظاهرة عنفيه مذهبية مسلحة (عسكرية).

لقد فتح فقه السياسة أو فقه الفتوى الباب واسعاً لحجم ثقافة التكفير، وأيديولوجيا التكفير والقتل التي بدأت بمحاولة اغتيال عمر الجاوي وتم اغتيال حسن الحريبي في الحادث عام 1991، وبعده اغتيال أكثر من (155) من قيادة وكوادر الحزب الاشتراكي آخرها اغتيال الشهيد جار الله عمر في 28 ديسمبر 2002، بفتوى تكفيرية جهادية من قبل خلية جامعة الإيمان . مسيك للتنظيم السروري، بدعوى تنفيذ شريعة الولاء والبراء من خلال ما يسمونه بـ (الجهاد الفري) وتحالفت فيه الفتوى الجهادية المسلحة مع الدعم المالي والحماية الأمنية الحكومية، بعد أن استقر خطاب (الفتنة) والحرب وعدم التسامح، داخل بينة الخطاب السياسي والأيديولوجي السائد.

**ثانياً: التسامح السياسي:**

ارتبطت ظاهرة عدم التسامح السياسي، بالصراع السياسي على السلطة والثروة، جرى معها احتكار المجال السياسي في يد قبضة قبلية، عائلية، مناطقية، دينية مذهبية أو هيمنة طبقية شمولية ولم يعرف التاريخ السياسي العربي ظاهرة التسامح السياسي أو هامش الحرية السياسية النسبية، في صورة التعددية المقيدة، أو ما يسميه البعض السماح الديمقراطي، إلا منذ عقد ونصف تقريباً، بعد أن جرى إعلان التعددية كأساس للنظام السياسي في بعض الأقطار العربية وهي تعددية مشروطة أو محكومة بضوابط شمولية وتقييدات قانونية وعملية لا تسمح بإمكانية واقعية للتداول السلمي للسلطة وما تزال حالة التسامح السياسي في جميع أقطار المنطقة العربية محاصرة بجملة من القيود السياسية، والضغوط الاجتماعية والعسكرية والأمنية، المفروضة على الحياة الحزبية والمدنية، مثل:

قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات المفصل على مقاس الأنظمة الاستبدادية، وعلى مقاس الحاكم الذي يتلاعب بالدستور ومواده كلما عن له مد فتره حكمه بهدف إعادة استنتاج النظام السياسي ومؤسساته التشريعية والمحلية.

التعددية والإقرار القانوني الشكلي بحرية التنظيم السياسي والحزبي لم تتحقق بعد في واقع الممارسة، ففي مصر عمر إعلان التعددية أكثر من ثلاثين سنة، وفي اليمن أكثر من تسعة عشر سنة من عمر الوحدة، وأكثر من ثلاثين سنة من البقاء في الحكم، ولم تقود التعددية إلى حالة من تداول السلطة سلمياً. وكانت الحالة السودانية والموريتانية هي الوحيدة، وجرى الانقلاب عليها عسكرياً.

أن التسامح في السياسة يعني الاعتراف بالآخر وبحقه في السياسية بعيداً عن الإكراه والعنف، والقمع، والمصادرة، والتسامح السياسي يعني في الواقع القدرة على المشاركة في صناعة القرار (السياسي) والشراكة في السلطة والثروة، وثقافة التسامح تعطي الحق للجميع أغلبية وأقلية للمشاركة في كل شيء كمواطنين أحرار بدون قيود.

**ثالثاً: التسامح الاجتماعي . الاقتصادي:**

التسامح الاجتماعي . الاقتصادي هو أكثر أشكال التسامح ارتباطا وتأثراً بالبنية الاجتماعية، فكلما كانت هذه البنية الاجتماعية مفتوحة وتعددية، وحديثة كلما كانت مظاهر وظواهر التعصب القبلي (العشائري) والمناطقي والقروي والديني والمذهبي أقل تأثيراً وفعلاً في الناس ومن حياتهم، وطرائق تفكيرهم، وسلوكهم، وواضح أن المجتمعات العربية مرتدة، نحو التقليدية الاجتماعية والأصولية الدينية، والمذهبية حتى أننا يمكن أن نتحدث عن إسلام قبلي، وإسلام بدوي، وقبيلة تعسكرت بالمذهب– كحالنا في اليمن– والمجتمع اليمني تحديداً يعيش حالة تراجع لقيم الحداثة والمدنية، والتسامح الاجتماعي والاقتصادي، وأثارها يمكن مشاهدتها وقراءتها في صورة العودة للبحث عن القيم القبلية والمناطقية، والأصول الانثروبولوجية التاريخية الأولى لمشجر أنسابهم، وهي قطعا عودة إلى

اللاَّتسامح الاجتماعي ونكوص عن ثقافة الانتماء للهوية الوطنية والقومية الكلية الجامعة، والعودة للاحتماء بالهويات الصغيرة، ولعل ذلك يرجع إلى غياب وتراجع المشاريع الإستراتيجية الكبرى (الوطنية، والقومية، والإنسانية) وحالة عدم التسامح الاقتصادي، والتراجع عن الأهداف الاقتصادية للثورة اليمنية سبتمبر/ وأكتوبر بما فيه شعار أو هدف إزالة الفوارق بين الطبقات، وتعطيل النصوص الدستورية التي توجب تحقيق العدل الاجتماعي باعتباره أساسا للتسامح الاقتصادي، والدخول في مشاريع إعادة هيكلة الاقتصاد، وما ترتب عليه من خصخصة المؤسسات الاقتصادية لصالح المتقنفذين في السلطة، وتراجع دور الدولة في تمكين المواطن من ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية كالحق في العمل وفي الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وفي التعليم، والضمان الاجتماعي، وتزايد الفوارق الطبقية واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وارتفاع نسبة البطالة، وتزايد نسبة من يقعون تحت خط الفقر، كل ذلك يعبر عن تراجع حالة التسامح الاقتصادي والاجتماعي، كما أن النظرة المتخلفة للمرأة هي في أسوأ صورها اليوم، ففي أكبر صرح علمي وأكاديمي، وهو الجامعة يجري حصار المرأة والحرب العلنية ضدها من قبل الجماعات الدينية المتطرفة، ومن قبل الأجهزة الأمنية. ففي شهر ديسمبر عام 2008 قامت جماعة سلفية في جامعة صنعاء بتنظيم ما تسميه (أسبوع العفاف) وتعليق ملصقات أعلانية ودعائية تحريضية ضد حرية المرأة التي ينص عليها الدستور، والدعوة إلى المزيد من القيود والتحريمات ضدها، وتشتغل الجماعات التقليدية (القبلية، الدينية، السياسية) بصورة موحدة لتكريس القيم الماضوية التقليدية ويجري تعميمها بصورة منظمة وهي التي تتحكم بقيم وسلوك الناس وهي منظومة قيم لا تسامحية، وتشيع قيم التعصب، والكراهية، وعدم القبول بالآخر، وتكرس في الواقع ثقافة العنف والصراع، أن قيم التسامح الاجتماعي الاقتصادي وقضايا السلام الاجتماعي والأمن والاستقرار السياسي تتعرض اليوم للتراجع والانهيار، من خلال تشريعات الدولة الاقتصادية التي تتخلي فيه الدولة عن دورها في الرعاية الاجتماعية، وعن دورها في التعليم والصحة، والخدمات الأساسية للناس، بما يشيع في المجتمع ثقافة عدوانية ضد الآخر، ثقافة لا تسامحية، وفي مثل هذا الواقع لا مكان للفرد الاجتماعي الحر المستقل المشارك في

الحياة السياسية بعقل فاعل باتجاه الإصلاح والتغيير، حيث ميول التعصب السياسي على خلفية اجتماعية . اقتصادية هي الأساس في تشكيل وعي وحركة الناس.

من هنا، فإن المحددات الاجتماعية الاقتصادية (التعليم، العمر، التدين، المكانة الاجتماعية والطبقية) تتحرك جميعها في اتجاه عكسي وارتدادي منتج ومولد لقيم العنف، والتعصب، والتفكك الاجتماعي (قبائل، عشائر، أثينات، مناطق) تتقدم فيه القبيلة على الوطن، والقرية على المدينة، والجماعة على الطبقة، العصبية، على الحزب، ويصبح عدم التسامح الاجتماعي . الاقتصادي هو الناظم لحركة الجميع، وهي توجهات معادية ومخالفة لنصوص مواد إعلان بشأن التسامح، ولكل نصوص المواثيق والعهود الدولية التي أقرتها مؤسسات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان وقضايا الحريات، وفي القلب منها التسامح الاجتماعي . الاقتصادي وهو الجاري في أكثر من بلد عربي واليمن واحدة منها.

وأمام هذا الواقع المناهض للتسامح السياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي، تبرز مهمة نشر قيم التسامح في مقدمة مهام التحديث والتحول الديمقراطي في اليمن.

# الفصل الثاني

## التسامح في التشريع

يشمل التشريع الوطني الدستور والقانون الداخلي لليمن وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة ويلتزم بها اليمن بموجب دستور الجمهورية اليمنية والمعاهدات أو الاتفاقيات التي صادق عليها، وفي مقدمة الصكوك الدولية التي تستوجب تحقيق التسامح بمعناه الايجابي والمتمثل بالإقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تنص المادة (2) في كلِ من هذه الصكوك على أن يتمتع كل إنسان بحقوق الإنسان وحرياته كافة، وان يتمكن من ممارسة حقوقه وحرياته بدون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

تتمظهر قيم التسامح من خلال الإقرار بالآليات الديمقراطية ووسائل ممارستها المتمثلة بالتعددية السياسية والثقافية والدينية، وتعبر التعددية السياسية عن نفسها بكفالة تشريع الحق في حرية التنظيم وحرية الرأي والتعبير عنه وحرية التجمع السلمي، وكفل ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادتين (19 و20) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المواد (19، 21، 22) وتعبر التعددية الثقافية والدينية عن نفسها من خلال حرية المعتقد والفكر والدين، إذ ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (18) من كل منهما على الحق في حرية إظهار الدين أو المعتقد بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، وبصورة فردية أو جماعية، معلنة أو غير معلنة.

وتنص المادة (2/26) من الإعلان على انه يجب أن يعزز التعليم "التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وان يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام" وتنص المادة (26) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الناس

جميعا سواء أمام القانون الداخلي للدولة دون أي تمييز وان يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب كالعرق أو اللون آو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

يصادق اليمن على معظم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبموجب المادة السادسة من الدستور يلتزم اليمن بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

يقر الدستور اليمني بالتعددية السياسية والحزبية في المادتين (5 و58) وبموجب المادة (5) يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية[2]، وكفل الدستور في المادة (58) منه حق المواطنين في حرية التنظيم والنشاط السياسي والاجتماعي والنقابي[3]، وصدر القانون رقم (66) لعام1991، بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية الذي يكفل حرية نشاط الأحزاب السياسية، وصدر قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، الذي يؤكد على توفير الضمانات الكفيلة بممارسة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لأنشطتها بحرية واستقلالية كاملة، وصدر القانون رقم (35) لسنة 2000، بشأن تنظيم النقابات العمالية وينص على حرية إنشاء النقابات وحرية نشاطها، والقوانين الثلاثة تنص على تعزيز التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية، الأمر الذي يعني الإقرار بحقوق الآخر، وهو إقرار بقيم التسامح القائمة على القبول بالتعددية. بيد أن التشريع اليمني يعاني من أزمة بنيوية، بالإقرار بالحرية ثم تعطيلها في ذات الوقت، وتعبر هذه الأزمة عن نفسها فيما يتعلق بتركيز السلطة بيد الهيئة التنفيذية – خاصة رئيسها – رئيس الدولة وإطلاق يده في التصرف

[2] تنص المادة(5) من الدستور على أن( (يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلميا، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي...)

[3] تنص المادة (58) من الدستور على ) للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع نصوص الدستور – الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق.. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.)

بإمكانياتها، وتفرض القوانين الثلاثة المشار أليها وصاية الإدارة الحكومية على الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية[4].

كفل الدستور اليمني حرية الفكر والرأي والتعبير عنه في المادة (42)[5]، واعتبرت بعض الأدبيات[6]، إن هذه المادة تشمل الإقرار بحق التجمع السلمي باعتباره وسيلة للتعبير عن الرأي والمعارضة، وبغض النظر عن مدى صواب هذا التعميم فقد صدر القانون رقم (29) لسنة2003، بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات وتسييرها بعد إشعار وزارة الداخلية، وأما أشكال التجمعات السلمية الأخرى كالاعتصامات والمهرجانات والاجتماعات فهي مكفولة دون أي قيود على إقامتها، وصدر القانون رقم (25) لسنة 1990، بشأن حرية الصحافة والمطبوعات الذي اقر بحرية الصحافة غير أن القانونين لم يكفلا التعددية والتعبير عنها بصورة كاملة، إذ أن قانون الصحافة لا يكفل التعددية الإعلامية إلا في الصحافة المكتوبة ويجري استخدام نص قانون المسيرات والمظاهرات على جواز تغيير أجهزة وزارة الداخلية لمكان وزمان ومسار المظاهرات والمسيرات إلى نظام ترخيص يخضع لقرار وإرادة الأجهزة الأمنية، بدلاً من الإشعار فقط لهذه الأجهزة بتنظيم المظاهرة أو المسيرة، وجرى خلال عام 2008، اعتقال عدد كبير من المواطنين، بحجة إقامة التجمعات بدون ترخيص، كما يتبين لاحقاً.

ينص الدستور كما سبق أن بينا على حرية الفكر، لكنه لا ينص على حرية المعتقد، ويسقط قيم التسامح في مجال المعتقد والمساواة أمام القانون، إذ تم إسقاط هذه القيم بتغيير الدستور عام 1994م كتعبير عن الشعور بالتمييز والتفوق للمنتصرين في الحرب، إذ كانت المادة (27) من الدستور تنص على أن: "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو

---

[4] راجع التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن لعام2007م، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، ابريل 2008م صـ 36 – 42 ـفحة، محمد احمد المخلافي، عبد الباقي شمسان:واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان – تعز2006م، أيضا محمد احمد المخلافي: تقرير الحركة العمالية من اجل الديمقراطي لعام2007م، واشنطن2007م صـ 60 فحة وما بعدها.

[5] تنص المادة(42) من الدستور على انه: (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.)

[6] انظر: التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن، المصدر السابق صـ 37 فحة وما بعدها.

العقيدة"، فاستبدلت هذه المادة بالمادة (41) التي تنص على أن: "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، وبذلك أجاز الدستور عدم المساواة أمام القانون والتمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو المعتقد، ويشمل الدين وتشترط المادة (107/د) من الدستور فيمن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية: "أن يكون مستقيم الأخلاق والسلوك محافظا على الشعائر الإسلامية"، ويشترط القرار الجمهوري رقم (269) لسنة 2000، بشأن اللائحة التنفيذية للسلطة المحلية في المادة (24/أ/6) في من يرشح نفسه لعضوية المجلس المحلي: "6- أن يكون... محافظا على الشعائر الإسلامية...".

يميز القانون رقم (12) لسنة 1994، بشأن الجرائم والعقوبات بين الأديان، إذ ينص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من أذاع علنا آراء تتضمن سخرية أو تحقير الدين في عقائده أو شعائره[7]، ولكن إذا كان الدين أو المذهب الذي نالته السخرية أو التحقير أو التصغير هو الدين الإسلامي تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات[8].

طائفة واسعة من القوانين تقرر التمييز بسبب الجنس، أي التمييز ضد المرأة، ومن ذلك القانون رقم (12) لسنة 1994، بشأن الجرائم والعقوبات فيما يتعلق بدية المرأة (م42) وجواز قتل الزوج زوجته ومن يزني بها (م232)، القانون رقم (6) لسنة 1990، بشأن الجنسية اليمنية وتعديلاته فيما يتعلق بتمتع الأبناء بالجنسية اليمنية (م3، 10مكرر)، القانون رقم (20) لسنة 1992، بشأن الأحوال الشخصية الذي يرتكز على التمييز ضد المرأة من حيث الجوهر، القانون رقم (14) لسنة 2002، بشأن القانون المدني، القانون رقم (47) لسنة 1991، بشأن دخول وإقامة الأجانب، فيما يتعلق بدخول وإقامة الزوج الأجنبي لمرآة يمنية.

[7] تنص المادة (149) من القانون على أن:" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة، أولا: من أذاع علنا آراء تتضمن سخرية أو تحقير الدين في عقائده أو شعائره أو تعاليمه...".

[8] تنص المادة (195) من القانون على أن:" تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أو الغرامة إذا كان الدين أو المذهب الذي ثالثه السخرية أو التحقير أو التصغير هو الدين الإسلامي".

# الفصل الثالث

## التسامح الديني:

يعيش اليمن حالة إرهاب ديني يرتبط بالحركة السياسية . الإسلامية الوهابية العائدة من السعودية أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من السعودية وأفغانستان قبيل الوحدة اليمنية، وفي عام 1989، تحديداً، وليس بمعزل عن ارتباطها بالحكم والنظام الذي ترعرعت الحركة في ظل حمايته، وخاصة بعد سنوات المصالحة مع السعودية بموجب اتفاقية جده مارس في 1970، حيث نشأت حالة من تبادل الحماية والمصالح فيما بينهما، وفي مواجهة الأعداء الداخليين (الأفكار الوطنية، والقومية، والاشتراكية وكل تيار الحداثة).

وعند هذه اللحظة يمكن القول أنه بدأت تنشأ حالة من التوحد بين الخطاب السياسي الديني الصادر عن الجهاز الإيديولوجي والمفاهيمي للنظام، وذلك الصادر عن الجماعة السياسية الإسلامية، وهي التي تكررت وترسخت طيلة أكثر من أربعة عقود – خاصة في شمال اليمن – واهم سماته انه خطاب عنفي، إقصائي، لا يقبل بالتعدد، ولا بالآخر، خطاب كان وما يزال يشيع روح التعصب وعدم التسامح، خطاب ضد فكرة المواطنة، والمساواة، ومعادي للديمقراطية، والبرلمان، والتعدد وفي هذا الجانب تتفق جميع تيارات الإسلام السياسي – باستثناء التحولات التي حدثت في الأحزاب المنضوية حاليا في إطار اللقاء المشترك وصار القبول بالتعددية من أسس برنامج من هذا التكتل.

وخطاب الجماعة "الحوثية" في جوهره وعمومه، (وهي جماعة / شيعية / زيدية / هاشمية) يعبر عن هذا المفهوم من الخطاب، خطاب ما يزال يصر على حصر الإمامة والرئاسة في البطنين، من أولاد فاطمة من الإمام علي– ومنطلق هذا الخطاب . ثقافة تتعارض جوهريا مع قيم التسامح[9] ومن أخطر حالة الترويج لخطاب اللاًتسامح ما كرسته فتاوى حرب 1994، وبتبني رسمي من القائمين على السلطة ولا يزال خطرها قائما على طائفة من اليمنيين، حيث لم يجر الاعتذار عنها حتى الآن، وأبرز نموذج لهذه الفتاوى، كانت فتوى الديلمي تحت عنوان (كي لا يلتبس حكم الحرب على

[9]. من نماذج هذا الخطاب إنظر. مقابلة مؤسس الجماعة، المرحوم حسين بدر الدين الحوثي: صحيفة الوسط الصادرة بتاريخ 2005/5/3/16العدد رقم (43).

الأمة)[10]، ومما جاء فيها: (من أغرب ما نسمعه هذه الأيام أقوال يطلقها بعض الناس يشككون في شرعية القتال الدائر اليوم بين جيش الحكومة، ومن يقف معهم، وبين الاشتراكيين ومن يقف معهم... قد يكون مدخل التشكيك إلى عدم شرعية القتال، هو أن الذين يقاتلون مع المرتدين مسلمون، ومن هذا أن يقال: أن الحزب الاشتراكي هم عبارة عن عدد محصور... لولا هؤلاء الذين نسميهم بالمسلمين... ما كان لهم قدرة على أن يحققوا شياً... من اجل ذلك أجاز أهل العلم قتل هؤلاء المسلمين... لأن عدم قتل هؤلاء المسلمين يترتب عليه مفسدة أعظم.

الحاكم وان كان جائراً ظالماً يجب طاعته... والجهاد من أعظم القربات والطاعات...) وفي نفس الاتجاه ذهبت فتوى عبد المجيد الزنداني التي ورد فيها: (إن قتالنا ضد الشيوعيين هو من اجل الإسلام... هذه معركتنا، هذه هي المعاني التي نقاتل من اجلها...،) هذا الخطاب التكفيري استبدل الحزب الاشتراكي بالشيوعي ليكون الوقع الإرهابي التكفيري أعلى صوتاً وأكثر تأثيرا على الوعي والنفس، وهو خطاب لا يدخل ضمن التحريض والتعبئة ضد الآخر دينياً، بل هي دعوة للقتل، وفي السياق ذاته يقول (فقد حكم يمننا في المحافظات الجنوبية والشرقية ثلاثة وعشرون عاماً، والحكام العرب يعرفون المؤامرات التي كان يحكيها هذا الحزب ضد جميع العرب في جزيرة العرب وغيرها... كانوا يحلمون متى يحولون الكعبة إلى مرقص، ويتحدثون عن ذلك كثيراً...) كما طالبت هذه الدعوة للكراهية والقتل أصحاب فتاوى الاستحلال في الوطن العربي، وأحزاب الإسلام السياسي بالضغط على الحكام العرب للمشاركة في الحرب بالقول: (كما أفتى بان الجهاد في أفغانستان واجب... فلا اقل من أن تحموا ظهور إخوانكم... بان قتال اليمنيين شرعي ضد فئة باغية ملحدة، كافرة، قتالها واجب[11])، وتستخدم هذه الفتاوى حتى الآن لقتل المعارضين السياسيين، مثل الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني الشهيد جار الله عمر[12].

---

[10]. أذيعت الفتوى في 6 مايو 1994 في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الحكومية في صنعاء، ونشرت في صحفة صوت الإيمان، المملوكة لعبد المجيد الزنداني، بتاريخ 21يونيو 1994م العدد (24)ونسبت الفتوى الى الشيخ الدكتور / عبد الوهاب الديلمي الذي صار بعد ذلك وزيرا للعدل.

[11]. صدرت الفتوى في 1994/6/10م وتم نشرها بواسطة شريط مسجل توزيع تسجيلات الإيمان ونشرت جزء منه صحيفة يمن تايمز باللغة الإنجليزية بتاريخ 1994/6/20م العدد(22).

12. راجع: نقد وتفكيك خطاب الإستحلال: نص مرافعات محاميي الشهيد جارالله عمر. صنعاء، سلسلة كتاب الثوري 2، صـ14 ومابعدها.

والمتابع لمفردات خطاب الفتوى والحرب والإرهاب، وكيفية تطوره في وصف الحرب فهي بدأت باستخدام مجموعة كبيرة من مقولات التكفير، مثل: ( من جهز غازياً فقد غزا ) ( الدفاع عن دار الإسلام، ضد دار الحرب والكفر) ووصف الآخرين بأنهم مرتدين، والحرب بأنها (حرب الردة) ثم (حرب الردة ولانفصال)، ثم (حرب الشرعية)، وأخيرا (الفتنة)، وهي مفاهيم ومصطلحات... تحيلنا إلى الدلالة الدينية لمفهوم (الفتنة الكبرى) وفي السياق ذاته يتحرك خطاب الحكم الذي لم يتوقف عن الترويج لذلك الخطاب، وهذا الخطاب الديني ذاته هو الذي كفر دستور الوحدة، وكفر الجمهورية اليمنية، واعتبر دستور الوحدة كافراً، لأنه ألغى حاكمية الله، واعتبرا المادة (39) الخاصة بالتعددية الحزبية وحرية إنشاء منظمات المجتمع المدني كفراً، واعتبروا نص المادة (22) القائلة (تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية) كفراً مؤكدين أن هذه المادة تبيح الزنا والفجور وتعدد الأزواج[13]، وهي الجماعات التي رفضت ووقفت ضد الديمقراطية والتعددية، وحرية الرأي والفكر والاعتقاد.

خطاب الفتوى الإرهابي يتقاطع مع خطاب الحكم عند أكثر من مستوى، وفي دفاع قاتل جار الله عمر أمام محكمتي ثاني وأول درجة، جاء في مرافعته المقدمة إلى محكمة الاستئناف أن مبرر اغتياله لجار الله عمر هو: (تكفير العلماء والإصلاح للحزب الاشتراكي... وان الدولة تكفر الاشتراكيين والإصلاح يكفر الاشتراكيين...)[14] ولازالت بعض التنظيمات التي شاركت في حرب 1994 على أساس هذا الخطاب مستمرة في مهمتها وتعلن ذلك، فقائد ما يسمى (جيش عدن ـ أبين الإسلامي) خالد عبد النبي يعلن أن ( اليوم يتم إتاحة المجال أمام الدعوة الإسلامية، لأنه أيام الحزب الاشتراكي كان ممنوع توزيع أشرطة الكاسيت الإسلامي... وان الجانب الايجابي اليوم أن الدعوة الإسلامية انتشرت)، بمعنى أن النظام الحالي ترك الحبل على الغارب (الكلام لقائد جيش عدن ابين الإرهابي– وفتح الوضع أمام الكل...) وهو الذي اعتبر في المقابلة ذاتها (أن قتل جار الله عمر مسالة فيها حكم شرعي)[15].

---

13. راجع المصدر السابق، صـ16، 17.

14- راج. المصدر السابق.

15- ـ مقابلة منشورة في صحيفة (الديار) الصادرة الصادرة بتاريخ 13/7/ 2008

ويؤكد ما سبق أن: (مبررات الحرب على الحزب الاشتراكي شرعية بحته، القضية قضية دين في الأول والأخير، والحزب الاشتراكي حزب كافر... لا يعترف بالشريعة، ولا يعترف بالإسلام، ولا يعترف برب العالمين ...)[16]، وعن الديمقراطية والحزبية يقول (... نحن لا نؤمن بهذه الجزئيات جملة وتفصيلاً، سواء الرابطة، الإصلاح، المؤتمر... وغيرها من الأحزاب لأن هذه دعوات جاهلية)[17].

وفي اتجاه قمع الرأي الآخر وإرهابه ومحاصرة حرية الرأي والفكر والاعتقاد الديني والمذهبي أبدت محكمة استئناف العاصمة صنعاء بتاريخ 2005/12/3، حكم الإعدام الصادر بحق عالم الدين الزيدي يحي الديلمي، وأيدت عقوبة الحبس لمدة ثمان سنوات في حق محمد مفتاح، وهو كذلك عالم دين زيدي، رفض خلالها المتهمان الحكم وقالا أن المحكمة غير شرعية وما يجري هو استهداف للمذهب الزيدي، وأنهما سجناء رأي. أصدر . حينئذ ائتلاف المجتمع المدني الذي يضم أكثر من عشر منظمات ونقابات بيانا ضد الحكم مبيناً أن المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة قد قامت بإهدار أهم حقوق الدفاع كالمنع من تصوير ملف القضية بالإضافة القمع الذي مورس خلال جلسات المحكمة، وأعتبر البيان محاكمة الديلمي ومفتاح إساءة لسمعة القضاء ولسجل حقوق الإنسان.

| من وقائع عمليات الإرهاب لجماعة القاعدة خلال عام 2008م: |
| --- |
| . قتل سائحتان بلجيكيتان تدعيان (كاترين كلورين، وكلوري بانكولي) يمني يعمل مرشد سياحي، وسائق آخر يدعي أحمد هادي العامري، في عملية هجوم مسلح في منطقة (نمار سودان) مديرية دوعن محافظة حضرموت، وأعلنت جماعة تسمى نفسها كتائب جند اليمن التابعة للقاعدة مسؤوليتها عن الحادث.<br>ـ 2008/3/7م قامت مجموعة مسلحة إرهابية بمهاجمة مدرسة 7 يوليو للبنات في العاصمة صنعاء في منطقة سعوان كان من نتيجتها إصابة ثلاثة عشرة طالبة وإصابة ثلاثة منهن بالغة، إضافة إلى |

16ـ مقابلة منشورة في صحيفة (الوسط) الصادرة بتارخ 2005/6/1
17ـ مقابلة منشورة في صحيفة (الشارع) الصادرة بتاريخ 2009/9/7

خمسة جنود يقومون بالحراسة خلف سور المدرسة.

في 2008/4/12، تم أطلاق نار على مجمع سكني لخبراء نفط أمريكان في صنعاء الساعة وتبنت القاعدة الهجوم دون وقوع إصابات.

في 2008/4/30، قام مجهولون بمهاجمة مبنى الجمارك المجاور للسفارة الايطالية بحي الصافية بمقذوفين دونما إصابات أكدت السفارة أن الهجوم لم يستهدف البعثة الدبلوماسية وتمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط أحد عشر شخصاً في خلية تابعة لتنظيم القاعدة.

في 2008/6/5، قامت مجموعة إرهابية بقصف معسكر أبين/ تابع للأمن المركزي شرقي اليمن بمديرية زنجبار محافظة أبين.

في يوليو 2008، هاجمت مجموعة إرهابية معسكر للأمن في مديرية سيئون محافظة حضرموت، واستشهاد الجندي نبيل مثنى جعيم، وإصابة أحد عشر جندياً وسبعة من المواطنين.

وفي أغسطس 2008، نفذت أجهزة الأمن عملية هجوم على مجموعة إرهابية تنتمي إلى تنظيم القاعدة في منطقة عيديد بتريم في منزل كانوا يتحصنون فيه، وقتل خمسة منهم في اشتباكات مع رجال الأمن الذين استشهد أثنين منهم، وأصيب ثلاثة آخرين، وكان من بين القتلى زعيم التنظيم حمزة القعيطي بتريم.

في 2008/9/14، حاولت القاعدة الانتقام لأفرادها الذين قتلوا أو تم القبض عليهم، أو تسليم أنفسهم بعد حصارهم طيلة الأشهر الماضية، بالقيام بعملية استهدفت مبنى السفارة الأمريكية بصنعاء، وأوقعت 16 قتيلاً وعدد من الجرحي، وأكد الأمن حينها أن المهاجمين الستة قتلوا جميعاً، فيما قتل ستة من الجنود اليمنيين الذين كانوا يحرسون السفارة، وأربعة مدنيين كانوا قريبين من موقعها بينهم الفتاة (لينا البناء) أبنه عم الجهادي جبر البناء القيادي الكبير في تنظيم القاعدة والتي لقيت حتفها مع زوجها أثناء أجراء معاملة لهما بالسفارة.

المصدر / موقع مأرب برس

شهد عام 2008م محاولة لاستصدار قرار جمهوري بإنشاء هيئة حماية الفضيلة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، حيث اجتمع رموز مشهود لهم بالتطرف الفكري والديني، وممن أفتوا بتكفير التعددية والدستور وكانوا وراء فتاوى الاستحلال في حرب 1994، وذلك أول مايو 2008، لمطالبة رئيس الدولة بإخراج صيغة هذه الهيئة إلى العلن، وهذه الجماعة كان لها أكثر من سنة تمارس نشاطها في عدن وصنعاء، بعد أن كانت دشنت أول ظهور ملموس لها في الحديده قبل أكثر من عام، وطبقاً لثلاث شهادات منفصلة، يقوم أفراد ملتحون بالتعرض لمواطنين أثناء مرورهم في الشارع العام رفقة قريباتهم، أو خلال تواجدهم داخل محلات الانترنت، وفي مناطق متفرقة من العاصمة، وتعرض احد الصحفيين الشبان لتدخل من قبل أفراد قالوا أنهم تابعين للهيئة وهددوه بتشويه وجهه بعد ما لمحوه واقفاً أمام منزله في حارة النصر يتحدث مع احد قريباته في عدن، وقامت مجموعة من العناصر التكفيرية المتطرفة بمهاجمة طلاب وطالبات خلال مغادرتهم احدي كليات جامعة عدن منتصف مايو 2008، وضعت لوحات كبيرة ومتوسطة تحمل شعارات جهادية وتغطي الشارع الرئيسي في منطقة "دار سعد" باسم هيئة الفضيلة، الأمر الذي يظهر أن ثمة تنسيق بين الهيئة والسلطات، ويؤكد ذلك أن كبرى تلك اللوحات تنتصب أمام قسم شرطة الشيخ عثمان وعلى مرأى من الجهات الرسمية الأخرى التي تعود إليها صلاحيات أعطاء التراخيص لتعليق اللوحات على المساحات الإعلانية في الشوارع والأماكن.

مدينة الحديدة الساحلية الآمنة والمسالمة أصبحت في قبضة المحتسبين أو هيئة الفضيلة التي فرضت قوانينها على حركة النساء، وهذه الجماعة بدأت من مارس 2007، فرض واقع جديد على مجرى الحياة وفي مدينة الحديدة وأبرز زعماء هذه الجماعة شخص أسمه (داوود الجني) بالغ من العمر 36 عاماً وأخر أسمه (بازي أحمد إبراهيم، 29 عاماً) و(محمد إبراهيم القليصي 26 عاماً) وهؤلاء هم القادة الميدانيون للجماعة ولديهم حتى الآن 20 سجينة، بينهن فتيات في 14و 16 من

العمر و21 سجين، وحسب أحد المحاميات الناشطات في مجال حقوق الإنسان، فان هؤلاء وراء كل القضايا الأخلاقية والملاحقات منذ مايو 2007[18].

وخلال هذا العام وصلت اعتداءات الجماعات التكفيرية على حقوق المواطنين إلى مستوى غاية في الخطورة ومن ذلك إهدار الحق في الحياة بإعدام الأشخاص خارج القضاء، إذ أن الجماعات الجهادية تقوم بقتل من يزعم بأنهم مثليين ويتم الإعدام في الشارع العام وأمام الناس وبإطلاق الرصاص عليهم، ولقي الشاب سعيد عبدالله حنان (22) سنة مصرعه برصاص المجاهدين في مدينة جعار محافظة أبين، وهو الثالث الذي يتعرض للقتل من قبل المجاهدين المسلحين، والذي يعتبرون مدينة جعار بمثابة إمارة أسلامية تنفذ فيها الحدود الشرعية19. تعيش محافظة أبين حالة اختلال أمني منذ شهر يوليو 2008، حيث نفذت الجماعات السلفية المسلحة مالا يقل عن (21) واقعة إرهابية.

**مكافحة الإرهاب الديني:**

| جدول يبين وقائع للعمليات الإرهابية عام 2011م |
| --- |
| |

مكافحة الإرهاب باسم الدين لا يزال على صعيد الشعار، وهو شعار موجه للخارج وبرز بعد أحداث 11سبتمبر 2001، وتصاعد بعد تفجير المدمرة (يو أس أس كول) عام 2002 في سواحل عدن، وتدمير ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج في سواحل حضرموت عام 2002، وكان لفرار ثلاثة وعشرون شخصا من عناصر القاعدة من سجن الأمن السياسي في العاصمة صنعاء مجتمعين تأثيراً بالغاً

[18]. المعلومات منشورة على الإنترنت في موقع . نبيل سبيع . في تاريخ 2008/5/22،و2008/7/11.

[19]. صحيفة (التجمع الوحدوي) الصادرة بتاريخ2008/12/29العدد(2955).

على مدى تمكين القاعدة في اليمن وتأكد سلامة وصحة المعلومات القائلة باختلاط الجماعات الإرهابية بأجهزة الحكومة بما في ذلك أجهزة الأمن، وكان من أبرز الفارين جمال البدوي المتهم الثاني في قضية المدمرة (كول) و(9) ممن حوكموا في قضية تفجير ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج قبالة سواحل المكلا 2002، و(4) من الفارين من أعضاء القاعدة ممن صدرت بحقهم أحكام قضائية بتهمة القاعدة وتشكيل عصابة مسلحة[20].

ولعل التحالف بين هذه الجماعات والسلطة قد صار جلي الوضوح منذ حرب عام 1994، ففي مقابلة لرئيس الجمهورية علي عبد الله صالح مع صحيفة نيويورك تايمز يقول عن جمال البدوي الفار من السجن، والمتهم الثاني بتفجير المدمرة كول الأمريكية (عندما وجد جمال البدوي نفسه محاصراً وشعر أنه لن يستطيع الفرار وسيلقى القبض عليه، سلم نفسه للدولة وأبدى استعداده للتعاون مع الأجهزة الأمنية عن طريق أقناع هؤلاء الشباب الفارين من تنظيم القاعدة بتسليم أنفسهم والكف عن ألحاق الأذى بوطنهم. فبدأ – يقول أنه سيقنعهم وإنه إذا لم يقنعهم سوف يتعاون مع الأجهزة الأمنية لملاحقتهم ولهذا تركناه في منزله (...) ولكن المسؤولين الأمريكيين قاموا الدنيا ولم يقعدوها... اضطررنا إلى إيداعه السجن مرة أخرى)[21].

وكانت قناة العربية الفضائية أظهرت جمال البنا لمرتين وهو يحضر المحاكمات طليقاً ومعه ما يشبه الحراسة، وتعمدت قناة العربية تكرار المشهد في أكثر من مناسبة مما أثار لغطاً إعلامياً وسياسياً في الشارع والصحافة اليمنية حول الموضوع، والتأكيد على أن هناك علاقة بين الفساد السياسي الرسمي، وجماعة القاعدة، مما أضطر النظام إلى احتجازه في مرة لاحقة والإفراج عنه بضمانة حضوره، كما أشارت الصحف والفضائية العربية، والمفارقة أن نفس المحكمة كانت في ذات الوقت تحاكم صحفياً بتهمة الضحك في المحكمة وهو سجين.

وتشير الوقائع والحقائق المختلفة اليوم أن العلاقة بين الجماعات الجهادية والتكفيرية المسلحة والسلفية المتطرفة، وبين النظام علاقة أكيدة ووطيدة وبدأت تعلن عن نفسها مع قيام دولة الوحدة

---

[20]. صحيفة (الوسط) الصادرة بتاريخ 2005/2/8العدد رقم(86)

[21]. المقابلة منشورة في صحيفة (الأيام) الصادرة بتاريخ 2008/6/23، العدد رقم (5436).

حيث وظفت هذه المجاميع الجهادية المسلحة وخاصة جهاديي الجنوب لتصفية الحساب مع الحزب الاشتراكي ومع بقايا دولة الجنوب في ظل الوحدة.

ولذلك قامت هذه المجاميع الجهادية بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية والقبلية، بالعديد من الأعمال التخريبية والإجرامية منها:

1- اغتيال أكثر من مائة وخمسة وخمسين قياديا وكادراً وعضواً للحزب الاشتراكي طيلة المرحلة الانتقالية وما بعدها.
2- ضرب منزل د. ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب بصاروخ أصاب غرفة نومه ولم يصب أحد من أفراد أسرته، وفي قلب العاصمة صنعاء عام 1992.
3- محاولة اغتيال عمر الجاوي، واغتيال حسن الحريبي في الحادث عام 1991.
4- تفجير فندق عدن عام 1992.
5- تفجير فندق جولد مور (الساحل الذهبي) والذي أشترك فيه الجهادي طارق الفضلي، والجمال النهدي، والذي أصيب في الحادث وقطعت يده جراء عملية التفجير، ثم تم تهريبهم وحمايتهم في منزل أحد المشايخ الكبار، ومن قبل أجهزة الأمن وتبين فيما بعد أن النهدي ضابط في الأمن السياسي وطارق الفضلي اليوم هو قيادي كبير في حزب المؤتمر الشعبي عضو لجنة عامة، ورئيس فرع المؤتمر في أبين، وجمال النهدي عضو لجنة دائمة. ونشرت أخبار هذه الوقائع كافة الصحف.
6- وفي السياق ذاته نشرت تقارير صحفية عام 2008 كثير من الوقائع والإشارات المتصلة بعلاقة النظام في صنعاء والجماعات الإرهابية ومن ذلك: (إن بن لادن لا يحصل على الدعم من هامش المجتمع اليمني، ولكنه يحصل عليه من أكثر المؤيدين للرئيس صالح قوة ونفوذاً وواحد منهم عبد المجيد عزيز الزنداني ففي كثر من المواقف الصعبة الحرجة ساند الزنداني الرئيس ولقد رد الرئيس صالح الجميل للزنداني بمساندته لأكثر العناصر تطرفا في المجتمع اليمني) وفي فترة أخرى يقول التقرير (حينما طلبت إدارة بوش من حكومة صالح المساعدة لم تقدم حكومة صالح سوى بعض الدعم التكتيكي، الذي لا يقارن بارتباط صالح

المتبنـي بالجهـاد الـديني، وبهـذا يتضـح كيـف أن الحكومـة اليمنيـة سـهلت حركـة تنقـل المجاهدين حول العالم)[22]. وفي أطار الإعداد لمواجهة أحزاب المعارضة تم لقاء الرئيس بمائة وخمسين شخصاً من القاعدة الرئيس عقد صفقة للوقوف ضد المشترك مقابل أطلاق معتقليها وحل مشاكلهم المالية والوظيفية)[23]، ويعيد قائد جيش عدن– أبين الإسلامي سبب اعتذاره عن حضور اللقاء مع الرئيس (لأن بعض الذين حضروا الاجتماعات في صنعاء كما قال– لا علاقة لهم بموضوع الجهاد أطلاقاً وإنما هم عبارة عن سماسرة ومرتزقة) والقاسم المشترك بين هذه المعلومات هي علاقة القاعدة، بالنظام والتي لم تصل يوماً حد القطيعة، بل تم الاحتفاظ بهم ورقة ضد الداخل والخارج ودورهم في الداخل كما تشير الوقائع والتقارير في كل ما يجري من قمع وإرهاب للمجتمع في عدن وصنعاء والحديدة، وتعز، وغيرها.

| |
|---|
| الاستعانة بمقدمة تقرير الإرهاب فيما يتعلق بالإرهاب في أبين عام 2011م |

وفي هذا السياق تشير العديد من الكتابات الصحيحة والأبحاث إلى أن شعار مكافحة الإرهاب الذي تعلنه الحكومة والنظام ليس جدياً وأن الهدف منه ثلاثة أمور: الأول . الإرضاء السياسي للخارج يتبنى شعار مكافحة الإرهاب لتحسين الصورة للنظام، والثاني . الحصول على الدعم المالي، والاستفادة من المنح والمساعدات المخصصة لمكافحة الإرهاب، الثالث . وهو الأهم توظيف مكافحة الإرهاب لتصفية الحساب مع الخصوم السياسيين المعارضين وحتى القبليين و(بعضها صراعات قبلية يعود عمرها وتاريخها إلى ثمانينيات القرن الماضي مثل الصراع بين قبيلة الرئيس وقبيلة عبيدة في مأرب ويجري تجيير الحرب ضدها باسم مكافحة الإرهاب)[24].

---

[22]. صحيفة (الشارع ) الصادرة بتاريخ 2008/2/7 العدد رقم (83) مقال نشر بأسم ستغني هايس، وتوماس جوسلين وهو عبارة عن تسريب لمعلومات إستخبارتية.

[23]. المصدر السابق.

[24]. منير الماوري. صحيفة (المصدر) الصادرة بتاريخ 2009/1/3 العدد رقم (60).

## نموذج لحالة عدم التسامح: حرب صعده

إن الخطاب الديني المذهبي الطائفي في اليمن هو اليوم في ذروته، ويتسم بالغلو والتطرف، والتعصب، والإقصاء، واللاعقلانية، ولم تشهد اليمن في تاريخها السياسي والاجتماعي مثل هذه الحدة والنبرة العالية في صوت المذهبية والتعصب الطائفي، وعدم التسامح كما هو حاصل اليوم. وكأن هناك فجوة ماضوية في أكثر صورها قتامة وتخلف وهو ما نقرأه في الصحف ونسمعه في أحاديث بين الناس في المجتمع، وفي توتره ضد بعضه البعض، وليست حرب صعدة المذهبية الاثنية، سوى التعبير الجارح لصورة الاحتقانات السياسية المذهبية التي طفت إلى السطح الاجتماعي اليمني والتي لن يسلم من شظاياها وأثارها السلبية أحد، كما لن تنمحي أثار جراحاتها وندوبها بسهولة، وهي حرب كان بالإمكان تجنبها.

### بدايات الحرب:

- في 2002/1/17، أعلن حسين بدر الدين الحوثي شعاره (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام ومقاطعة البضائع الأمريكية الإسرائيلية)عقب محاضرة ألقاها في مدرسة الإمام الهادي بخميس مران عنوانها (الصرخة في وجه المستكبرين) واجهت السلطة الشعار بحملة اعتقالات في العديد من المناطق، وخاصة الجامع الكبير في صنعاء، وجامع الإمام الهادي بصعده وغيرها من المساجد.
- في 8 ربيع الأول 1425هـ حسين بدر الدين الحوثي يرد على مخاوف الرئيس برسالة خطية نشرها موقع الحوثيين يقول فيها (صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المشير علي عبد الله صالح، حياكم الله وصل إلينا الوالد غالب المؤيد... وتم التحدث معهم في أمور كثيرة ومنها ما ظهر منكم من انزعاج منا، وقد أثار الشعور، فنحن لا نعمل ضدكم، ونقدركم تقديراً كبيراً وما أعمله إنما هو انطلاقا من الواجب الديني والوطني ضد أعداء الدين والأمة، أمريكا وإسرائيل فلا تصغوا لتهويل المغرضين.. واطمئنوا من جانبنا فنحن لا نكيد لكم ولا نتآمر عليكم، وماضينا وحاضرنا يشهد بهذا... وثقوا أننا أنصح لكم واقرب إليكم، وأصدق معكم،

وعند لقاءنا بكم سيتم التحدث معكم في الأمور التي تهمكم وتهم الجميع...، وفي نهاية الرسالة كتب والده بخط يده (الحمد لله ما أجاب به الولد حسين، ففيه الكفاية. توقيع بدر الدين الحوثي).

بعدها تطورت الأمور على الأرض وكانت الحرب الأولى: في يوم الأحد 1جماد أول 1425هـ الموافق 2004/6/18، وهي الحرب التي استخدم فيها كل أنواع الأسلحة في مناطق مران، وولد نوار، وأل فاضل، وأل الجرادي، والزقة، وأنتهت في 2004/10/12.

**الحرب الثانية:**

في 4 شوال 1427م بمنطقة نشور واستمرت حوالي عشرة أيام، دمرت معظم بيوتها.

**الحرب الثالثة:** بدأت في 25 شوال 1427هـ واستمرت ثلاثة أشهر.

**الحرب الرابعة:** بدأت في 9محرم 1428م واستمرت ستة أشهر وهي أطوال مواجهة حصلت بين الطرفين، وانتهت بإعلان الوساطة القطرية، اتفاقية الدوحة.

**الحرب الخامسة:** بدأت بتاريخ 18 جماد الأول الأحد 1429هـ واستمرت حوالي الشهرين، وانتهت في 2008/7/17م عندما أعلن الرئيس علي عبد الله صالح وقف الحرب في صعده، مع أنها في الواقع الميداني مستمرة وأن بشكل متقطع.

وحول موضوع الحوثيين والشباب المؤمن، وحرب صعدة يقول رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح في خطاب ألقاه مع رجال الدين: (...رغم التقارير المتتالية... بأن هذا تنظيم وليس دعوة ضد أمريكا وإسرائيل، ولكن وراءه مآرب أخرى، تضر بمصلحة اليمن... قالوا لي هؤلاء الشباب المؤمن حقك، هم شباب الرئيس، أنت نظمتهم، ولكن صحيح لقد جاءنا مجموعة من الإخوان وقالوا هؤلاء شباب مؤمن معتدلون لا يريدون أن يكون لهم ارتباط خارجي مع قيادة خارجية، ويريدون دعم الدولة حتى يبتعدوا عن الارتباط والتبعية الخارجية، وفعلاً نالوا الدعم على أساس أنهم شباب مؤمن، وأنهم معتدلون،

وغير متعصبين، أي تعصب مذهبي، (...) وأيا كان نوع التدريس أو الكتاب الذي يدرسه ممكن نتجاوز عنه، ونقنعه للوسطية والاعتدال، فإذا به يدرس الاثنا عشرية أو هادوية متطرفة...، أنه يعتدي- يقصد حسين الحوثي- على المساجد ويقتحمها، ويقوم بجباية الواجبات... وهل نقبل أحداً ينزل علم الثورة، علم الجمهورية اليمنية بعد 42 سنة...، والحوثي يدرس بأنه ليس هناك سنة، وإنما هناك قرآن، ويحاضر عن الغدير وهي مناسبة شيعية تجري يوم 19 من ذي الحجة من كل عام، التي لم تكن موجودة قبل 14سنة، وعندما جاءت التعددية السياسية بدأ الغدير (....) وإذا با الغدير ينطلق في صعده بالار، بي، جي.. الغدير بعد 42 سنة نسيناه)[25].

ما يهمنا من أبرار هذا القسم المطول في خطاب الرئيس، هو الإشارة إلى:

1- أن بدايات جماعة الشباب المؤمن أو الحوثية صناعة سياسية أيديولوجية رسمية وجدت لمواجهة حزب التجمع اليمني للإصلاح وحزب الحق الذي انشق عنه حسين الحوثي.
2- أن النظام يلعب بالورقة الدينية في المعارك السياسية الجارية مع خصومة المباشرين.
3- أن خطاب الحكم صار موجها ضد الشيعة الزيدية الهاشمية، بدلالة الموقف من الاحتفال بعيد الغدير ومما يدرس في المدارس الزيدية التي يسيطر عليه رموز هاشمية زيدية.

وبشهادة باحث متخصص في الجماعة الإسلامية الزيدية الهاشمية والذي كان قريباً منهم لزمن طويل (أن الحوثيين أو جماعة الشباب المؤمن نشأت وترعرعت على أنقاض أطلال تدمير النظام حزب الحق الذي جوبه منذ اليوم الأول لإنشائه بحملة عدائية ظالمة شعواء عبر تصوريه حزب أنه سلالي، عنصري، إمامي، وهكذا برز المارد من القمقم المتصدع لحزب الحق).[26]

## نماذج من خطاب المواجهة السياسية المذهبية:

[25]- صحيفة (الثورة) الصادرة بتاريخ 2004/7/4 العدد رقم (14480).
[26]. صحيفة (الوسط ) الصادرة بتاريخ 2007/5/30العدد رقم (150). عبد الله سلام الحكيمي . مقالة

في جلسة لمجلس النواب يوم السبت 2004/7/3، أستمع المجلس إلى تقرير عن الأوضاع الأمنية في صعدة، قدمه اللواء د. رشاد العليمي وزير الداخلية[27]، جاء فيه:

1- أن حسين بدر الدين الحوثي بدأ نشاطه منذ عام 1997، بإنشاء مراكز دينية في مديرية حيدان صعدة، ومراكز مماثلة في بعض المحافظات والمديريات، وأنه يقتحم المساجد ويردد شعارات مضللة، ومن أنه منع المواطنين عن أداء الزكاة لأجهزة الدولة، وهو ركن من أركان الإسلام، وأنه أصدر فتوى بذلك، كما قام بإصدار فتاوى تتضمن إنكار شرعية النظام القائم، وأن الحكم مغتصب، وطلب تسليم الزكاة له.

2- قام بتوزيع كتاب صادر في أحدى الدول الإسلامية (يقصد إيران) يروج بأنه المهدي المنتظر، وبدأ الادعاء بأنه الأمام، وطلب من أتباعه أن يبايعوه على ذلك، وقد ضبطت مع أحد أتباعه، وثيقة مبايعة للمدعو الحوثي باعتباره الإمام والمهدي المنتظر.

3- أنه قام بإنزال علم الجمهورية اليمنية في المؤسسات الحكومية والمدارس في مديرية حيدان ورفع علم أحد الأحزاب في دولة شقيقة، بقصد علم حزب الله.

4- وأن النيابة العامة أصدرت أمراً قهرياً بتاريخ 2004/6/22، للقبض عليه، وفي مثل هذا الخطاب تحريض سياسي، وديني، ومذهبي، ووطني، ضد الجماعة في صعدة جميعاً.

- وحول الموضوع ذاته يقول رئيس الجمهورية في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز: (الصراع الموجود في صعده هو امتداد للصراع الدائر منذ قيام ثورة 26 سبتمبر وأطلت برأسها مرة أحرى من صعدة مرددين شعارات الموت لأمريكا التي يرددها بعض الإيرانيين المتعصبين، في ظل دعم إيراني غير رسمي، وفتحت جبهة صعدة وكان لها – امتداد إلى مديرية بني حشيش في محافظة صنعاء)[28].

- يقول رئيس لجنة العلماء المشكلة للحوار مع الجماعات الدينية القاضي حمود الهتار، وزير الأوقاف لاحقاً أن الكثير من الشباب المؤمن لا يحفظون القرآن الكريم، ولا يحفظون من السنة إلا أحاديث قليلة، وهي أحاديث الغدير، والأحاديث المشابهة لها- يقصد الفقه الشيعي الزيدي- وان

---

[27]. صحيفة (الثورة) الصادرة بتاريخ 2004/7/3 العدد رقم(14480).

[28]. نشرت المقابلة في صحيفة: (الأيام ) الصادرة بتاريخ 2008/6/23العدد رقم (5436).

ثقافتهم مستمدة من ملازم حسين الحوثي، المقدر عددها بأربعين ملزمة(...) محاضرات تقوم على أساس الحق الإلهي بالعلم، وبالحكم، يعتقد أن الله أختص أناساً بالعلم، دون غيرهم، وهم علماء دون أن يعلمهم أحد، ومهما بلغت من العلم ووقفت أمام أي منهم فيجب أن تقف تلميذاً، وجعل اختيار الحاكم هو من حق الله، وليس من حق البشر، وحسب حمود الهتار – أنه في ملزمة الولاية يقول أن الديمقراطية هي آلية غربية لا تشترط سوى المواطنة المتساوية وبالتالي يمكن أن يكون رئيس اليمن يهودياً، أو نصرانياً، ولكي لا نقع في هذا المأزق، نشترط أن يكون الرئيس علوياً فاطمياً[29].

- على الرغم من أن رئيس الدولة ومن بيدهم القرار في السلطة ينتمون إلى المذهب الزيدي ويستخدمون هذا الانتماء في الصراعات السياسية على السلطة، غير أن المواجهة مع الحوثيين قد جعلت السلطة تتخذ نهجاً لا تسامحيا شاملاً: (لم يقتصر الاستهداف على حسين بدر الدين الحوثي والمتأثرين به (...) لكنه تم استهداف المدرسة الزيدية بكل تعدداتها حتى وصلت إلى أتباع السيد مجد الدين المؤيد وغيره في ومنع تدريس الكتب الزيدية، وصودرت المساجد، وأعطيت إلى السلفيين، وليس فقط في صعدة، بل حتى في النهرين، وقبة المهدي، في وسط صنعاء، ويستجلب خطيب مصري عوضاً عن الخطيب التقليدي، يعني أن هناك موقف، وهناك إجراءات تتخذ تجسد استهداف للزيدية بالزيدية بغض النظر عن موقفهم السياسي.)[30].

[29]. مقابلة منشورة في صحيفة (الوسط) الصادرة بتاريخ 2005/4/20مالعدد رقم (48).

[30]. صحيفة (إيلاف) الصادرة بتاريخ 2008/7/1 العدد رقم (45) مقابلة مع حسين محمد زيد عضو لجنة الوساطة في حرب صعده وأمين عام حزب الحق.

**وقائع عن حالة اللاّتسامح**

- قوات الأمن اليمنية قامت بتنفيذ عمليات الاعتقال التعسفي والأختفاءات القسرية بحق المدنيين منذ عام 2007، لاسيما في النصف الأول من عام 2008، إذ توسع نطاق الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية، بعد المفاوضات في شهر يوليو/ تموز 2008، وتوقف القتال إلاّ أن المعتقلين مازالوا رهن الاحتجاز، مع أجراء اعتقالات جديدة، وكل ذلك يجري خارج سلطة القضاء.
- عدد النازحين جراء القتال والمعارك الحربية في بعض المناطق القريبة من صنعاء– منطقة حرف سفيان يقدر بحوالي 130 ألف شخص، رغم أن بعضهم قد عاد إلى دياره منذ يوليو/ تموز 2008.
- وفي أغسطس/ آب تحدث المسؤولون عن وجود زهاء 1200 ألف ومائتين سجين سياسي مازالوا رهن الاحتجاز وحوالي 130 مائة وثلاثين محتجزاً منهم من تم الإفراج عنهم على مراحل.
- شددت الحكومة حملتها على العلماء والدعاة الزيديين الهاشميين في المؤسسات الدينية والمساجد الزيدية، في واقع حصار أعلامي حكومي على تسرب المعلومات وحتى السفر إلى مناطق القتال
- طالت الاعتقالات أفراد كثيرون لم يشاركوا في الإعمال القتالية، بل أن بعضهم كان يتم اعتقالهم لأسباب التشابه بالاسم أو بالكنية أو اللقب الدال على الانتماء لآل البيت (الهاشمي).
- وثقت 14 حالة أربعة عشر حالة اعتقال كانت هوية الشخص الهاشمي المعتقل، أو مهنته، هي عالم دين، أو داعية هاشمي، ويبدو أن هذه الصفة كان السبب الغالب للاعتقال.
- بعض المعتقلين كانوا موجودين كرهائن عن أخوة أو أقارب مطلوبين بما فيهم أطفال

ونساء محتجزين خارج سلطة القضاء، ولا يلتزم الأمن القومي والأمن السياسي بالمتطلبات القانونية، بأن يتم الاعتقال والاحتجاز بناء على أوامر قضائية، طبقاً للدستور والقانون

- أقدمت الحكومة على وضع دعاة سنة في المساجد الزيدية وقامت بفصل الدعاة الزيديين من العمل، ولوحظ وجود لافتات على المساجد تقول (جامع السنة) في المناطق الزيدية، هذه اللافتات ظهرت بين عامي 2005/ 2008.
- خلال الحرب ضد الزيدية الهاشمية التي انتقلت من صعدة إلى بني حشيش في يونيو/ حزيران 2008 قامت الحكومة باعتقال، دعاة وعلماء زيديين من المعاهد والمساجد الزيدية ووضع نقاط تفتيش في الطرق للتحقق من أوراق الهوية.. فإذا كنت هاشمياً تصبح عرضة للاعتقال.
- تمت اعتقالات لأشخاص بتهمة الاشتغال بتعليم الزيدية، أو لهويتهم الهاشمية، وقال د. مرتضى المحطوري مدير مركز بدر وهو مركز تعليمي زيدي لمؤسسة هيومن رايتس ووتش كان يوجد في مركزي (1000) ألف طالب، والآن لم يبق سواء البقية أما في السجن أو غادروا منذ عام 2004م وقال أن قوات اعتقلت هاشمياً سنياً بالخطأ، وليس هاشمياً زيدياً (معين المتوكل) سني من حزب الإصلاح، وتم اعتقاله لان أسمه هاشمي في سياق الاستهداف العشوائي للهاشمية، وهناك حملة من الاعتقالات طالت مشتبهين بالتعاطف مع الحوثيين.[31]

- (تضاف بيانات لعام 2011م) في الجدول أعلاه

[31]. المصدر: تقريرمؤسسة هيومن رايتس ووتش. أكتوبر / تشرين الأول 2008، صـ 2،3،24،28.

لقد ترتب على هذا الصراع مستوى عالي من اللاَّتسامح والاعتداء على الحريات الدينية، ومن ذلك حرمان منتسبي المذهب الزيدي من ممارسة الشعائر الدينية المتمثلة بالاحتفال بالمناسبات الدينية مثل الاحتفال بعيد الغدير، وفي عام 2008 جرى اعتقال العديد من الأشخاص بسبب ممارسة هذه الشعيرة، وجرت مواجهات بين قوات الأمن والمحتفلين بعيد الغدير في محافظة ذمار، وتم اعتقال 12 شخصاً على ذمة المشاركة في الاحتفال بعيد الغدير في منطقة بني سلامة . أنس مديرية المنار أثناء توجههم إلى مكان الاحتفال، وجرى التحقيق معهم في جهاز الأمن (البحث الجنائي) بتهمة . الاحتفال بعيد الغدير32.

ويشمل عدم التسامح مذاهب إسلامية أخرى، إذ يعيش أتباع المذهب الإسماعيلي في اليمن حالة اضطهاد تاريخي ويلاحقون بالدعوة للكراهية الدينية ضدهم وتكفيرهم من قبل جماعات السلفية والتنظيمات الجهادية[33].

ثمة قدر من التهميش للأقلية اليهودية في اليمن ويعيش اليهود في حالة من العزلة المكانية والثقافية، ويزيد من قلقهم وخوفهم تزايد الكراهية لليهود بسبب الحروب والاضطهاد الذي تمارسه دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين، تسكن هذه الأقلية أحياء منعزلة ولا يلتحقون بالمدارس والجامعات اليمنية لأسباب تتعلق بموروث اللاَّتسامح الثقافي والديني للمسلمين واليهود معاً.

ويشمل عدم التسامح المسيحيين المقيمين والعاملين في اليمن، إذ لا يستطيعون أداء شعائرهم الدينية الجماعية والعلنية ولا توجد أماكن عبادة (كنائس) لممارسة شعارهم ولا يستطيعون دفن موتاهم إلاّ في بلدان أخرى[34].

---

[32]. صحيفة (الشارع) الصادرة بتاريخ 2008/2/7العدد رقم (83)

[33]. راجع. نقد وتفكيك خطاب الغستحلال. المصدر السابق صـ 171 ومابعدها.

[34]. راجع. التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2005. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، يونيو 2006 صـ 24ومابعدها.

ـ في 2008/2/3 أقدم مكتب الأوقاف بمحافظة عدن على إغلاق ملحقات جامع الحسيني التابع لجمعية شيعية أثنى عشرية.

ـ في محافظة الحديدة قام الأمن السياسي بداية شهر مارس 2008 باعتقال المواطن هاني الدهني وسبعة آخرين باشتباه الارتداد عن الدين الإسلامي واعتناق المسيحية.

ـ في 2008/6/20م تعرض أربعة من المعتنقين للدين البهائي (ثلاثة إيرانيين وعراقي) للاعتقال التعسفي بسبب ديانتهم و ذلك من قبل الأمن القومي.

| |
|---|
| تضاف بيانات خاصة بالثورة الشعبية السلمية عام 2011م<br>– من 18 مارس |

# الفصل الرابع

## التسامح السياسي:

### أساس التسامح السياسي:

سبق أن بينا أن أساس التسامح السياسي: الاعتراف بالآخر، والإقرار بالتعدد والتنوع والحق في الاختلاف، والتعددية تعبر عن نفسها من خلال الدستور والقوانين النافذة وممارسة الحق في حرية التنظيم، حرية الرأي والتعبير وحرية الفكر والمعتقد،، وتكريس حكم الأغلبية والديمقراطية بعيدا عن العنف والتزوير لإرادة الناخبين.

والتشريع اليمني المكون من الصكوك الدولية التي يلتزم بها اليمن والقانون الداخلي، يكفل التعددية السياسية وحرية الفكر والرأي والتعبير، غير أن التشريع اليمني، كما سبق وان بين يعاني من أزمة بنيوية، تركز السلطة وعدم الفصل بين المال العام والمال الخاص بالحاكم وعدم الفصل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإمكانياتها، مما يجعل التعددية السياسية والحزبية غير قادرة على التعبير عن نفسها بحرية ودون أن تتعرض للملاحقة والاضطهاد، ومن ذلك استخدام الوظيفة العامة لإكراه المنتمين لأحزاب المعارضة، لمغادرة أحزابهم والانتقال إلى حزب الحكومة ومن بينهم قيادات عليا في الأحزاب. إذ أن التوظيف في الجهاز الإداري للدولة، والترقي في الوظائف الحكومية لا يستند على معايير الكفاءة ولا يتم وفقا لمبادئ تكافؤ الفرص وإنما يتم وفقاً لمعايير الولاء السياسي، مما يضطر الكثير من منتسبي الأحزاب إلى مغادرة أحزابهم والانتماء إلى الحزب الحاكم[35].

ولأن الحكم في اليمن يقوم على احتكار السلطة والثروة، فقد تمكنت السلطة من تشويه التعددية الحزبية وإيجاد أحزاب لمعرضة المعارضة ومحاربة التعددية، الأمر الذي قاد ويقود إلى تعميم انتشار ظاهرة ثنائية السلطة والثروة، وحين تتحول الثروة الاجتماعية الوطنية (ملكية الشعب)، إلى رديف للحكم والحاكم، أو حزب الحاكم، فإنها تتحول أوتوماتيكيا إلى ملكية خاصة، ولا يعد بالإمكان بعدها

[35]- راجع. التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2006، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء أبريل 2007 صـ35ومابعدها.

التفريق بين الملكية العامة، (ملكية الشعب) والملكية الخاصة، وفي هذا يكمن واحد من أسباب إعاقة التحول الديمقراطي وأزمة بناء الدولة المدنية، ويمكن تفسير معنى غياب دولة المؤسسات والنظام المؤسسي، ويمثل واحداً من أسباب وعوامل الصراع العقيم، والحروب الدائمة، ولا يمكننا أن نتفهم ظاهرة الفساد السياسي، بعيداً عن هذا الجذر أو هذه المقدمة، ومن هنا اختصار الدولة في السلطة، واختصار السلطة في الحاكم، وبعدها في حزب الحاكم، ظله السياسي لممارسة السلطة باسمه، وتتحول الثروة الاجتماعية الوطنية إلى رديف أو غطاء للحكم والحاكم.

وعلى الرغم من الاعتراف بالتعددية الحزبية، إلاً إن ما يمارس عمليا ليس بعيداً عن نظام الحزب الواحد، وجرى خلال عام 2008، الإعداد للانتخابات النيابية وتشكيل الإدارة الانتخابية بدون مشاركة أحزاب المعرضة مما يعني العودة بصورة سافرة إلى نظام الحزب لازالت قائمة، الواحد وحسب إحصائيات المرصد اليمني لحقوق الإنسان اعتقلت الأجهزة الأمنية في شهر نوفمبر 2008 عدد (141) ناشطاً سياسيا من أحزاب اللقاء المشترك في محافظات: تعز وعدن والعاصمة . صنعاء، إثر تنظيمهم تجمعات سلمية ومسيرات وإعتصامات، احتجاجا على الإعداد للانتخابات غير تعددية ولا تتوافر فيها شروط الانتخابات الحرة والنزيهة وإقصاء الأحزاب من الإدارة الانتخابية.

الدولة، وبحسب إحصائيات المرصد تعرض للقمع خلال عام 2008 عدد (110) تجمع سلمي، ومن ذلك إطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع ومطاردة واعتقال قادة ومنظمي التجمعات السلمية، وترتب على ذلك (7) حالات قتل و(124) إصابة و(994) حالة اعتقال وبسبب ممارسة حق التجمع السلمي والتعبير أحيل (95) شخصا للمحاكمة، معظمهم أحيلوا إلى محكمة استثنائية . محكمة أمن بالإضافة إلى أنه ليس ثمة فصل بين الحزب الحاكم وإمكانيات الدولة وأجهزتها. وعادت القيادات العسكرية والقبلية منذ حرب 1994، إلى واجهة العمل السياسي واحتكار القرار على صعيد الدولة والمجتمع.

يوجد في اليمن 21حزبا سياسيا، منها 6 أحزاب معارضة تمثل تكتل أحزاب اللقاء المشترك إلى جانب حزبين معارضين لا يندرجان في هذا التحالف، وبقية الأحزاب تمثل كتلة للعمل الدعائي للحزب الحاكم وحكومته ومواجهة العمل السياسي لأحزاب المعارضة، وتفرض التشريعات وصاية الإدارة الحكومية على منظمات المجتمع المدني غير السياسية . النقابات والمنظمات غير الحكومية، وفقدت معظم النقابات استقلاليتها وتستخدم لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لأحكام سيطرة الحكومة على الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية أو إيجاد أحزاب ونقابات وجمعيات ومؤسسات بديلة تابعة للحزب الحاكم أو الحكومة[36]. وهذا النهج يكرس ثقافة اللاّتسامح، والعداء للأخر، وعدم القبول به، ويصبح معه شعار التعددية المقيدة والشكلية مصدراً لإنتاج الثقافة الواحدية الشمولية، وأساساً لتعميم وانتشار ثقافة اللاّتسامح على كافة المؤسسات. وفي ذلك تفسير لعزوف الناس عن الاقتراب من السياسة، والخوف من الاشتغال بها، فهي دائرة جهنمية قاتلة، دائرة محرمة، بعد أن الحق المجال السياسي بالتحريم، والتخويف السياسي، وانقلاب على نظام الحكم، أضفت معه السلطة على نظام حكمها صفة القداسة، والشرعية المطلقة، وأصبح الولاء للسلطة هو قمة الولاء للوطن، والانتماء إليه. أصبحت السلطة – المقصود الحاكم – هي الدولة، والثروات، وهي المالك الوحيد، ورب العمل الوحيد، هي واهبة العطايا، والمنح، والنعم، والأنظمة التسلطية الفردية القائمة على هذه الخلفية هي المصدر الأول والكبير لإنتاج ثقافة اللاّتسامح، كثقافة العنف والإقصاء، والتهميش للآخر، وعدم الاعتراف به وبحقه في الحياة والوجود. من هنا تستمر أزمة الشراكة في اليمن واحتكار السلطة والثروة وفقدان الأمل بإمكانية التغيير بالوسائل الديمقراطية، وهو ما يفسر العودة إلى العنف المسلح أو الدعوة إلى إيجاد حلول جهوية بعيداً عن الدولة الموحدة والأحزاب التي صارت الرابط الطوعي الوحيد بين اليمنيين في الشمال والجنوب.

[36]. راجع. التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2007. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، إبريل 2008 صـ 142 ومابعدها، أيضا،. محمد أحمد علي المخلافي: تقريرالحركة العالمية من أجل الديمقراطية 2007 . حالة اليمن . التقريرالإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا . رؤى قادة المجتمع المدني . تشرين الاول 2007 صـ 60 ومابعدها، ومحمد أحمد المخلافي . عبد الباقي شمسان: واقع منظمات المجتمع المدني وأثره على الشراكة في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان تعز 2006.

**الوحدة وثقافة التسامح السياسي:**

إن مفهوم التسامح يكاد يكون مفردة جديدة على العقل السياسي العربي – بدرجات متفاوته – مفردة لم يجر تداولها بصورة واسعة، ناهيك عن التعاطي الواقعي معها، وما يزال هامش حركة مفهوم التسامح محدوداً، وحدود تداوله وتناقله بسيطاً، مفاهمياً وسياسياً، وفي إطار نخبة سياسة ثقافية محدودة.

ويمكننا القول في اليمن إن بداية تبلور وظهور مفهوم التسامح على المستوى الفكري والسياسي إنما بدأ مع إعلان قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، ومن خلال ربط الوحدة بالديمقراطية أو إعلان التعددية في دستور دولة الوحدة باعتبارها جوهر النظام السياسي. إن لحظة إعلان ربط الوحدة اليمنية بالديمقراطية، والتعددية، والسماح بقيام الأحزاب السياسية، وحرية نشاطها، هي البوابة الكبيرة التي تميز فيها النظام الرسمي اليمني بحالة القبول بالآخر والاعتراف بالتعدد والتنوع في السنوات الأولى لقيام الوحدة اليمنية، وهي بداية إعلان الخطاب الديمقراطي عن نفسه وعن حضوره ولو على المستوى النظري والدستوري والقانوني، أصبحت معه الديمقراطية، والتعددية حقاً مكتسباً بنص دستوري وقانوني، ولا إمكانية للتراجع عنه كنص من قبل الجميع، ومع أن حرب 1994، خلفت شرخا عميقا في مضمون علاقة الوحدة بالديمقراطية، والتعددية،إلاً أنها لم تستطع عمليا إلغائها. لقد وضعت الوحدة السلمية في 22 مايو 1990، اللبنة الأولى في صرح الديمقراطية والتعددية وثقافة الحوار والتسامح، والعمل السلمي الديمقراطي، وما تزال ثقافة التعدد والتسامح والقبول بالآخر، تبحث عن نفسها ولنفسها مكاناً في الخطاب، وفي الممارسة الواقعية،وهي قطعا تشق طريقها بصعوبة، ووسط مخاطر جمة، ولكن باقتدار وفعل الإمكانية أمام فعل القوة للسلطة.

لقد مثل إعلان قيام الوحدة اليمنية أرقى أشكال التسامح الوطني، وجاء تعبيراً عن حالة سياسية تسامحيه، ولعكس رغبة شعبية وجماهيرية، تلقتها القوى الحية الحديثة في البلاد وعملت على رفعها إلى مستوى المشروع السياسي، والقضية الوطنية الكبرى، وحاولت خلال ذلك أن تؤسس فضاءً وطنياً

لثقافة التسامح، والتعدد، وفي محاولة لجعل الوحدة خطاً فاصلاً بين ثقافة العنف (الماضوية) وثقافة التسامح (المستقبلية)، لولا محاولة القوى التقليدية إعادة عجلة التاريخ إلى الخلف، ولا مجال أمام جميع أطياف العمل السياسي والاجتماعي والديمقراطي سوى العمل الحثيث لاستعادة روح الوحدة المدنية والسلمية والديمقراطية، قبل أن تصل البلاد إلى حافة الهاوية، بعد أن استعادت القوى التقليدية احتكار السلطة والثروة خاصة بعد حرب 1994. وصار معها التعصب وثقافة العنف منتج يوحي بتحرك باتجاهات مختلفة (شمال، جنوب) وبين تعميم ديمغرافي مذهبي (زيدي، شافعي) وبين (أقلية تحكم أغلبية)، ولا خيار أمام الجميع سوى العودة إلى الوحدة السلمية الديمقراطية التعددية، التي تجسدت روح ثقافة الحوار والتسامح، والتعددية، على طريق إعادة إنتاج تداول سلمي فعال للسلطة.

**اللقاء المشترك، كشكل من أشكال التسامح السياسي:**

اللقاء المشترك هو شكل تنظيمي سياسي، عملي، يعبر عن مضمونه وفي معنى قيامه وتشكيله عن صورة رائعة من صور التسامح السياسي في البلاد، وللشهيد جار الله عمر الدور البارز والرائد في الإسهام في التهيئة والإعداد لإشهار هذا اللقاء السياسي التنظيمي لقوى وتنظيمات سياسية خاضت فيما بينها حالة من الحروب، المسلحة الطويلة (الشمال . الجنوب) قبل الوحدة، وصراع (الاشتراكي) والإصلاح، بعد قيام الوحدة لإقصاء بعضهم البعض، واستخدام الدين في هذا الصراع، وخطاب العنف والتفكير، لإقصاء الاشتراكي وإخراجه من السلطة.

وبعد أقل من عامين بعد الحرب، أي عام 1996، بدأت خطوات جنينية أولى نحو الحوار، بخطوات متدرجة عديدة، حتى ظهر هذا الإطار السياسي التنظيمي (التنسيقي أو التحالفي) عام 1999، فيما بين مجموعة من الأحزاب، والتنظيمات تجمع (الاشتراكي . الإسلامي . القومي)، وهي تنظيمات تتقوى في إطار اللقاء المشترك في صورته القائمة، وهو تعبير عن التعددية الحزبية والسياسية، والفكرية، وتجسيد عملي لفكرة القبول بالآخر، وبالتعدد والتنوع، والحق في الاختلاف، هو لقاء أو تجمع إطاري سياسي كفاحي يشمل جميع أنواع الطيف المعارض(باستثناء حزبين معارضين) في البلد على قواسم

سياسية، وديمقراطية ووطنية، ويمثل خطوة نحو ثقافة التسامح، والاعتراف بالآخر، بصرف النظر عن خلافات إيديولوجية، أو عقيدية، أو مذهبية، ويضم اللقاء المشترك في إطاره الأحزاب والتنظيمات التالية: حزب التجمع اليمني للإصلاح (إسلامي)، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب اتحاد القوى الشعبية (إسلامي)، حزب الحق (إسلامي)، وهي أحزاب وقوى وتجمعات خاضت في الماضي فيما بينها حروبا أيدلوجيا وعسكريه، وبصورة مباشرة نشبت هذه الحروب ولزمن غير قصير بين الحزب الاشتراكي اليمني وجماعة الإخوان المسلمين ثم التجمع اليمني للإصلاح وكان أخرها حرب 1994.

ولا يكف خطاب الحكم وإعلامه عن الاشتغال على قضية التاريخ الصراعي فيما بين أحزاب اللقاء المشترك، ومحاولته الدائمة، لشق هذا الإطار السياسي بكافة السبل والوسائل، لإعادة إنتاج تاريخ الصراع السياسي والإيديولوجي فيما بين الحزبين خاصة، لإعادة إنتاج خطاب العداوة، والتعصب، والكراهية، وعدم التسامح السياسي.

يمثل اللقاء المشترك في اليمن حالة تسامح سياسي لازالت فريدة في البلاد العربية وبفضله تحول التجمع اليمني للإصلاح أو هو في طريقه من حزب ديني إلى حزب سياسي وتخلى عن نفي الآخر المختلف فكرياً، وعن التكفير والإقصاء، وقبوله بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتخلى الحزب الاشتراكي اليمني عن رفض وجود أحزاب تستخدم الإيديولوجية الدينية.

ويرى بعض الباحثين والمحللين أن دعم رئيس الدولة لتشكيل هيئة الفضيلة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ليست أكثر من محاولة أخيرة لشق اللقاء المشترك عبر شق حزب التجمع اليمني للإصلاح، أو إحداث ارتباكات في أوساطه الحزبية . السياسية، كمحاولة لإنهاء هذه الخطوة العملية للتسامح السياسي والعمل المشترك من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته.

## نموذج لحالة عدم التسامح: حرب 1994

يكاد يكون هناك اليوم إجماع سياسي إن حرب 1994، شكلت حالة انتكاسة سياسة ووطنية لما مثلته وحدة 22 مايو 1990، من تطور سلمي، وديمقراطي، تعددي، نحو مرحلة جديدة كان يفترض الحفاظ عليها وحمايتها سلمياً باعتبارها نقطة تحول نوعية في التاريخ السياسي اليمني المعاصر، وهي لحظة إعلان التحول من الشمولية، ونظام الحزب الواحد إلى بوابة الديمقراطية والتعددية، والقبول بالآخر وإحلال السلام محل الحرب، كما كان يعلنها خطاب التشطير بين الطرفين قبل الوحدة.

الحرب اليمنية في 1994 عبرت عن فشل التسامح في اقتحام المجال السياسي والعودة إلى إنتاج ثقافة الحرب. هي حرب لم تكن تقليدية، نظامية، بل حرب اشتركت فيها القوات المسلحة والأمن، والقوى العقائدية، والجماعات الإرهابية الدينية العائدة من أفغانستان وباكستان، وجرى تجييشها في الحرب، وتم تمويلها من دول مجاورة، حرب لم يكن سببها، كما يدعى، حماية الوحدة والحفاظ عليها، وإنما عدم القبول بالآخر والاعتراف بحقه كشريك في السلطة والثروة، حرب كان هدفها المباشر الاستئثار بالسلطة، ولانفراد بالحكم، حرب فرضت نفسها بعد ذلك باعتبارها حرب بين الشمال والجنوب، ليس بمقدماتها السياسية، بل وبنتائجها الاقتصادية والاجتماعية وما أدت إليه ومع حرب 1994، ضاقت مساحة التسامح، وثقافة الحوار، وانتعشت قيم التعصب القبلي، والمناطقي وشاع مصطلح (دحباشي) للتعبير عن الشمال القبلي المتخلف الذي لا يحترم سلطة القانون، وهو مصطلح يحمل دلالة تحقيرية إزدرائية لأبناء الشمال من قبل أبناء الجنوب كردة فعل على شعور التفوق بفعل القوة والغلبة في الحرب من قبل القائمين على السلطة.

بعد الحرب تعززت قيم القبلية والثأر، وحمل السلاح، انتعشت مظاهر التعصب الديني والسياسي والاجتماعي، انقسم اليمن الموحد من جديد إلى جغرافيا ودويمغرافيا بصورة حدية وقاتلة، شمال . جنوب، وصارت مفردة الانفصالي جنوبية الهوية، والوحدوي شمالية الهوية، وهو فرز اعتباطي

عيشي، خلفته حالة القوة الفائضة عن قدرة الوطن على احتمالها، خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية، التي كانت الحرب عندهم، بالقوى الدينية، وبالعمل العسكري، وقبل أن تقف أصوات الصواريخ، والقذائف، وحمى الرصاصي، والنار، كان اقتصاد دولة الجنوب السابقة في عداد الهالكين بفعل الفيد والتدمير واستيلاء النافذين العسكريين والمدنيين على ما تبقى من اقتصاد دولة الجنوب باسم العطايا والهبات، وباسم الخصخصة، وترتب على ذلك إخراج عشرات الآلاف من أبناء الجنوب من ميدان العمل ووضعهم في صفوف البطالة وهو ما اصطلح على تسميته في خطاب أبناء الجنوب (خليك في البيت) صار معه قطاع واسع من العسكريين والأمنيين، والمدنيين، خارج نطاق العمل المباشر، أو مقاعدين قسرياً، أو في حالة متابعة لرواتبهم، ومستحقاتهم، وحدث معها ما يمكن تسميته بالاستبعاد السياسي الوظيفي.

**الاستبعاد السياسي الوظيفي، أو قضية المقاعدين:**

بعد الحرب مباشرة تشكلت فئة ممن يمكن تسميتهم بالمقاعدين أو المسرحين قسريا، أو من يقعون خارج نطاق خدمة الوظيفة الفعلية، لأسباب سياسة وجميعهم أو غالبيتهم العظمى من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، التي وقعت الحرب عليهم وضدهم، وليست هناك أرقام رسمية دقيقة حول عددهم الحقيقي، ولكن التقديرات المختلفة لعدد المبعدين أو المقاعدين تصل إلى عشرات الآلاف، وبعضهم يقدرهم بأكثر من مائة ألف شخص مدني وعسكري، ولدى المرصد اليمني لحقوق الإنسان بيانات تتعلق بحوالي (23000) معظمهم ينتمون إلى المؤسسة العسكرية والأمنية وأعداد المبعدين من وظائفهم في السلك العسكري – ضابط – أو صف ضابط، أو أفراد – (15000) شخص من إجمالي العدد المتوافرة بياناتهم، وعدد المنتسبين لوزارة الداخلية المتوفرة بياناتهم (3000) والذين يشكلون وظائف مدنية بلغ عدد المتوافر بياناتهم (4000) شخص[37].

[37]- إنظر تقرير عن الحق في التجمع السلمي. المرصد اليمني لحقوق الإنسان. صنعاء، نوفمبر 2008 صـ 7

- أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم (53) لسنة 2007، بشأن العودة إلى الخدمة في القوات المسلحة المعلن عنه في الصحف والمتضمن إعادة (160) متقاعد إلى الخدمة فقط، كما قامت اللجان بتسوية أوضاع أعداد أخرى، إلا أن تلك التسويات لم تتجاوز نسبة 6% بحسب جمعية المتقاعدين، وجميع عمليات التقاعد أو المقاعدة لهي في الواقع عملية استبعاد سياسي من الوظيفة العامة، حرموا معها من شغل وظائفهم العسكرية والأمنية والمدنية ومن حقوقهم ومستحقاتهم، بل أن بعضهم ظل بدون راتب لفترات مختلفة، وهي عملية أكبر وأوسع عملية إقصاء واستبعاد وتهميش كوادر، وعاملين، في دولة الجنوب السابقة، وهناك مجاميع كبيرة أحيلت إلى التقاعد دون تسوية أوضاعهم المالية، ودون تسوية درجاتهم الوظيفية، أو رتبهم العسكرية، وقبل بلوغهم أحد الأجلين، تمثل هذه الحالة أسوأ أنواع الإقصاء، والاستبعاد السياسي الوظيفي، والعديد ممن بقى في السلك الوظيفي العسكري أو المدني، ظل دون عمل، ولا يمارس أي دور تنفيذي يتناسب مع درجته ووظيفته، ومحرومين من العلاوات، المستحقات، وتحت أمر من هم أدنى، وأقل منهم درجة، أو رتبة، ناهيك عن معيار، الكفاءة، المؤهل، والخبرة.
- وحول المقاعدين أو المحالين إلى التقاعد، وحل ترى أحد قيادات المتقاعدين (أن ما تم حله من مشاكل المتقاعدين لا يتجاوز 7%)، (إن من تظلموا لدى اللجان الرسمية لا تتجاوز نسبتهم 18%، وأن القطاع الأكبر لم تلامس قضيتهم)[38] .
- حالة الإقصاء هذه أدت إلى إحلال وظيفي إذ يقدر (أن ثلاثة أرباع مدراء العموم في عدن من خارج المحافظة، وفي أبين المحافظة كل مدراء المؤسسات الأمنية والمالية، والايرادية، من خارج المحافظة...)[39]، وفي ذلك شكل من أشكال الاستبعاد السياسي لأبناء الجنوب من المواقع الوظيفية العليا في محافظاتهم ومناطقهم.

[38] صحيفة (الأيام) الصادرة بتاريخ 2008/5/22 العدد رقم (5409)
[39] ـ صحيفة (التجمع) الوحدوي الصادرة بتاريخ 21/ 2008/4م العدد رقم (624).

| استخدام العنف ضد التجمعات السلمية والمشاركين فيها |
| --- |
| تعرضت العديد من التجمعات السلمية في الجنوب للقمع والاعتقال، والتعذيب، والقتل، وبلغت أجمالي التجمعات السلمية (623) تعرضت (85) منها للقمع، وبلغ عدد المعتقلين بسبب ممارسة حق التجمع اسلمي خلال عام 2008م (860 معتقلاً)حتى شهر أكتوبر، وبلغ نصيب محافظة عدن من المعتقلين (230) معتقلاً، هم محافظة الضالع، وبقية المحافظات الجنوبية الأخرى.<br>• قدم عدد (43) للمحاكمات، جميعهم جنوبيين ما عدا واحد من أبناء تعز الشمالية.<br>• بلغ عدد القتلى على خلفية التجمعات السلمية 2008م، 7 قتلى موزعين على محافظتي الضالع ولحج.<br>وبلغ عدد الجرحى على خلفية التجمعات السلمية 2008م خمسة وسبعون جريح<br>في أواخر عام 2008 م ازدادت عمليات الإعتصامات والمسيرات، وذلك احتجاجا على الإعداد للانتخابات وإداراتها من قبل الحزب الحاكم منفرداً، ووصل عدد التجمعات السلمية التي تعرضت للقمع إلى (110) تجمع وعدد القتلى (7)وعدد الجرحى (124) وتعرض للاختفاء القسري عدد (21) وبلغ عدد المعتقلين (994) وخضع عدد (95) للمحاكمات خلال عام 2008.[40] |
| المصدر: المرصد اليمني لحقوق الإنسان |
| **تضاف في الجدول أعلاه بيانات التجمعات السلمية عام 2011م، وكذا بيانات خاصة بالثورة السلمية 2011م.** |

[40]- المصدر: تقرير عن الحق في التجمع السلمي (المصدر السابق) صـ 14.

**خطاب التصالح الجنوبي:**

لم ينبثق خطاب الدعوة للتصالح والتسامح، في المحافظات الجنوبية نتيجة التجمعات السلمية الجماهيرية، أو الحوار السياسي الاجتماعي الجنوبي، فالدعوة إلى خطاب التسامح والتصالح سبقت التجمعات السلمية، والحوار السياسي في الجنوب، بحوالي سنة، فقد نشأت الدعوة للتسامح والتصالح من قلب مجلس أو منتدى جمعية أبناء ردفان في العام 2006. وبدأت تعلن عن نفسها كدعوة سياسية اجتماعية وطنية جنوبية لتجاوز حالات الصراعات السياسية ودورات العنف، والحروب التي تشهدها الجنوب منذ قبيل الاستقلال الوطني (الحرب الأهلية المسلحة بين الجبهة القومية، وجبهة التحرير)، حتى تحقيق الاستقلال وقيام دولة الاستقلال، وما بعده من أحداث وتطورات.

وبعد حوالي سنة من ذلك الإعلان والدعوة للتسامح والتصالح جوبه بالقمع والحصار، وبلغ حتى إغلاق مبنى جمعية أبناء ردفان واعتقال بعض قياداته، وكانت التجمعات السلمية الجماهيرية المحدودة قد أصبحت في الاتساع والحضور والتواجد في معظم محافظات ومديريات ومناطق الجنوب كله.

تكرس معه يوم 13 يناير – نسبة إلى ذكرى حرب 13 يناير 1986– يوما للتسامح والتصالح الجنوبي لتجاوز دورات العنف التي جرت في الجنوب قبيل الاستقلال وبعده، وهي الآن دعوة للتسامح والتصالح الجنوبي، دعوة وظيفة جنوبية، نشأت كرد فعل سياسي لحالة الظلم والقهر، والإقصاء والتهميش، التي طالت كل الجنوب بعد حرب 1994، وتلعب حالة أو مظاهرة العنف غير المبررة، وغير الضرورية التي تواجه به السلطة التجمعات السلمية الجماهيرية، دورا في تأجيج ثقافة الكراهية، والحقد، والتعصب واللاّتسامح ضد السلطة وأبناء الشمال عامة.

بعض ملامح وتعبيرات الخطاب السياسي الجنوبي، أنه يخلط بين السلطة القائمة في صنعاء، وبين أبناء الشمال جميعاً، ووضعهم كمواطنين تحت طائلة المسؤولية عن ما جرى للجنوب وأبنائه. ومن هنا، فإن الخطاب السياسي لبعض قوى التجمع السلمي الجنوبي إنما جاء كرد فعل سياسي، وحالة انفعالية وطنية جنوبية، زائدة عن الحاجة، وتتجاوز سقف الرؤية الوطنية اليمنية الشاملة، والمشروع السياسي الوطني اليمني الديمقراطي المنشود.

أن الدعوة للتسامح والتصالح الجنوبية لم تقف خلفها رؤية معرفية، ثقافية، تؤسس لمعنى التسامح بمعاييره القانونية الدولية.

ولذلك هي ردة فعل سياسي مباشر على الحرب ونتائجها، ومن هنا تتم بالطابع السياسي الجهوي، كما أنها في السياق الذي وردت فيه جاءت أخذه معنى التنازل تجاه الأنا، كجنوبيين وليس بمعنى التسامح كرؤية قانونية وإنسانية تجاه الآخر.
إن معاناة الناس اليومية، هو السبب لابتعادهم عن ثقافة التسامح في واقعها الوطني والإنساني الشامل، وهو السبب في تفسير حدة خطاب البعض تجاه الشمال وخلطهم التلقائي والعفوي بين السلطة القائمة في صنعاء، وبين أبناء الشمال جميعاً وهو قطعاً خطاب خطير على مستقبل ثقافة التسامح، بل وعلى مستقبل الجميع.

إذن الدعوة إلى التسامح الجنوبي ليست إقرار بحق الآخر، بل دعوة إلى عصبية جهوية والتسامح مع الأنا وليس مع الآخر، كردة فعل على شعور التفوق والتميز لدى القائمين على السلطة بفعل غلبة القوة، وعبرت عن نفسها بردة الفعل إدعاء تميز مقابل وتفوق من نوع آخر.

# الفصل الخامس

## التسامح الاجتماعي:

غياب الدولة، أو ضعفها، وعدم إنفاذ سلطة القانون، هو سبب أساسي لظاهرة الانفلات الأمني، وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي تعيشه أي بلد، وهو كذلك مدخل لشعور قطاع واسع من المجتمع بعدم المواطنة، ومثل هذا الوضع عامل مساعد في استنتاج ظاهرة عدم التسامح الاجتماعي، وصعود ظاهرة العودة المحمودة للاحتماء بالولاءات والانتماءات التقليدية، والهوايات ما قبل الوطنية، والتي يتحدد ابرز مظاهرها في انعدام تكافؤ الفرص، وغياب التوزيع العادل للثروة الاجتماعية، وليس التعقب ضد الاقليمات: الهاشمية/ الزيدية/ الإسماعيلية، وما تبقى من اليهود الذين لا يتجاوزون المئات، والموقف ضد المرأة، سوى تجليات واقعة لانتعاش ثقافة اللاًتسامح الاجتماعي، الذي نعيشه اليوم. هناك اليوم قطاع من المثقفين والسياسيين (قوميون، ويساريون) يعودون القهقرى للبحث عن أصولهم والانثروبولوجية، والجغرافية، والاثنينة، (العرقية/ السلالية)، والقبلية، يؤصلون لمشجر أنسابهم من جديد على دفتر صفحات هويات بطاقاتهم الشخصية بأثر رجعي، وهي قمة التعبير عن شيوع ثقافة عدم التسامح الاجتماعي، والوطني، حنين لقيم ما صفرية، لشعورهم من أن هناك خطر قادم، أو عدم تفاؤل بالمستقبل.

وحين يجد الناس أنفسهم في واقع الممارسة أن لا حضور لهيئة الدولة، ولا معنى لسلطة القانون وإنفاذه، وأن القوة فوق الحق، وحكم الأعراف والتقاليد، فوق أحكام القانون، وسلطة القضاء، فإنه لا مفر من سيادة وهيمنة ثقافة أخذ الحق والقانون باليد، وبالقوة المادية البحتة، وهو ما يجري اليوم في اليمن. وفي ذلك تعبير عميق عن تراجع المشروع الوطني اليمني الكبير، وغلبة المشاريع السياسية الصغيرة . الأسرية والعشائرية ويصبح معمد الولاء، والانتماء للوطن، تاليا أوتابعا، للولاء والانتماء للهويات الصغيرة ما قبل الوطنية (العائلة،القبيلة، المنطقة، المذهب، الطائفة، الجهة).

والثقافة الاجتماعية السائدة اليوم، هي ثقافة شقاقية، انقسامية، تميزية، لا تقر بالتعدد، والتنوع الاجتماعي، وتعلن كل منها عن نفسها الأرقى، والأعلى، ولا مكان في إطارها، لتكافؤ الفرص، أو القبول بالآخر الاجتماعي، وللدولة دور مركب في استنتاج هذه الثقافة خاصة، بعد أن تخلت عن دورها الاجتماعي، في الصحة، التعليم، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي تكريس حالة من انعدام تكافؤ الفرص، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع دور الطبقة الوسطى التعليمي، والتنويري، ودورها التاريخي في التخفيف من هذه التناقضات الاجتماعية والطبقية، وعنف الصراع في المجتمع، وصار المشروع السياسي للقائمين على السلطة مشروع عائلي لتوارث السلطة والاستحواذ على الثروة وإقصاء كل من يعارض هذه المشاريع الصغيرة، وكل القوى التي تتبنى مشروع وطني للتحديث والتغيير والتقدم والتنمية، وتهميش الغالبية العظمى في المجتمع من فقراء ومرآة.

إن موقف عدم التسامح مع المرأة في اليمن يمكن مشاهدته بوضوح في صورة واقع المرأة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وخاصة في مدينة عدن، رمز الحداثة والتنوير ليس في اليمن ومنطقة الخليج فحسب، بل وفي كل المنطقة العربية، حيث أصبح إمكانية رؤية المرأة بالحجاب الشرعي العادي، غطاء الوجه، هو الحالة النادرة، في ظل هيمنة الحجاب أو الغطاء الإسلامي بنماذجه، السعودية/الخليجية، الذي يغطي جسم المرأة من الرأس حتى أخمص القدمين، حتى داخل حرم جامعة عدن.

ويلاحظ بعض الباحثين حول التعليم في الجنوب، وفي عدن، أن الكثير من الأمهات متعلمات، وحاصلات على الشهادة الجامعية، أو الدبلوم، أو الثانوية العامة في أقل تقدير بينما بناتهن شبه متعلمات إن لم يكن أميات، وفي ذلك تفسير عميق لعملية الاستبعاد للمرأة، وعدم التسامح معها، ويشترك في استنتاج لهذه الظاهرة ثلاثة أطراف: الأول: الجماعات الدينية الدعوية، والسلفية، والتكفيرية الجهادية، والتي توظف المسجد، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والمدرسة، والمعسكرات الصيفية، وغيرها، لإنتاج خطاب لا تسامحي في الموقف من المرأة باعتبارها عورة، وناقصة عقل

ودين، ومحرومة من الميراث، والثاني: هو خطاب الحكم – السلطة – الذي يسعى في الغالب لمجاورة خطاب الجماعات التكفيرية والمزايدة عليها، وهو في الأصل خطاب تفكيري لا يتناقض في الجوهر مع الخطاب الصادر عن الطرف الأول في الشيء الكثير، والثالث: ضعف حضور قوى المجتمع المدني، والأحزاب المعارضة، على هذا الصعيد، بل وتراجع خطاب بعضها نحو الخطاب الديني لمواجهة حملات تكفيرها من قبل الجماعات الإسلامية التكفيرية، والجهادية المسلحة، كشكل من أشكال حماية الذات، لقد وصل خطاب عدم التسامح مع المرأة إلى أقصى درجاته في وقائع ما يجري في المجتمع اليوم.

| بعض وقائع العنف ضد المرأة خلال عام 2008 |
| --- |
| • تزويج الطفلة نجود محمد على الأهدل، من مواليد 1998/6/1م مدينة حجة، في شهر فبراير 2008م، وهي لا تعرف معنى الزواج، وحاولت المقاومة والهرب، واستنجدت بأهل زوجها الذين ضربوها، ثم طلبت مساعدة والديها، ورفضا المساعدة، ولجأت إلى خالتها زوجة والدها، التي أخذتها إلى المحكمة، ويوم الأربعاء 2008/4/2م وصلت المحكمة واستمع القاضي لشكواها، وظلت ثلاثة أيام في منزل القاضي عبد الواحد البخيت، وبتاريخ 2008/4/9م التقت الطفلة بالمحامية شذى محمد ناصر بالصدفة، وقدمت لها العون القضائي، وأوصلت قضيتها إلى الإعلام والمنظمات المحلية والدولية، وبتاريخ 2008/4/15م حصلت نجود على الطلاق ( خلعت زوجها) مقابل خمسون ألف ريال، (250دولار) بحكم في دعوى رفعتها المحامية شذى، لتصبح نجود إمرأة أو مطلقة تبلغ عامها العاشر، وقالت |

المحامية شذى أن على نجود أن تحتفل كل عام بهذا اليوم لأنه يعتبر عيد ميلادها.[41]

- بدأت فنادق مدينة الحديدة تفرض قيوداً على استقبال المرأة دون محرم، بعد هجمات قامت بها جماعة إسلامية تعمل تحت شعار (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) كما فرضت بعض شركات النقل على النساء الراغبات في السفر اصطحاب محرم لسفرهم من ولي الأمر.
- ثلاثة عشر(13) حالة حمل بالقوة.[42]

**وقائع عامة لحالة عدم التسامح الاجتماعي:**

•مثلت حالت أهالي عزلة العنسيين بالجعاشن . محافظة إب الذين هجروا من قراهم،، بسبب ما تعرض مراكز واضطروا إلى النزوح إلى العاصمة، أحد مظاهر العنف الاجتماعي لمراكز النفوذ في عام 2008، بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد (بأخذ أموالهم دون وجه حق، وشتم أعراضهم، والتزوير عليهم، وتهديدهم)[43]، وأشارت العديد من التقارير الصحفية والحقوقية الميدانية أن من هجروا من قراهم وصل عددهم إلى أكثر من (450) أربع مائة وخمسون أسرة، نزحوا أولاً إلى محافظة إب، ومن ثم إلى العاصمة صنعاء، فارين من ظلم وإذلال الشيخ، الذي يمتلك جنوده الخاص به، وتابعين لأسرته، كما يمتلك سجناً خاصاً به، يوضع به من يعارضونه، من الفلاحين وحتى أساتذة المدارس، وهو فوق سلطة الدولة وأجهزتها، وهو من شركاء السلطة باستخدام القوة

[41]. المصدر: مذكرة صادرة عن المحامية.

[42]. التقرير السنوي وزارة الداخية لعام 2008م.

[43]. صحيفة (الشارع) الصادرة بتاريخ 2007/9/12م العجج رقم (17).

خارج القانون، إلى جانب النزوح الجماعي يضطر الأفراد إلى النزوح إلى العاصمة طلباً للأمن[44] لأنها في الأصل متعاونة معه، ويشكوا المواطنون في هذه القرى أجهزة الأمن لوقوفها في صف الشيخ، وتحولت قضية منطقة (الجعاشن) إلى قضية رأي عام في اليمن، بعد أن خرج مئات المواطنين المتضررين من الشيخ إلى العاصمة صنعاء، ووصلوا إلى أمام مقر مجلس النواب، وأقاموا مخيماتهم في صنعاء بمساعدة منظمات حقوقية، منها: منظمة صحفيات بلا قيود.

ومنذ حرب 1994، تفشت مظاهر تخلي السلطة عن احتكار الدولة لاستخدام القوة إنفاذاً للقانون، وتفش استخدام القوة في الحروب القبلية، والثأر، وكان أبرز حرب قبلية في عام 2008 هي الحرب التي بدأت في 14 نوفمبر 2008 شمال محافظة عمران بين قبائل (صابرة) و(ذو محمد) ووصل عدد القتلى حتى 2008/12/31 إلى (58) قتيلاً و(50) جريحاً، ورصدت التقارير الأمنية الرسمية (556) واقعة قطع طريق قبلي، وبلغ إجمالي عدد المجني عليهم (573) شخصاً، منهم (17) قتل ووفاة و(45) حالة إصابة.[45]

[44]. مثال ماأوردته صحيفة (المصدر) الصادرة بتاريخ 2009/2/3العددرقم(60) من تقرير تفصيلي عن حياة الحاج أحمد ناجي مرشد الذي إضطر إلى الفرار بنفسه وزوجته وإبنته الصغيرة الى صنعاء، وذلك، هرباً من بطش شيخ الجعاشن.

[45]. تقرير أمني منشور في صحيفة (22مايو) الصادرة بتاريخ 2009/1/29م العدد رقم (789).

## الفصل السادس

## التسامح الاقتصادي:

تنص المادة (7) من الدستور اليمني على أن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ويشمل ذلك العدل الاجتماعي في العلاقات الاقتصادية، والتنافس بين القطاع العام والخاص، والمختلط، وحماية واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة. وبموجب المادة (24) تلتزم الدولة بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين اقتصاديا، وتكفل المادة (42) لكل مواطن حق الإسهام في الحياة الاقتصادية، ويكفل الدستور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية طبقاً للمواد (28،29،32).

مما سبق يتبين أن دستور الجمهورية اليمنية يتيح مساحة كبيرة من الحقوق الاقتصادية ويفسح فضاء واسعا للتسامح، غير أن الخصخصة بالطريقة التي جرت وما تزال تجري تعد واحدة من أسباب التفريط بالحقوق الاقتصادية للناس، ويجري الآن تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه الحقوق الاقتصادية للفقراء مثل: رفع الدعم عن السلع الأساسية (الغذاء، والدواء، والقمح، والطاقة) وزيادة الضرائب ومن ذلك ضريبة المبيعات التي يتحمل أعبائها المواطن الفقير، إلى جانب تخلي الدولة عن دورها في الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والتوظيف، وجميعها سياسات تمثل تراجعاً عن الحقوق الاقتصادية للناس والتي ينص علها دستور البلاد، وتراجع وتخلي عن أهداف الثورتين اليمنيتين، سبتمبر، وأكتوبر.

ما يجري اليوم على صعيد الممارسة الاقتصادية، يمثل خروجاً عن الدستور، وتمثل ممارسة تعكس حالة من عدم التسامح الاقتصادي مع الفقراء، إذ يعيش تحت خط الفقر ما لا يقل عن 50% من السكان ونسبة البطالة لا تقل عن 35% من القوى العاملة، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء،

بصورة مخيفة بسبب انعدام العدالة والمساواة وعدم توجيه التنمية لصالح الفئات الأقل دخلاً والأكثر فقراً، إذ أن الخمس الفقر من السكان لا يحصلون إلاً على نسبة 1.6% من الدخل القومي، بينما يستأثر الخمس الأغنى من السكان على نسبة 67% من الدخل القومي.[46]

وبسبب تفشي الفساد الذي جعل تولي السلطة مصدراً للثروة يتم الجمع بين تولي السلطة والتجارة وتتجه سياسات الدولة التمييزية ضد الفقراء، بفاعلية لإفقار كل المجتمع، بما في ذلك الطبقة الوسطى ولصالح الأقلية الصغيرة المحتكرة للسلطة والثروة.

| بعض وقائع الاستيلاء على الملكية العامة والخاصة: |
| --- |
| منذ حرب 1994، وما بعدها تم الاستيلاء على الكثير من أراضي الدولة ومؤسساتها في الجنوب، خاصة أراضي الجمعيات التعاونية الزراعية والاقتصادية الإنتاجية، وأراضي المواطنين، وكشف تقرير المرصد اليمني لحقوق الإنسان[47]، عن بعض تلك الوقائع، وهي<br>• إن ما تم الاستيلاء عليه من أراضي الدولة في محافظة لحج وحدها من خلال وقائع تقدمت بها نيابة الأموال العامة أمام أجهزة القضاء وهي:<br>o أجمالي المساحة المعتدي عليها بالفرات في محافظة لحج (322713،622) متر مربع.<br>o أجمالي الأراضي الزراعية تعادل (13،204،800) متر مربع، أراضي خاصة ببعض الوحدات الإنتاجية المستغلة في محافظتي لحج، وعدن، تم خلالها حرمان (800) مواطن كانوا أعضاء في ملك الجمعيات من الاستفادة منها. |

[46]. مسح ميزانية الأسرة لعامي 2005 . 2006 م.

[47]. تقرير عن الحق في التجمع السلمي. المصدر السابق صـ 4 ومابعدها.

- أراضي تم صرفها لموظفين عام 1990م مستولى عليها في محافظة لحج:

1. الغيوش 550 فدان
2. مخطط للرباط الشرقي 650 فدان.
3. الرباط الغربي 7310 فدان.
4. مخطط الدواجن 150 فدان.
5. مخطط الحسيني 160 فدان.

. ونفس الحالة من الاستيلاء على أراضي الدولة والمملوكة للمواطنين في محافظات عدن وأبين وحضرموت، وتشير التقارير الرسمية (تقرير باصرة) إلى أن (هناك خمسة عشرة نافذاً استولوا على مجموع أراضي دولة الجنوب) وأن هناك نافذاً يسيطر على ألفي فدان، فيما مواطن ينظر من النافذة ولا يمتلك قطعة أرض 15×15).

وإجمالاً، فان الحقوق الاقتصادية للمواطن عرضة للانتهاك الدائم من قبل النافذين في السلطة، وتلعب ظاهرة الجمع بين الاستحواذ على السلطة والثروة، دوراً أساسياً في الاستيلاء على الملكية العامة والخاصة وانتهاك الحقوق الاقتصادية للناس والإقصاء الاقتصادي للغالبية العظمى من السكان، بما في ذلك، إقصاء الطبقة الوسطاء ووضعها على حافة الفقر.

# الآخر في الصحافة اليمنية

# (الثورة، الثوري، البلاغ نموذجاً)

# الفصل الأول

# وضع الصحافة في اليمن

ارتبط إعلان الديمقراطية في اليمن بإعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990، وكانت حرية الصحافة من الحريات القليلة التي تحققت ممارستها منذ ذلك الحين وحتى الآن، مع فوارق أساسية في إطلاق حرية الصحافة أو تعبيدها، إذ شهدت حرية الصحافة ازدهاراً كبيراً منذ قيام الجمهورية اليمنية وحتى عام 1994، ثم تراجع هذا النهوض بعد الحرب الأهلية عام 1994 حتى الآن، وفي مرحلة الازدهار والتراجع تقتصر حرية امتلاك الصحف على الصحف المقروءة والصحافة الإلكترونية، أما الصحافة المسموعة والمرئية (الإذاعة والتلفزيون) فما زالت حكراً على الدولة وترفض الحكومة السماح بامتلاكها للأحزاب والأفراد ومنظمات المجتمع المدني غير السياسية، وما زالت تقاوم إصدار تشريع يجيز ذلك.

وصل عدد الصحف والمجلات الحكومية والحزبية والأهلية والخاصة بمنظمات المجتمع المدني غير السياسية إلى (414) صحيفة ومجلة، منها: 14 صحيفة و26 مجلة حكومية، 59 صحيفة و4 مجلات حزبية، 51 صحيفة و24 مجلة خاصة بمنظمات المجتمع المدني غير السياسية، 173 صحيفة و13 مجلة أهلية[48].

يمتلك المؤتمر الشعبي العام – حزب الحكومة رسمياً (16) صحيفة ومجلة ويمول مع قيادات فيه، وفي الحكومة عدد كبير من الصحف الأهلية للتخفي من ورائها واستخدامها في الغالب للدعوة للكراهية الوطنية والدينية ضد خصوم القائمين على السلطة من المعارضة السياسية والمجتمعية، وهناك عدد من الصحف الأهلية مدعومة من مراكز قوى وأحزاب أخرى.

[48] هذا هو العدد المسجل من الصحف والمجلات لدى وزارة الإعلام منذ عام 1990م حتى الآن، غير أن ما يصدر منها بانتظام هو عدد أقل.

منذ الحرب الأهلية عام 1994 تعمل السلطات اليمنية جاهدة على تكبيل الحرية الصحفية، وزادت هذه المحاولة ضراوة منذ عام 2007 بسبب اتساع الحراك السياسي في الجنوب المناهض لاستمرار نتائج وآثار تلك الحرب واتساع رقعة حرب صعدة وزيادة الموالين والمؤيدين للحوثيين، وذلك باتخاذ تدابير قمعية متعددة، إذ رصد خلال عام 2008 (248) واقعة انتهاك للحريات الصحفية[49]، وتتمثل الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة والتدابير القمعية بإيقاف الصحف ومصادرة ممتلكاتها واعتقال الصحفيين والاعتداء عليهم والتهديد بالقتل والإرهاب المعنوي بالتخوين والحرمان الوظيفي وتعطيل هذه الحرية، وذلك عبر الملاحقات الإدارية والأمنية والقضائية والتعديات المباشرة والتدابير التشريعية ومن ذلك نشير إلى:

**الملاحقات الإدارية والقضائية:**

خلال عام 2008 بإجراءات إدارية تم حجب مواقع صحف الكترونية ومواقع لصحف المعارضة وصحف أهلية مستقلة، وصل عددها إلى (17) موقعا[50] بسبب نشرها لمجريات الحرب في محافظة صعدة وتغطية التجمعات السلمية في المحافظات الجنوبية.

عام 2009 تم إيقاف (9) صحف أهلية إدارياً ً ولا زالت أهم هذه الصحف ممنوعة من الصدور بإجراءات أمنية ومادية، أي ليس بإجراءات قانونية – هي صحيفة الأيام الصادرة بعدن – والصحف التي تم رفع الإيقاف عنها ظهرت بعد ذلك في سقف منخفض فيما يتعلق بحرية التعبير ونقد السلطات.

ثمة صحف لأحزاب معارضة وأهلية تخضع باستمرار لملاحقات قضائية وتخضع الآن (8)[51] صحف منها لمحاكمات جنائية مما يؤثر على أدائها ويربك فاعليتها.

---

[49] انظر.المرصد اليمني لحقوق الإنسان : التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2008 صنعاء 2009م صـ143، أيضاً منظمة صحفيات بلا قيود : التقرير السنوي الرابع حول الحريات الصحفية في اليمن لعام 2008.

[50] من المواقع التي تم حجبها : يمنات، الشورى نت، الأمة، يمن نت، شمسان نيوز، التغيير، الحدث، بديل، الضالع برس، البلاغ، تاج، عدن برس، عدن نيوز، صوت الجنوب، وشبوة برس، انظر المرصد اليمني لحقوق الإنسان :المصدر السابق ص146

[51] هذه الصحف الثوري، الوحدوي، الأيام، صوت الشورى، النداء، الشارع، المصدر، الطريق.

قدم خلال العاميين الماضيين صحفيون للمحاكمة أمام محكمة استثنائية هي محكمة أمن الدولة، وفي عام 2009 جرى تشكيل محكمة خاصة بالصحافة في العاصمة صنعاء، وهي محكمة استثنائية، إذ جرى تشكيلها خلافاً ً للقانون ولمعايير الدولة، ومن ذلك مخالفتها لكيفية التشكيل وفقاًً لقانون الإجراءات الجزائية والخروج عن مبدأ الاختصاص المكاني مما جعل الصحافة والصحفيين يحاكمون أمام القاضي غير الطبيعي، وهو خروج عن مبدأ أساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو مبدأ المحاكمة العادلة أمام القاضي الطبيعي.

**الملاحقات غير المباشرة:**

يجري تعطيل حرية الصحافة بطرق سرية، تتمثل بالتهديد والإخافة والحرمان من الحقوق الوظيفية والاعتداء بالضرب أو الخطف للصحفيين، من ناحية، ومن ناحية أخرى استغلال حالة الفقر والحاجة في المجتمع والتي طالت الطبقة الوسطى، ومنهم الصحفيين وشراء ذمم الصحفيين، ومن ذلك الدعم السري لإصدار صحف أهلية تسخر لمواجهة المعارضة وتظليل الرأي العام.

إلى جانب الطرق المباشرة لمنع صدور الصحف، ثمة طرق غير مباشرة، منها: إن الصحف الحزبية والأهلية لا تمتلك مطابع خاصة بها، عدا صحيفة الأيام الأهلية التي تم إيقافها بإجراءات أمنية ومادية، كما سبق أن أوضحنا؛ وتطبع بقية الصحف في مؤسسات حكومية كمؤسسة الثورة أو مطابع تجارية خاصة، وتستخدم الحكومة هذه الحالة لمنع صدور الصحف عن طريق توجيه المؤسسات الحكومية للامتناع عن إصدار الصحف الحزبية والأهلية أو إكراه المطابع الخاصة على الامتناع عن طباعة هذه الصحف بإجراءات مادية بحته وتحت التهديد.

**المسعى التشريعي لمحاولة تعطيل حرية الصحافة:**

ثمة محاولات محمومة لتعطيل حرية الصحافة عبر إصدار تشريعات جديدة تعود بهذه الحرية إلى ما قبل قيام الجمهورية اليمنية وإعلان التعددية، والديمقراطية، إذ تطرح الحكومة حالياً على مجلس النواب مشاريع قوانين جديدة أو تعديلات للقوانين، مثل مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية، والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، مشروع قانون مكافحة الإرهاب وحماية الوحدة الوطنية، ومشروع تعديل قانون الجرائم والعقوبات، وفيما يتعلق بالحرية الصحفية، تتجه هذه المحاولات التشريعية نحو تشديد العقوبات على النشر واعتبار مخالفات النشر من الجرائم الجسيمة يصل الحبس على ارتكابها إلى عشر سنوات، بل والإعدام في حالات معينة، والحبس خمس سنوات لمن يتعرض بالنقد لرئيس الجمهورية، مجلس الوزراء، الهيئات النيابية، الجيش والقضاء، ما يعني عملياً إلغاء ليس حرية الصحافة فحسب، بل وحرية الرأي والتعبير والمعارضة. وتجري مقاومة إصدار هذه التشريعات من قبل الأحزاب وممثليها في البرلمان ومن قبل المنظمات غير الحكومية المستقلة.

وفي الوقت الذي تتخذ فيه الحكومة مختلف التدابير لتعطيل حرية الصحافة، فإنها تطلق العنان لصحفها أو الصحف المدعومة منها لرفض الآخر والدعوة للكراهية الدينية والوطنية والثأر السياسي والاجتماعي، كما يتبين لاحقاً في هذه الدراسة.

# الفصل الثاني

# صحيفة الثورة

اعتمدت الدراسة في تبويبها أو تقسيمها لمحتويات الصحيفة، وفقاً لأهمية حضور الجواب عن أسئلة الدراسة في محتويات الصحيفة، الموقف من الآخر، السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي؛ ولذلك وجدنا ضرورة إعادة ترتيباتها وتبويبها وفقاً للأهمية الخاصة والمباشرة في الإجابة عن الأسئلة، وكان ترتيب الدراسة لها كالتالي:

1- كلمة الثورة – وهي عبارة عن الافتتاحية.
2- يوميات الثورة.
3- قضايا وآراء.
4- قضايا متفرقة أو أخبار ذات صلة بالموضوع.

**الافتتاحية:**

إن كلمة الثورة هي عبارة عن الافتتاحية الرسمية الحكومية للصحيفة، والمعبرة عن وجهة نظرها، أو هي التوجه الفكري السياسي، الإعلامي اليومي للحكومة، وغالباً ما تأتي كلمة الثورة إلى إدارة الصحيفة إما مكتوبة جاهزة من جهات عليا ذات صلة بالشأن الإعلامي والسياسي مباشرة، خاصة حين تستدعي اللحظة السياسية موقفاً دقيقا ومعبراً عنها، كما تراها اتجاهات معينة في السلطة، أو في شكل توجيهات بخطوط عريضة عامة. وفي حالات الهدوء السياسي النسبي يترك الاجتهاد لإدارة الصحيفة مفتوحاً في حدود سقف معلوم، وعلى إدارة الصحيفة عبر كتابها المعنيين صياغة أفكار خطاب الافتتاحية أو كلمة الثورة، وتختلف حدة الخطاب في هذه الافتتاحيات وفقاً لشروط الحالة السياسية الداخلية، في العلاقة بالقوة المعارضة المختلفة، ودرجة حدة التوترات والاحتقانات السياسية، والأمنية، والعسكرية، في البلاد.

وسنبدأ قراءة الموقف من الآخر في صحيفة الثورة برصد ببليوغرافيا عناوين كلمات الثورة، أو افتتاحياتها، ونورد هنا نماذج معينة من عناوين افتتاحيات الثورة، تعكس

خطاب الصحيفة الرسمي من الآخر، من خلال عناوين كلمات الثورة، خلال العام 2008، وقد اخترنا نماذج من كلمات الثورة احتوتها أعداد أشهر السنة التي توافرت لدينا، وهي جميع أشهر السنة باستثناء شهر يناير 2008 الذي لم نحصل على أعداد منه كنموذج نقدمه في هذه القراءة للعناوين، والتي غالباً ما تختصر كل الكلام أو فصل الخطاب، في متن الافتتاحية أو كلمة الثورة – وهي عموماً قراءه تعتمدها اتجاهات في دراسة النقد الأدبي، والسوسيولوجي، وعلم اللسانيات، حيث تسمى دراسة العناوين، دراسة لعتبة النص، أو مفتتح، أو مفتاح للنص، وبوابة أولى لقراءة النص والحقيقة أن اختيارنا لهذه الطريقة مدخلاً لقراءة الموقف من الآخر من خلال العنوان، أو عتبة النص وذلك لأن الجهد الفكري التحليلي في القراءة هنا أسهل منه من في قراءة العنوان في النص الشعري، أو في الرواية، أو أجناس الأدب الأخرى، ذلك أن العنوان في الافتتاحية للصحيفة السياسية غالباً ما يأتي مباشراً، ومرسلاً بصورة واضحة إلى جهة محدودة، ويحمل في الغالب إما رسالة زجرية، وعيديه، أو ترغيبية. والعنوان في الرسالة السياسية العامة الموجهة للآخر غالباً ما يعكس مضمون واتجاهات الخطاب في الموقف من الآخر، و يظهر من مجموعة عناوين افتتاحية صحيفة الثورة التي نوردها فيما يلي أنها تعلن كراهية واضحة للآخر. وتقدم الدراسة عناوين كلمات الثورة أو افتتاحياتها ليس بحسب صدورها التاريخي الزمني التتابعي، بل بحسب أهميتها من حيث التعبير عن رفض القبول بالآخر، وإقصائه، وحجم حمولتها من الكراهية والعنف.

**الآخر في عناوين الافتتاحية: نماذج**

- (استئصال الخلية السرطانية) 2008/5/6 العدد 15882
- (أعداء الله والوطن) 2008/5/8 العدد 15884
- (الوحدة أو الموت) 2008/8/10 العدد 15825
- (احذروا هؤلاء المرتزقة) ، كلمة رئيس التحرير 2008/9/27 العدد 16026
- (ما بعد الحسم) ، يقصد الحسم العسكري لحرب صعدة 2008/6/21 العدد 15928

- (لا تهاون مع التخريب) ، المقصود الحراك السلمي الجنوبي 2008/4/2 العدد 15848
- (مخربون وقطاع طرق) ، مقصود به الحراك السلمي الجنوبي 2008/4/3 العدد 15849
- (الثقافة التآمرية) 2008/12/4 العدد 16094
- (الحقد الإرهابي) ، يتعلق بحرب صعدة 2008/10/7 العدد 16036
- (أعداء الديمقراطية) ، يقصد أحزاب اللقاء المشترك 2008/11/27 العدد 16077
- (أسرى ثقافة الحقد) ، 2008/3/9 العدد 15824
- (آخر العلاج الكي) ، يقصد ضرورة الحسم العسكري لحرب صعدة 5/13/ 2009 العدد 15889
- (فرصة اللحظة الأخيرة) ، يتعلق بحرب صعدة 2008/5/7 العدد 15883
- (عظمة وطن وشراذم) ، 2008/5/9 العدد 15885
- (احترموا أنفسكم) ، 2008/8/9 العدد 15611
- (الشعب الأصيل ونعيق الغربان) 2008/11/2 العدد 16062
- (النهج الانقلابي) ، ضد أحزاب المعارضة 2008/11/24 العدد 16084
- (الفتنة والمتخاذلون) ويبدأ أول سطر بالتالي (لا يختلف اثنان على أن الشرذمة التي أشعلت الفتنة وأعلنت التمرد والعصيان ... الخ 2008/7/2 العدد 15909
- (متى تصحو ضمائرهم أولاً) 2009/8/3 العدد 15605
- (معارضة بنصف عقل) 2008/2/21 العدد 15807

- (أين هم من الوعي الوطني ) 2008/6/6 العدد 16278
- (التوهان المشترك) ، ضد المعارضة، وتبدأ بالتالي (تحولت بعض أحزاب المعارضة إلى ساحات للنضال والدفاع عن مرتكبي أعمال التخريب ضد الشعب والسلب والنهب، منه انتقلت بعض قياداتها إلى مواقع التحريض ضد إنفاذ الأحكام القانونية 2008/4/15 العدد 15861
- (وتكشفت أقنعة المأجورين) 2008/8/6 العدد 15608
- (ما يفعله الحائفون) 2008/12/23 العدد 16113
- (معارضة بنصف عقل ووعي) 2008/8/21 العدد 15807
- (تطرف من طراز جديد) ضد أحزاب المعارضة 2008/11/23 العدد 16083
- (أحزاب بعين واحدة) 2008/7/11 العدد 15908
- (متى يتغير هؤلاء) 2008/12/22 العدد 16112
- (الحوار والانغلاق المشترك) ، يقصد أحزاب اللقاء المشترك المعارضة 2008/7/6 العدد15913
- (مشترك المقامرة والمغامرة) ، يقصد أحزاب اللقاء المشترك المعارضة 2008/8/19 العدد 15987

هذه العناوين لأعداد تغطي أحد عشر شهرا من سنه 2008 وهي نماذج لحالة متكررة، ومستمرة، وكأن هناك نموذجاً أو إطاراً عاماً لافتتاحيات صحيفة الثورة في موقفها من الآخر، السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي، التي يفضحها العنوان، الذي يشير إلى معنى ودلالة الموقف السلبي الشامل من الآخر، الموقف الذي لا يشير إلى فسحة أمل، أو حتى إمكانية بقبول الآخر، حيث مفردات، وكلمات العناوين، تفصح عن خطاب إقصائي، خطاب مشبع بثقافة كراهية لا تفتح آفاقاً للحوار، والتصالح والتسامح في التعاطي مع الآخر، وليس هناك أي افتئات إذا قلنا إننا حاولنا البحث عن إمكانية لغوية

أو دلالية لاستنطاق أو توليد معنى قد يشير إلى فتح المجال للاعتراف الخطابي (الفكري السياسي) ، بالآخر، ناهيك عن الاعتراف الواقعي في الممارسة؛ إن تحليل المضمون الذي حاولنا الدخول إليه في قراءتنا للعناوين لم يدلنا ولم يساعدنا على قراءة ما يشير إلى محاولة الاقتراب من الآخر، والقبول به، وحين نأمل خيراً من بعض عناوين الافتتاحيات، فإن متن النص يأتي ليصدمنا ويعيدنا إلى أصل ثقافة الكراهية والعداء للآخر؛ إن مضمون العناوين (الكلمات، المفردات، دلالاتها ) التي سنورد مقتطفات أو نماذج منها في سياق هذه الفقرة، يكشف ما هو أبعد من الإقصاء وعدم قبول الآخر اللفظي، والكلامي، والخطابي.

إن مضمون عناوين كلمات الثورة لا تنبئ بأننا أمام خطاب يقبل بالحوار مع الآخر، على قاعدة الندية والمساواة، بقدر ما هو خطاب ينظر إلى الآخر(السياسي، الديني الثقافي، الاجتماعي) باعتباره عدواً وخلية سرطانية ومرض يجب اجتثاثه والحديث عن الوحدة باعتبارها موتاً، وحرباً، ودماً، وقتلاً، ولا تتحقق إلا عبر قاطرة الحرب، والموت، كله كلام يقف ضد ثقافة الحياة، والسلام، والحوار، والتصالح، والتسامح، وضد الآخر في المجتمع، إن خطاب عناوين كلمات الثورة، ومتن الخطاب الوارد فيها، لا يساعد على تنمية وحدة قابلة للحياة والاستمرار، في إطار من العيش المشترك، وليس التعايش كيفما اتفق، لأن ما نصبو إليه هو تكريس وتعميم ثقافة العيش المشترك وليس التعايش كنقيضين وضدين، ولن تتحقق وتتأصل ثقافة العيش المشترك، وهناك خطاب يقرأ الآخر، باعتباره عدواً، وخائناً، وسرطاناً، ومرضاً خبيثاً يجب اجتثاثه، والنظر إليه باعتباره عدواً للوطن، وللديمقراطية، وأنكى من ذلك عدو الله، كما في بعض العناوين، فحين لا يكون أمامك من خيار سوى خيار الحسم العسكري، وخطاب ما بعد الحسم العسكري، وأن آخر العلاج الكي، وهو هنا دلالة على خيار الحرب، والحسم العسكري، فإن ذلك يعني فيما يعنيه عدم القبول بالتعددية السياسية والثقافية وحرية الفكر والمعتقد والرأي والتعبير، أن الخيار الديمقراطي قد فشل أو وصل إلى طريق مسدود في ظل هذا الموقف العلني للسلطة من الآخر ومن المعارضة التي تشكل وفقاً ً للدستور جزءاًً من النظام السياسي حسب الدستور النافذ، ومن ثم يعد مثل هذا الخطاب تعديا على الدستور ودعوة صريحة لتعطيله.

## الآخر في مضمون الافتتاحية:

بعد هذه المتابعة والاستقصاء في تحليل عناوين الافتتاحية، أو العتبة، أو بوابة النص، نجد أنفسنا ملتزمين بتجاوز العنوان أو العتبة، إلى المتن، وإيراد نماذج من بعض محتويات هذه الافتتاحيات أو كلمات الثورة، والتي وجدنا _جلها_ تنصب وتتمحور حول الكراهية السياسية بصورة مباشرة، والكراهية الدينية في صورة الخطاب الموجه إلى الحوثيين في حرب صعدة، وخطاب الكراهية الدينية ضد الآخر (الحوثي /الهاشمي) يأتي مموهاً أو متماهياً في صورة الخطاب السياسي، وفي مفردات وسياقات ذهنية وفكرية توحي بل وتشير إلى معنى ثقافة الكراهية الدينية، وهي ثقافة مضمرة، وسافرة ضد الآخر الديني (الشيعي /الزيدي /الهاشمي) ويتجلى ذلك في بعض الخطاب الذي يتعاطى مع حرب صعدة والصراع ضد (الحوثيين) [52] وفي الموقف من ممارسة بعض الطقوس الدينية المذهبية –عيد الغدير– وفي مضايقة أئمة المساجد الزيديين الهاشميين، ومحاصرة مقدساتهم الدينية/المذهبية قياساً إلى الانفتاح الكبير على الوهابية الدينية والسياسية، وفي مناطقهم وقراهم.

## الآخر السياسي في الافتتاحية:

- (هناك رعب قاتل يستوطن المتمردين التخريبيين (.....) وهو ما يفسر تورطهم في تنفيذ مخطط تآمري ضد وطنهم ومواطنيهم، ورفضهم الالتزام بأي اتفاق، ومن ذلك اتفاق الدوحة.... لأنهم حصروا تحركهم في دائرة مغلقة، فهاهم يرسمون نهايتهم بأيديهم ويصنعون خاتمة الفتنة التي أشعلوها بأنفسهم

[52] الحوثية هي نسبة إلى بدر الدين الحوثي، وهي حركة سياسية /دينية/مذهبية/سلالية، وجدت مرتبطة بالنظام السياسي، بعد إن ساهم الحكم في إخراج حسين بدر الدين الحوثي وإخوته من حزب الحق وضمهم إلى المؤتمر الشعبي العام، والهدف من ذلك مزدوج :أولا شق حزب الحق وهو حزب إسلامي /زيدي/هاشمي، يدعو لآل البيت، وثانياً توظيف هذه الجماعة في مواجهة حزب الإصلاح الديني السياسي، وفي مجرى هذا الحراك الديني /السياسي لهذه الجماعة، بقيادة بدر الدين الحوثي ثم ابنه حسين بدر الدين حتى تحولها إلى حركة سياسية جماهيرية مسلحة منظمة تدعو للزيدية السياسية، ومتأثرة بالتشيع السياسي الإيراني، حتى بداية خروجها عن سقف خطاب الآخر، حيث انقلب السحر على الساحر، حتى رفعهم لشعارات الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، حتى اقترابها بهذه الدرجة أو تلك من الشكل العام لخطاب المعارضة، بدأ النظام يعلن مواجهته لهم سياسياً أولاً، إلى إن تحول الصراع السياسي إلى مواجهات عسكرية ضدهم في صعدة كلها، حتى انتقال المواجهات العسكرية إلى محافظات أخرى، وتحولت الحالة إلى ظاهرة سياسية وطنية واسعة تدخل اليوم عامها السادس من الحرب، وتحولت إلى حالة إقليمية(وساطة قطرية) إلى ما يسميه حالة دولية جنينية.

شأنهم في ذلك شأن كل متآمر وقاتل وإرهابي) ، صحيفة الثورة (كلمة الثورة) 13مايو 2008 العدد (15889).

- (حينما نؤكد على أن هذه العناصر المتطرفة صارت خلية سرطانية لا ينفع معها علاج التسامح، وصوت العقل، فإننا لا نطلق ذلك جزافاً، بل إن كل الدلائل الدافعة تؤكد أن هذه الشرذمة قد استبدت فيها مشاعر الكراهية والحقد ) صحيفة الثورة (كلمة الثورة) 2008/5/6 العدد( 15882).

- (يمكننا الحديث التأكيدي عن متطلبات وتوجهات ما بعد عملية إخماد الخروج التخريبي على الثوابت الوطنية والدينية، ومحاولة إثارة الفتنة وإلحاق الدمار بالمكون السياسي والاجتماعي والوطني، وقد صار الحسم – يقصد الحسم العسكري لحرب صعدة _ مسألة وقت، وذلك ما ينبغي أن يتم ويحدث، وفاء للمطلب الشعبي في أن يكون طارئ الأحداث الإرهابية في بعض مناطق صعدة ومن بعض المحسوبين عليها آخر خاتمة محولات التطاول والتآمر (.....) ، فقد كان الحسم الأمني والعسكري ضد الجرائم المرتكبة ضد الوطن وإذا كان في الأمر ما يدعو إلى الاستغراب فهو موقف بعض الأحزاب المعارضة، وبالأصح بعض قياداتها التي تعمد إلى ابتداع المبررات والعمل على إبقاء المسألة في إطار المناكفات (.....) وتتبلور في ضوء ذلك اتجاهات الحسم وتوجهاته الشاملة) صحيفة الثورة (كلمة الثورة تحت اسم (ما بعد الحسم ) 2008/6/21 العدد 15928.

والآن نحن في عام 2011م وما يزال ما بعد الحسم على حاله، بل إن معارك صعدة انتقلت إلى محافظات أخرى والى مشارف ضواحي العاصمة صنعاء (بني حشيش، حرف سفيان والجوف...الخ) ولم يدرك الحكم حتى اللحظة أن الحسم العسكري والمعالجات الأمنية والعسكرية ليست هي الحل، وأنها بهذا الخطاب الداعي إلى الحرب وللكراهية الوطنية والدينية تستدعي المزيد من الحروب السياسية والدينية؛ إن خطاب الحكم يعيش تناقضات مدمرة تعكس حالة غياب الرؤية، وعدم وجود مشروع سياسي

وطني شامل للإصلاح والبناء الديمقراطي، على قاعدة إصلاح مسار الوحدة بالصورة الجذرية وإعادة روح الشراكة والمشاركة إلى بنية السلطة والدولة، والبدء يكون في الاعتراف بالآخر، والقبول بحقه في الشراكة في السلطة والثروة.

إن غياب مشروع وطني لدى السلطة وإحداث تغيير حقيقي في الواقع، واقتصار طموح القائمين عليها على مشاريع عائلية بتوريثها، يفسر استمرار تصاعد إنتاج خطاب ثقافة الكراهية بمستوياته المختلفة: السياسي، والديني، والثقافي، وهو الذي يفسر وصول البعض سياسياً بالدعوة إلى فك الارتباط بالوحدة (الانفصال) إلى شمال وجنوب.

- (إن من يراهنون على ما يثيرونه من الزوابع، كالاعتصامات، وافتعال القلاقل والاضطرابات هنا أو هناك، بهدف الضغط على الحكومة والحزب الحاكم اعتقاداً منهم أن ذلك الأسلوب سيمكنهم من انتزاع بعض المكاسب والمنافع بطرق ملتوية بعيداً عن صناديق الاقتراع إنما هم يدحضون عن أنفسهم صفة الديمقراطية) (كلمة الثورة ) 2008/11/25 (16085).

- (أن تصر بعض الأطراف الحزبية على أطروحاتها ومواقفها، التي تحلق في الهواء، دون إدراك منها أن إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها الدستوري، يمثل استحقاقاً شعبياً، وأنها بسعيها على إعاقة – تعويق – هذا الاستحقاق إنما تتجه إلى الانقلاب على هذا الحق، ويسقط الوجه الشعبي للعملية الديمقراطية (.....) مدفوعة بالرغبة بالإبقاء على الأوضاع تلك...، إن لم تكن محاولة العودة بها إلى زمن الشمولية والتسلط) كلمة الثورة 2008/11/12 (16072) ، وبعد حوالي ثلاثة أشهر وفي 26 فبراير 2008 عقد اتفاق مع أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) لتأجيل الانتخابات لمدة سنتين، والبدء بخلق مناخ سياسي ودستوري جديد ملائم لانتخابات صحيحة وسليمة تؤكد المصلحة السياسية الوطنية للجميع، وبما ينتج عنه انتخابات ديمقراطية تعكس الأوزان السياسية اليمنية النوعية لجميع أطراف المعادلة

السياسية الوطنية، وجاء الاتفاق بمثابة خطوة نحو الاعتراف بحق الآخر في الشراكة والمشاركة، وهو الاتفاق الذي تم التحايل عليه، أو تجميده وإلغائه.

- (هم أعداء الديمقراطية بسبب أطروحاتهم حول العملية الانتخابية، وخطأ إجراءاتها بالصورة التي تحاول السلطة فرضها على الجميع) كلمة الثورة تحت عنوان (أعداء الديمقراطية) 2008/12/17 (16077).

- (بات من الواضح أننا أمام شرذمة تقمصها الشيطان، فتحولت إلى أداة مسكونة بنزعات الدمار والإرهاب والموت، الأمر الذي يضع الدولة وأجهزتها أمام خيار واحد ووحيد هو الاضطلاع بمسؤولياتها في مواجهة هذه الشرذمة – يقصد الآخر السياسي والديني – بكل حزم وصرامة) كلمة الثورة 2008/5/7 (15883).

- (لا شيء غير النهج الشمولي يجمع بين أحزاب المشترك، وقد صار الداعي الوحيد أيضا للقاء فيما بينها، بعد أن كان نبعاً لثقافة الكراهية المتبادلة، والغارقة في الدماء، وليس في وسع لقاء هذا شأنه أن يتيح غير التطرف الذي يتمظهر اليوم في طراز جديد من الممارسات) كلمة الثورة 2008/11/23 (16083) وفي هذا الخطاب محاولة لإذكاء تاريخ قديم من الصراعات بين طرفي قيادة المعارضة، الحزب الاشتراكي، التجمع اليمني للإصلاح، وهي الصراعات التي كان الحزب الحاكم قائدها وربانها، وهي صراعات وخلافات تجاوزتها أحزاب المعارضة ولا يتوقف خطاب الحكم وباستمرار في العمل على محاولة إذكائها وإعادة إنتاجها في الخطاب، والعمل على نقلها إلى واقع إذا أمكن له ذلك.

- (وهل هناك أكثر عبثية في أن تجد قوى حزبية تسعى إلى التزلف وتقديم العطاء للعناصر التخريبية، وقطاع الطرق ودعاة فتنة يناصبون الوطن ووحدته العداء) كلمة الثورة 2008/6/6 (16278)

- (إن تلك الأصوات الناعقة بالأحزاب ما كان لها أن تجرؤ على ترديد تفاهاتها المؤذية للأحاسيس الوطنية، والمناخات الديمقراطية، لو لم تجد من يبرر لها أفعالها القبيحة من أحزاب المعارضة التي تظن أنها بتغاضيها وسكوتها عن تلك الممارسات والتجاوزات يمكن لها استخدام هذا العامل كورقة للمساومة أو للحصول على مكسب سياسي أو حزبي) كلمة الثورة2008/7/8 (15945).

- (في واقع الأمر فليس من مصلحة الإعلاميين والصحفيين إخضاع مهنتهم لرغبات بعض القوى السياسية والحزبية التي لا تستند في توجهاتها إلى ثقافة وطنية أصيلة) كلمة الثورة 2008/8/20م (15988).

- يكتب رئيس صحيفة الثورة مقالاً في صحيفته في 2008/9/27 عدد (16026) وفي المقال الذي تم إبرازه بصورة لافتة ومثيرة، فيه ليس فحسب كراهية سياسية ووطنية ضد الآخر، بل وتحريض دولة أخرى (السعودية) على الآخر السياسي في الداخل وصولاً لتنبيه جهات معينة في البلاد لمساءلة القائمين على تلك الصحف المعارضة، ومما جاء في كلمة رئيس التحرير الآتي: (من المؤسف أن البعض من المرتزقة سواء كانوا كتاباً صحفيين أو حزبيين أو شخصيات وغيرهم، يسوؤهم كثيراً ما تشهده العلاقات الأخوية الحميمة والمتميزة بين اليمن والسعودية(...) فيما تنشره الصحف الصفراء المأجورة، من مقالات وأخبار، (....) لهذا فإن على أشقائنا في المملكة السعودية الحذر من هؤلاء المرتزقة المأجورين(....) ويبقى وعد الجهات المعنية في بلادنا أن تضطلع بمسؤولياتها في مسألة القائمين على تلك الصحف، والمواقع الالكترونية). وفي الفقرة التي تم إرادتها يتضح كم هو حجم العداء والكراهية السياسية للآخر، ومعظم مفردات وعبارات خطاب رئيس تحرير الصحيفة الرسمية الأولى في البلاد ليست فقط مشحونة بالحقد والكراهية والعدوانية تجاه الآخر السياسي، والوطني مثل: مرتزقة، مأجورين، صحف صفراء، وهي مفردات يتكرر حضورها في خطاب الصحيفة في عموم

صفحات وأعداد السنة كلها 2008، والخطير في مقال رئيس التحرير أنه لم يكتف بالخطاب العدائي الاقصائي، بل إنه تحول مرشدا للجهاز الأمني، وإلى نيابة وقضاء ولم يتبق له سوى إصدار حكم الإعدام، على أن الأنكى والأسوأ في كل ذلك هو استدعاء جهات سياسية (دولة خارجية) ضد الداخل السياسي والوطني.

إننا أمام حشد خطابي عدواني للخارج ضد الداخل المعارض، وهو أقسى وأقصى أشكال ثقافة الكراهية والإلغاء، والإقصاء الذي وصل إليه خطاب الحكم من خلال خطاب صحيفة الثورة والاستنتاج الوحيد الذي استخلصناه من قراءة هذه الفقرة، هو أن مساحة الخطاب السياسي ضد الآخر هو الأوسع، والأكثر حضوراً وبروزاً في الخطاب، يأتي بعده خطاب الكراهية الديني/المذهبي/ضد الآخر، أما الخطاب الثقافي، والاجتماعي، فيكادان لا يُذكران، ولا يعكسهما خطاب صحيفة الثورة بصورة ذات قيمة، بل إنهما منعدمان، ويمكن فقط الاستدلال على غياب حضور خطاب الكراهية الثقافية ضد الآخر الثقافي، من خلال عدم حضورها كخطاب في ملحق صحيفة الثورة الثقافي الذي يكاد يكون منحصراً في اتجاه فكري ثقافي سياسي واحد، واستنتاج الدراسة من غياب خطاب الكراهية الثقافية والاجتماعية في صحيفة الثورة، لا يعني مطلقاً أنهما غير موجودين، أو أن لا أساس لهما في الواقع، أو ليس لهما حضور أو تأثير في الوعي الاجتماعي، وفي الواقع، وإنما لأنه مسكوت عنهما في الخطاب الرسمي، وليس هناك شفافية في البوح بالموقف منهما، لأنه سيكون مثل (الجهر بالسوء)، والموقف من هذين البعدين (الثقافي والاجتماعي ) فيه الكثير من الباطنية أو (التقية في الخطاب)، مع أن التشريع فيه الكثير من نصوص التمييز ضد المرأة والواقع المعيش يشهد تمييزاً ضد المرأة والفئات الضعيفة والمهمشة عموماً وفي المناطق القبلية على وجه الخصوص[53].

عموما ومما سبق عرضه نجد أن مساحة الخطاب السياسي سواء الموجه ضد الآخر، أو بشكل عام، هو الخطاب الأوسع والأكثر حضوراً في خطاب جميع الصحف الرسمية، والمعارضة – بدرجات متفاوتة – وذلك لأن الهم السياسي هو الغالب على

[53] انظر : تقرير التسامح في العالم العربي 2008–2009م.مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان– الشبكة العربية للتسامح.

خطاب الصحيفة /الصحف، ولأن السياسة مرتبطة بمناقشة قضية السلطة والحكم، وكثيراً ما تقام حالة من الثنائية، والتكاملية بين السياسة والدين، وبخاصة حينما يتصل الأمر بالسلطة والحكم، ومن غلبة هذين البعدين ليس في الخطاب العام المهيمن على الصحف، بل وبصورة عامة، على أننا نملك القدرة على القول وبكل وضوح أن ثقافة الكراهية الدينية/المذهبية/ضد الآخر في الخطاب، وفي الواقع (الممارسة لم تك في يوم من الأيام كما هي في المرحلة الراهنة).

وهذا لا يعني انه لم يكن هناك خلافات/دينية/مذهبية/طائفية في الواقع والمجتمع اليمني، ولكنها كانت تعيش حالة كمون وركود تاريخي، ودرجة تعبيرها عن نفسها سياسياً وثقافياً واجتماعياً كانت في أدنى الحدود، ولم تتحول إلى حركة سياسية دينية(مذهبية)، تحمل هوية طائفية، في مواجهة الآخر الديني، إلا مع حرب صعدة التي ساهم النظام فعلياً في ميلادها وإنتاجها، واستمرارها بالصورة التي نراها اليوم.

وهذه الحالة تظهر غياب المشروع الوطني لدى السلطة وغياب إستراتيجية للتغير والتنمية وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

**نماذج الموقف من الآخر الديني في الافتتاحية:**

يمكننا القول إن خطاب الكراهية الدينية ليس بصورته المباشرة والواضحة، ولكن في تعبيرات وإشارات وإيحاءات تشير إلى ذلك المعنى؛ هنا نورد نماذج معبرة عن عدم قبول الآخر الديني، وهو خطاب يتسع وينكمش، ويثور، ويخفت وفقاً لمجريات الصراع العسكري بين السلطة والحوثيين:

- (حينما نؤكد على أن العناصر المتطرفة صارت خلية سرطانية لا ينفع معها علاج التسامح، فإننا لا نطلق ذلك جزافاً، بل كل الدلائل الدامغة تؤكد أن هذه الشرذمة قد استبدت بها مشاعر الكراهية والحقد على وطنها وشعبها ودينها وعقيدتها، (...) متوهمة أنها من خلال تلك الأعمال ستتمكن من إعادة عجلة الزمن إلى الوراء، وإرجاع اليمن إلى عهود الكهنوت... وهاهي الشرذمة

الإرهابية بدلاً من أن تنصاع لبنود اتفاق الدوحة... تعمل لتفريخ الفتنة، والأفكار النتنة، وسفك دماء الأبرياء وترويع المواطنين) كلمة الثورة 2008/5/6 (15882).

- (وتتجلى الحقيقة الشاهدة بحصول تجاوز بل خرق لكل الخطوط الحمراء والقيم الدينية والمثل الاجتماعية، والمبادئ الوطنية، قبل جرم الخروج على القانون وكسر قاعدته الدستورية، وتتبلور في ضوء ذلك اتجاهات الحسم وموجباته) المقصود الحسم العسكري ضد الحوثيين في صعدة. كلمة الثورة تحت عنوان (ما بعد الحسم) 2008/6/21 (15928).

- على إثر تفجر مسجد في صعدة سارع الخطاب الإعلامي الرسمي إلى تحميل الحوثيين مسؤولية تفجير المسجد، ومما جاء في كلمة الثورة (تأتي الجريمة الأخيرة لتضيف شاهداً جديداً على اتساع نطاق عدائيتهم لتعم كل مواطن وكل الوطن، وهم الذين لا يريدون الخير لليمن...) كلمة الثورة 2008/5/8 (15884).

إن عنوان كلمة الثورة وحدها يكفي هنا للإشارة إلى خطاب الكراهية الدينية، ناهيك عما احتوته الكلمات من إيحاءات، وإشارات واضحة أن الحوثيين يقفون خلف تفجير مسجد صعدة، وهو خطاب تعبئة وتحريض ضدهم على مستوى كل البلد، وليس في نطاق صعدة.

- (ولا يخشى الوفاء بالعهود إلا من استوطنت نفسه عوامل الغدر والحقد والكراهية، وتجرد من كل وازع إيماني، وليس ببعيد على من اهتز إيمانه بالله واستهدف مساجد المصلين فيها بالتفجير والقتل أن يصبح عدوا لنفسه، والخلق أجمعين) كلمة الثورة 2008/5/13 ((15889)، وهو خطاب تعبوي وتحريض ديني خطير يسعى لتأليب مجتمع صعدة، بل وكل المجتمع ضد الحوثيين الذين أصبحوا قوة في صعدة ولديهم بعض المتعاطفين في مناطق مختلفة بعد أن تم إنعاش وتسويق إنتاج ثقافة الكراهية الدينية على مستوى كل

البلاد ضد هذه الجماعة وما تمثله من معنى ورمز ديني، ومذهبي، وسلالي، ذلك أن مثل هذا الخطاب لا يعكس حضور الحد الأدنى من المسؤولية الوطنية تجاه المجتمع، وتعلنه الصحيفة الرسمية على الملأ.

- (إذا كان المتمرد الحوثي وأتباعه قد أخطئوا فهم رسالة التسامح التي لا يقدم عليها سوى أشجع الرجال وأعظمهم خلقاً ونبلاً وحنكة وحلماً، فإن تلك الشرذمة قد جنت على نفسها ولا بد لها أن تتحمل نتيجة ما دأبت عليه من تصلب وغي بعد أن رضيت بالانغماس في وحل مستنقع الانحطاط الذي يتغذى من نوازع التطرف والتعصب والانفلات القيمي، وثقافة الكراهية، والأحقاد، والعدوان، على الآخرين (....) وأمام الإحساس بخطر هذا الوباء الخبيث كان الإجماع الوطني على ضرورة التصدي لتلك الفئة الباغية التي أصبحت سرطاناً تنخر في جسد الوطن اليمني، لشعور الجميع بأن من يتنكر لقيم شعبه وأمته ويعمد إلى نشر الخراب والهدم والتدمير واستباحة الدماء وإشاعة الفتن والفوضى، لا ينبغي له أن يجد مستقراً في هذه الأرض) كلمة الثورة 2008/5/15 (15891).

- (أكد أبطال القوات المسلحة والأمن بتصديهم القوي والشجاع لعصابة التمرد والتخريب، وشرذمة الإرهاب الظلامية والعنصرية.... وفي نطاق ذلك الدرس برهن أبناء قواتنا المسلحة والأمن وهم يدكون أوكار عناصر الفتنة والتمرد الخارجة عن النظام والقانون في مديرية بني حشيش، وكذا في حيدان وجبال مران، والبقعة وغيرها من أجزاء بعض مديريات صعدة (...) فهاهي العناصر الإمامية الكهنوتية والظلامية المتخلفة تطل علينا برأسها الكريه من جديد مدفوعة بأوهامها السقيمة والخبيثة من ذات الأماكن، والمواقع التي تمركزت فيها قبل أكثر من أربعين عاماً، محاولة الإجهاز على الثورة: بعد أن لقنها أبناء الشعب اليمني وقواته المسلحة والأمن الذين سطروا معاً ملحمة السبعين يوماً...) 2008/5/29 (15905).

- (إن المجتمع اليمني لن يقبل بمثل تلك الأفعال العدوانية التي تتصادم كلياً مع قيمه الدينية والأخلاقية، والحضارية، والوطنية (...) التي من غير الممكن

تعايشها مع الأفكار الضالة والمتخلفة التي تعتنق عناصر الفتنة والإرهاب (...) وجاء تأكيد أصحاب فضيلة العلماء وكافة قطاعات وشرائح المجتمع على ضرورة قيام أجهزة الدولة بواجباتها... بعد أن استنفدت الدولة كافة الخيارات من أجل احتواء الفتنة بالوسائل السلمية على مدى أربع سنوات)، كلمة الثورة 2008/5/31 (15907).

- (إذا كان من العبث أن يسعى إنسان إلى تغيير فكره ليصير أكثر سواداً وقبحاً وقتامة، فإن من أعبث العبث أن يأمل المرء من عناصر تحللت من كل القيم الدينية والأخلاقية أن تعود إلى رشدها، خاصة وأنها تستمد فكرها ومنهجها من أحشاء العصر الجاهلي حيث تقوقعت عناصر التمرد والتخريب وراء دعاوى السلالية المذهبية) كلمة الثورة 2008/5/14 (15890).

هذه نماذج من خطاب الكراهية الدينية في صحيفة الثورة، الذي غدا ملمحاً بارزا في خطاب صحيفة الثورة خاصة في فترات اشتداد القتال في جهات صعدة، وخطورة مثل هذا الخطاب أنه خطاب يطال العمق الروحي والثقافي، والاجتماعي للمجتمع، ويساهم في خلخلة بنية الوعي والفكر السائدين باتجاه التشظي والانقسام، والتذرر إلى هوُيات صغيرة قبلية، ومذهبية، وطائفية، وعرقية فيصبح مع الزمن إمكانية التخلص أو التخفف منه عبئاً ثقيلاً، وتكاليفه باهظة على المجتمع، ووحدته الوطنية.

والتاريخ يعلمنا أن تكاليف الصراعات والحروب الأهلية باهظة وكارثية، فما بالكم إذا أخذت هذه الحروب طابعاً دينيا، ومذهبيا، وعرقيا، وهو ما يفصح عنه خطاب الكراهية الدينية ضد الآخر، الذي بدأنا نقرأ ونسمع بعض صور خطاباته على صدر صفحات الصحف الرسمية، والمعارضة، بهذه الدرجة أو تلك؛ إن الحروب المذهبية والدينية في التاريخ هي أبشع وأقسى الحروب، وهي صراعات وحروب تقسم المجتمعات، والشعوب، والدول، إلى فسطاطين، وإلى خير مطلق، وشر مطلق، وعلى قاعدة من ليس معنا في هذه الحرب فهو ضدنا يغيب معه العقل، والمنطق السليم في تدبير أمور حياة الناس ومشاكلهم.

تجعل من العاطفة والغريزة حكماً في قراءة الأحداث والوقائع وهو منتهى الجنون وفقدان الحد الأدنى من البصيرة في فهم وتقييم وقراءة الواقع.

ومن المتابعة الدقيقة والمتأنية لخطاب الإدانة المتبادل بين السلطة والحوثيين، فإنه لا أحد من الطرفين يقدم قراءة موضوعية نقدية تحليلية لأسباب اندلاع الحرب؟ ولماذا هي مستمرة طيلة خمس سنوات من القتال الوحشي بين الطرفين؟ كما أننا لا نقرأ حلولا سياسية يقدمها أي من الطرفين للحرب التي ما إن تخفت حتى تعاود الانفجار وبقوة.

إذ لا نقرأ سوى خطاب كراهية سياسية ودينية، والمفارقة هنا أننا نقرأ في خطاب الحكم بصدد حرب صعدة، ثنائية خطابية في الموقف من الحرب، دعوة شكلية إعلامية لإيقافها مع استمرارها بالواقع، ومع استمرار خطاب كراهية دينية وسياسية في نفس الخطاب الداعي لإيقاف الحرب، وهي مفارقة تعكس لاعقلانية الخطاب واضطرابه وتشوشه؛ والمفارقة التي يكشفها تناقضات خطاب بعض اتجاهات الحكم والمعارضة، أنهما معاً لا يعلمان بالضبط ما هي الأسباب الحقيقية للحرب؟ وما هي دواعي استمرارها لأكثر من خمس سنوات؟ ولماذا مع كل إيقاف للحرب عبر الوساطات الداخلية والخارجية يعاد إنتاجها من جديد ومن يقف فعلياً وراء ذلك ؟ ولماذا تحولت حرب صعدة إلى حالة إقليمية وشبه دولية وهو ما لا نقرأ له تفسيراً ولا تحليلاً في خطاب الحكم في مواجهة الجماعة الدينية الحوثية؛ حيث إن ما ينتجه الخطاب الرسمي تجاه صعدة ليس أكثر من خطاب كراهية دينية، وتخوين وتجريم؛ ومع أن قلة قليلة من الكتابات – حتى في صحيفة الثورة – تشير إلى مستفيدين من هذه الحرب، إلا أنها جمعاء لم تحدد من هو المستفيد الحقيقي بصورة واضحة، وترسل خطابها حول هذه الفقرة مموهاً، وضبابياً، ويحتمل أكثر من تفسير وتأويل وقراءة.

مما تقدم يتبين أن افتتاحية صحيفة الثورة تدعو إلى الحرب واللاتسامح وعدم قبول الآخر السياسي والديني، مما يعني عدم قبول الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير والفكر والضمير والمعتقد، ويبقى الآخر الاجتماعي والثقافي مسكوتا عنه تجنباً لاستعداء الأغلبية من السكان.

## 1- الآخر في يوميات الثورة:

في يوميات الثورة، يمكننا استثناء بعض كتاب اليوميات الدائمين الذين نأوا بأنفسهم وكتاباتهم عن الدخول في المعارك السياسية، والدينية، التي تكرس ثقافة الكراهية بين اليمينين، وهي يوميات الدكتور عبد العزيز المقالح، الدكتورة رؤوفة حسن، وبعض اليوميات، ومن خلال تتبع أعداد العام 2008 وجدت الدراسة أن خطاب اليوميات بصورة عامة هو أقل إظهارا لخطاب الكراهية السياسية والدينية، والكثير من موضوعات اليوميات تتناول قضايا خدمية عامة، ومتعلقة بحياة ومصالح الناس المباشرة في الغالب (البيئة، الكهرباء، المياه، الطرقات، المرور، التنمية، الموقف من العمل، والملكية العامة، الجرائم الجنائية اليومية...الخ) وقليلة هي الموضوعات ذات الحساسية السياسية أو الوطنية الشائكة التي تتعرض لها اليوميات، وحتى إن وجدت تناولات فهي إلى حد بعيد تتسم بقدر لا بأس به من الحد الأدنى من الاعتدال والكلام غير الجارح للآخر، ومن هنا تأتي عناوين وموضوعات اليوميات بالغالب _إلا ما ندر _ متخففة من الحمولة الثقيلة لثقافة الكراهية السياسية والدينية للآخر، وهو ما استخلصته الدراسة من المتابعة المتأنية لأعداد العام 2008.

### نماذج الموقف من الآخر:

ومن وجهة النظر الموضوعية فإن الدراسة قد وفت وأنجزت – بصورة عامة– قراءة الموقف من الآخر السياسي والديني، في صحيفة الثورة في الاتجاهات الرئيسة والعامة. ولكن لأسباب منهجية وعلمية، وإطارية، وضعت الدراسة حدوداً مسبقة لها، نجد أنفسنا ملزمين باستكمال أو استيفاء صورة الموقف من الآخر: السياسي، الديني، في يوميات صحيفة الثورة، وفي بعض القضايا أو الأطر التي شكلت موقفا ايجابيا في الموقف من الآخر الاجتماعي (المرأة) ، يحسب صحيفة الثورة. وهو ما سنتعرض له إجمالا بصورة موجزة ومكثفة حتى لا نثقل على الدراسة.

### ثقافة الكراهية السياسية، والدينية في يوميات الثورة: نماذج من العناوين:

وهي قطعاً – قياساً إلى ما سبق– محدودة من حيث الشكل– العدد– ضعيفة النبرة والحدة من حيث مضمون الخطاب، وتتمثل باختصار في العناوين التالية:

- (مرض خبيث يجب اجتثاثه) 2008/5/15 (15891).
- (دراكولات وطنية) 2008/8/2 (150970).
- (إلى مؤسستنا العسكرية مع التحية)، دعم لها في مواجهة الآخر المعارض عامة، وفي المضمون مع الخيار العسكري 2008/6/6 (15913).
- (اتقوا الله) ضد المعارضة 2008/4/3 (15849).
- (الديمقراطية –والتخريب –لا يلتقيان) ضد المعارضة 2008/4/14 (15860).
- (إلا الثوابت الوطنية) 2008/4/6 (15852).

**نماذج الموقف من الآخر السياسي:**

- (لقد عرفنا أهمية المؤسسة العسكرية منذ بدأنا نعي وجودنا في هذا الوطن؛ لذا لم تفاجئنا تلك الجهود الجبارة التي تبذلها هذه المؤسسة، في حسم المعركة التي أشعلها حفنة من الحاقدين على الوطن، هذه المؤسسة العريقة أصبحت قادرة على الحوار حتى النهاية) والحوار هنا يعني الحسم العسكري الذي أشار إليه الخطاب في السياق، الثورة 2008/6/6 (155913).
- (فالمعارضة الواعية هنا هي من تمارس الديمقراطية باعتبارها هوية وطنية، وواجب الفعاليات الحزبية المشاركة في تأصيل هذه الهوية في الواقع، ... بحيث لا يقف دور هذه الفعاليات في نطاق المشاركة بقدر من الجدل المثير والمربك والمسيء للديمقراطية، وقمعها للنوايا والأحلام الوطنية) 2008/10/20 (16049).

**نماذج الموقف من الآخر الديني:**

- (حقيقة لا يقدم على تكريس ثقافة الكراهية والتنافر والتنابذ بالألقاب بين أوساط شعبنا إلا تلك القوى المريضة الحاقدة الملطخة أياديها بالإثم وأعظم

المصائب والكبائر(...) فكشروا عن أنيابهم وتحولوا إلى وحوش تشعل الحرائق وتثير الفتن... وتعلن عن ثقافة الكراهية والحقد، (...) إن هؤلاء وبأفعالهم الدنيئة وخطاباتهم، ومنابرهم، وصحفهم، التي تعمل مع سبق الإصرار والترصد، على بث لغة العنف، وثقافة الكراهية والتطاول والعبث بالممتلكات العامة والخاصة، إنما هم يقفون تماماً في صف من واجهوا قيام الثورة والجمهورية بالعداء والخيانة، فكان مصيرهم مزبلة التاريخ، ولاحقتهم لعنة وغضب الشعب) 2008/5/11 (15887).

وهو خطاب ظاهره الوقوف ضد ثقافة الكراهية، ولكن مضمونه العميق يعكس حالة كراهية دينية ضد الآخر، وهو عملياً خطاب لا يساهم إلا في إنتاج خطاب كراهية دينية، وليس لتأسيس خطاب حوار وتسامح وتصالح.

- جاء في (الثورة ) 2008/5/15 (15891) تحت عنوان (مرض خبيث يجب اجتثاثه) وهو عنوان مثير ولافت للنظر شكلاً ومضموناً، ولم نقرأ خطاباً مثله إلا نادراً، وفي سنوات أخرى غير العام 2008، ويحكي عن تفجير مسجد في صعدة، ومما جاء فيه (كان الحادث الغادر الذي تعرض له المواطنون الأبرياء في بيت من بيوت الله قد أثار موجة عارمة من السخط والغضب... ضد جماعة الإرهاب والقوى المساندة لها (...) ، وهي رسالة واضحة لتلك العناصر المعروفة بمساندتها وتعاطفها مع تلك العناصر المتمردة وأعمالها الإرهابية – يقصد المعارضة هنا – وليس أمامنا سوى التعامل مع الأوراق المتاحة والتي من بينها التنمية الفكرية والتغذية السياسية للإرهاب، التي يقوم بها بعض اللاعبين بالنار في الحلبة السياسية، بدعوى ربط الأعمال الإجرامية الإرهابية بمظاهر صناعية اقتصادية معينة ربطاً تعسفياً، فالجريمة الإرهابية لا يوجد لها مبرر ولا يمكن التماس الأعذار لها تحت أي مسمى).

والخطاب هنا يفترض مسبقاً أن العمل الإرهابي الإجرامي لا يتحمل مسؤوليته الحوثيون فحسب، بل والمعارضة المناهضة للحرب، وهو كلام خطير، ولا يعكس أدنى مسؤولية

سياسية أو أدبية في الخطاب، وهو الخطاب الشائع في (كلمة الثورة) وصفحتي (قضايا وآراء)، ولم تذهب أصابع الاتهام في الخطاب حتى إلى مجرد التلميح، أو الإشارة إلى احتمالات حضور تنظيم القاعدة في مثل هذا العمل الإرهابي، أو أي طرف آخر في السلطة أو خارجها له مصلحة في ذلك، بسبب تحالفها مع هذه التنظيمات وعدائها مع الحوثيين.

وخطورة مثل هذا الخطاب إنما هي المساهمة في تأجيج وتصعيد خطاب الكراهية الدينية، والوطنية ضد الآخر في المجتمع، والآخر الديني هنا – وحيث ما وجد في خطاب الصحيفة –لا يذهب إلى الحوثيين مباشرة في صعدة، وإنما إلى كل السلالات الهاشمية في المجتمع اليمني، وهو ما نشهده اليوم من تنامٍ لخطاب الكراهية الدينية ضد فئة أو جماعة دينية/مذهبية، عرقية، سلالية، والتي وصلت الحرب العسكرية ضدها إلى مديرية بني حشيش، وحرف سفيان، والجوف،...الخ، وذلك هو اللعب بالنار حقاً وحقيقة.

وعلى خطاب الحكم بكل مستوياته أن يسأل نفسه: لماذا هذا الانفجار الكبير والتصاعد الخطير لخطاب الكراهية السياسية والدينية في اليمن الموحد، وفي كل الجنوب، إلى صعدة، وإلى غيرها من مناطق البلاد؟ لماذا انقسام المجتمع والسياسة، إلى جغرافيا وتاريخ جديدين؟ لماذا انتعاش جملة من الثنائيات القاتلة والمدمرة، ثنائية الشمال، والجنوب، ثنائية الزيدي، الشافعي، ثنائية الزيدي/الهاشمي، الوهابي/السلطوي، وصولاً إلى حديث الثنائية السياسية والتاريخية بين شمال الشمال القبلي العسكري وجنوب الشمال وكل الجنوب عموماً؟ لماذا تحولت كلمة الدحباشي إلى مفهوم ومعنى مرذول ومحتقر مرتبط بقسم من أبناء اليمن؟، والى شتيمة لها جملة من المحمولات الدلالية السلبية السياسية والدينية تطال قسماً من أبناء اليمن؟ هذه أسئلة على خطاب الحكم أن يجيب عنها بقراءة موضوعية عقلانية نقدية.

ومن هنا نرى فشل خطاب الحكم في تصوير حرب صعدة، بأنها حرب ضد الإرهاب، أو تدخل ضمن مكافحة الإرهاب الديني.

## الآخر في صفحتي قضايا وآراء:

قبل إيراد نماذج للموقف من الآخر في هاتين الصفحتين نورد بعض الملاحظات العامة بشأنها:

1- من المفترض أن هاتين الصفحتين (قضايا وآراء) مخصصتان لاستيعاب الرؤى الحرة المتعددة، والمستقلة، لإسهامات الكتاب من مختلف المشارب الفكرية والثقافية والسياسية، ومن المتابعة الدقيقة لمحتوياتهما لسنة كاملة 2008 وجدت الدراسة أن هاتين الصفحتين هما أكثر الصفحات تشدداً، وتعصباً، وانغلاقاً، وكراهية للآخر السياسي، والديني، خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، والحقيقة أن صحيفة الثورة خاصة، قياساً إلى صحيفتي 14 أكتوبر رسمية (عدن) والجمهورية رسمية (تعز) ، هي من أكثر الصحف الرسمية شمولية، وأحادية، وعدم قبول الآخر، وهي الصحيفة التي لا صلة لها بالتعددية التي تعد الوجه الآخر للوحدة، وخطابها بشأن الوحدة ينطلق من الغنيمة والفيد، وهي الصحيفة التي تعكس مفارقات الواقع وتناقضاته، صحيفة شمولية، في زمن التعددية، وهي الصحيفة الرسمية الكبرى الممولة من أموال دافعي الضرائب، وهي دستورياً وقانونياً ملكية عامة لكل مواطني البلاد، ولهم الحق في أن يتمثل خطابهم السياسي، والثقافي فيها، ومع ذلك لا تستوعب ولا تقبل مساهمات الكتاب من خارج نطاق الحزب الحاكم أو الموالين له، باستثناء بعض كتاب الأعمدة، أو اليوميات، مثل الدكتور عبد العزيز المقالح وهو شخصية عالمية، أو مساهمات بعض الأسماء مثل محمد المساح، فضل النقيب، د.رؤفة حسن، عبد الرحمن بجاش – والأخير مدير تحرير الصحيفة – ويمكن القول من خلال متابعة أسماء المساهمين من الكتاب أن جلهم ممن يتفقون مع الخط السياسي العام للحكومة، وليس فيها أي فسحة لمساهمة كتابات للآخر السياسي أو الثقافي أو الديني.

2- إن خطاب هاتين الصفحتين في مجمله نمطي ومكرر، وكأنه رجع الصدى لكلمة الثورة.

3- إن خطاب الصفحتين يعكس رأياً وموقفاً مسبقاً من الآخر المعارض.

4- إن خطاب الصفحتين متشابه في موضوعاته، بل ومتشابه في الكثير من الأحيان في اختيار المفردات، والكلمات، وحتى العبارات التي تعكس موقفاً سلبياً من الآخر المعارض (السياسي، الديني).

5- يمكن القول إن معظم خطاب هاتين الصفحتين أكثر تشدداً، وعنفاً، وتطرفاً، وكراهية للآخر، السياسي والديني، مما يورد في خطاب افتتاحية الثورة، أو كلمة الثورة، وكأن كتاب هاتين الصفحتين يحاولون إثبات وتأكيد أنهم ملكيون أكثر من الملك.

6- خطاب هاتين الصفحتين على وجه الخصوص محكوم بالشرط السياسي الآني، ففي ظروف القمع السياسي، واشتداد الصراعات السياسية والعسكرية، يرتفع سقف الخطاب ضد الآخر، والعكس صحيح.

7- من خلال المتابعة عبر قراءة وتحليل موضوعات صحيفة الثورة للعام 2008 كاملة، وجدت الدراسة أن صفحتي (قضايا وآراء) محصورة أو محتكرة في أسماء كتاب محدودين، في معظم الأحيان، وهم عموما محسوبون على الحزب الحاكم أو موالون له بأكثر من موالاة المنتمين إلى الحزب الحاكم مباشرة، وليس بينهم شخصيات فكرية وثقافية وسياسية معارضة؛ والأسماء المستقلة، أو شبه المحايدة، التي تكتب أو تستكتب في بعض الأحيان لا تتجاوز ثلاثة أسماء، وغالب الموضوعات التي يكتبون فيها إما أن تكون قضايا نظرية فكرية عامة، أو حدثاً سياسياً خارجياً، أو قضايا لا صلة لها بما يجري في الواقع.

8- إن الخروج عن النص الرسمي (غير المكتوب)، لا يكاد يرى، بل معدوم، في هاتين الصفحتين، وفي ذلك استمرار لحال الصحيفة قبل قيام الوحدة، على عكس حال الصحف الرسمية في المغرب العربي، وحتى في مصر، التي تستطيع أن تقرأ في صحفها (القومية) الرسمية كتابات لعديد من الكتاب والمثقفين اليساريين، والقوميين (المعارضين)، أما حال صحيفة الثورة في مسألة كتابة الرأي الآخر، لا تتجاوز سقف الصحف الرسمية الخليجية الحكومية وهي صحف لأنظمة ودول عائلية سلطاته ملكية شمولية، وجميعها تعكس الرأي الواحد، باستثناء الصحافة الكويتية والنظام السياسي الكويتي.

وحتى ندخل إلى عتبة تقديم النماذج والاستشهادات، مما تحفل به هاتان الصفحتان، سيتضح الأمر أكثر...، ولن ندخل في تحليل مضمون الخطاب الصحافي ومفرداته،

مكتفين بالمقدمة التي عرضناها، والكاشفة لما تحمله نصوص الفقرات من ثقافة الإقصاء والكراهية للآخر السياسي والديني.

**نماذج الموقف من الآخر السياسي في صفحتي قضايا وآراء:**

سنبدأ هذه الفقرة بالإشارة إلى ظاهرة خطيرة، وهي محاولة إدخال الفن والغناء، والرقص طرفاً في الصراع السياسي وتحويل الفن والغناء إلى أداة في التوظيف السياسي، لإنتاج ثقافة كراهية سياسية ودينية ضد الآخر، بما يجرد العملية الفنية والموسيقية والغنائية من روحها الداخلية، ويحولها إلى أداة قهر وقمع للآخر السياسي، وهو ما تمارسه وزارتا الإعلام، والثقافة مع كل مناسبة وطنية (سبتمبر – أكتوبر– 22 مايو 1990)، بل وحتى مع ذكرى النصر على الآخر الوطني 1994/7/7، أو ذكرى تتويج الرئيس 17يوليو 1978 وهي مناسبة شطرية، وقد تحولت ظاهرة التوظيف السياسي للغناء والفن، والرقص إلى ظاهرة عامة...، فلم يكتف نظام الحكم بالخلط بين الدين والسياسة، لإنتاج حالة قهرية ضد الآخر، بل ويسعى عبر هذه المناسبات إلى تشويه اللحظات الوجدانية الإنسانية، من خلال الخلط بين السياسي والفني والجمالي، وهو ما يتم إنتاجه وتسويقه عبر هاتين الوزارتين، مع كل مناسبة من هذه المناسبات، في محاولة لإثبات مواكبة الأدب والفن لإنجازات الحكم، هذا من جانب، وأداة لقهر وقمع الآخر من جانب أخر. وآخر ما أنتج في العام 2008 هو إعلان وزارة الثقافة محافظة إب عن إنتاج أوبريت غنائي بعنوان (عظمة وطن وشراذم فتن) وهي تسمية لا تصلح لمقال سياسي ردي، وسيتم عرض الأوبريت الغنائي في جميع محافظات الجمهورية بناء على توجيهات وزير الثقافة الدكتور المفلحي، صحيفة أكتوبر 2008/5/9 (15885).

**نماذج من عناوين صفحتي قضايا وأراء تكشف كراهية الآخر:**

- (الوطن أكبر من حماقاتهم...) (جلها كراهية سياسية ضد الآخر ) صحيفة الثورة 2008/5/11 (15887)
- (يريدون ديمقراطية على مقاساتهم) (التائهون في دروب الشيطان) (يكتبون ويكذبون) صحيفة الثورة 2008/6/23 (15930).
- (الروافض الجدد )، صحيفة الثورة 2008/6/21 (15928).

- (مرض خبيث يجب اجتثاثه) الثورة 2008/5/15 (15891).
- (عصابة الإرهاب والتخريب) الثورة 13/ 2008/5 (15889).
- (الخيانة) 2008/6 (15913)
- (الخيانة كيف تصبح وجهة نظر) (ضد المعارضة السياسية) الثورة 2008/1/26 (15781).
- (المتعصبون وغربان الأزمات) 2008/12/3 (16091).
- (الكتابة ضد الوطن مهمة المرتزقة) 2008/11/25 (16112)
- (الملوثون لأجواء الأمن والاستقرار) 2008/5/7م (15883).
- (الذين يتاجرون بالوطن) 2008/5/8 (15884).
- (معاً لمواجهة المشروع الإجرامي الكبير) (ضد المعارضة) 2008/5/5 (15881).
- (غوغائيون...فوضويون... مخربون... صناع فتن) 2008/4/3 (15849).
- (هل يدرك المرجفون أن للصبر حدود) (خطاب تهديد ووعيد ) 2008/1/29 (15784).
- (ما لهؤلاء يرتكبون الكبائر) 2008/4/4 (15850).
- (بلاغ التربص لأحزاب اللقاء المشترك) (اتهام بالعمالة للخارج) 2008/4/9 (15855).

**نماذج من المحتوى:**

- (... اعتقد جازماً أن كثيراً من الأزمات والظواهر السائدة، في واقعنا ما كان لها أن تكون لو كانت المعارضة قد تعاملت معها برؤية وطنية، بعيداً عن ثقافة الكيد، ومن هذه الظواهر مثلاً ظاهرة عصابة (الحوثي)، وهذا العبث الذي يقوم به البعض في بعض المحافظات تحت مسمى الحراك السلمي وليس ثمة حراك يكرس ثقافة النزوع العنصري، فالحراك الموسوم بالسلمي، يشكل خطراً على الوطن والمواطن، والسكينة والتحولات ربما أكثر من ظاهرة الحوثي...) صحيفة الثورة 2008/5/6 (15882).

- (دأبت العناصر الحاقدة التي تتمترس خلف الحقد المشترك–نسبه إلى تسمية اللقاء المشترك المعارض–والتي تلتقي مصالحها الأنانية الضيقة، وتوجهاتها العدائية المكرسة ضد المصالح الوطنية العليا للوطن والشعب على الاستمرار في محاولاتها اليائسة، بهدف تحقيق أحلامها وأوهامها، كما تتصورها العقلية الانفصامية لتلك العناصر الحاقدة (...) ولعل من الأهمية بمكان القول إن موقف عناصر الحقد المشترك من انتخابات المحافظين والمتمثل في إعلانهم مقاطعتها إنما يشكل دليلاً جديداً إلى رزمة الأدلة الدامغة، إنهم يعملون مع سبق الإصرار والترصد على تنفيذ مخطط تخريبي بهدف تخريب العملية الديمقراطية) الثورة 2008/5/11 (15887).

- (وقوع أحزاب المشترك في أزمة تعاطيها مع إجراءات العملية الانتخابية منذ بدء تحضيرات الاستعدادات لها، فتحولت بعضها إلى أدوات تقوم بممارسات عدوانية ضد وباسم الديمقراطية، وهي غير مدركة لما تقوم به من أعمال ثأرية وانتقامية، فتطالب بتأجيل الانتخابات كهدف لمراكز القوة والنفوذ الفسادية، وذوي المصالح الضيقة، وجماعات الضغط التي تسير هذه الأحزاب كأداة لها، تريد من خلالها إعاقة التغيير المنشود) الثورة 2008/11/25 (16085).

- (حقيقة لا لبس فيها ولا تشكيك: لقد أضرت ما يسمى بالمعارضة بالوطن ومصالحه، وأضرت بقضايا المواطنين، فهي حين تستغل مواردها وصحفها الصفراء لتوظفها في مماحكة من أي نوع تسيء إلى سمعة الوطن، وتشوه الحقائق أمام الرأي العام المحلي والخارجي لتنال من صوت الوطن ) الثورة 2008/5/13م (15889).

- (إنها حقا حرب أهلية شيطانية منظمة ومدبرة، ولا تستحق أكثر من هذه التسمية، ومن حق الدولة اجتثاث هذا الإرهاب، وقطع دابره، فقد خول الشعب اليمني ممثلاً بمجلس النواب الحكومة في حسم المعركة حتى يكون هؤلاء

عبرة لكل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن) الثورة 2008/5/13 (15889).

- (ليس علينا أن نواصل حراك الغباء والجهالة والتجهيل –يقصد الحراك السياسي الجنوبي– ونوغل باسم التقدم والديمقراطية والحداثة في تبني ثقافة إباحية، ونعمل على تسويقها ونجند أنفسنا للانتصار لها لتعميمها) الثورة 2008/6/24 (15932).

**نماذج الموقف من الآخر الديني في صفحتي قضايا وآراء:**

- (رغم تكرار المساعدة والأخذ بأيديهم للعودة لجادة الصواب (...) لأجل انتشال من طغى وبغى في الأرض، لاسيما وفئات التمرد وبعض فئات المرتدين عن الوحدة والخارجين عن النظام والقانون والضالعين في أتون المغريات والخطايا الجسيمة، والضارين بالوطن، ومصالح الأمة، الذين مازالوا للحظة يعيشون في عمق الوحل ومستنقع العمالة والغارقين فيها، لم يستجيبوا لهذه المساعدة، الأمر الذي جعلهم تائهين في دروب ومسلك الشيطان ... عندما أصيبوا بلعنة من رب السماوات والأرض، الذي حرم الفتنة (...) ولأن غضب أبناء الوطن وشيكا من أفعال هؤلاء الجاحدين لنعم الله سبحانه وأبرزها نعمة الوحدة.. فإن مصيرهم بات محتوماً ووشيكاً...) الثورة 2008/6/23 (15930).

- (... أول جريمة قتل ارتكبت في مسجد كانت جريمة قتل الخليفة عمر بن الخطاب، قتله مجوسي هو أبو لؤلؤة، ولأحفاد أبو لؤلؤة نقول: إن من يحب رسول الله وآل بيته يجب أن يسير على نهجهم (...) ولكن لأنكم لا تؤمنون بهذا الدين–والحديث موجه ضد الحوثيين والهاشميين – ولا تعترفون بالنبي صلى الله عليه وسلم، فأنتم تمارسون مثل هذه الأعمال الإجرامية كما صنعتم في مسجد بن سلمان وكما تصنعون في العراق وتمارسون نفس السلوكيات، ولكن الفرق بينكم وبينهم هو أنكم تصبغون أجسادكم وأفكاركم بمساحيق الدين

لتغرروا على البسطاء من الناس... ولهذا نقول لكم إن أبناء اليمن وارض اليمن لن تكون أرضية خصبة لأفكاركم الغريبة، ولأعمالكم الإجرامية الهادفة إلى التفريق بين أبناء اليمن إلى مذاهب وطوائف يقتل بعضهم بعضا ... فعودوا من حيث أتيتم، فلا مقام لكم أو لأفكاركم بيننا، أحفاد أبو لؤلؤة...) الثورة 2008/5/11 (15887).

- (من المعيب جداً لدى العقلاء أن يتخلى زعيم حزب سياسي عن تعاليم دينه، فلا يدين متآمراً على وطنه، ولا يستنكر مخططاً لزعزعة أمن مجتمعه) الثورة 2008/6/21 (15928).

- (أصيب المواطنون بالذهول عند قراءة البيان الصادر عما يسمى اللقاء المشترك، ويستغرب العاقل من افتقادهم لرجل رشيد يقول لهم: عيب أن يصدر منهم مثل ذلك البيان الذي يطالب بوقف الحرب في صعدة ...) الثورة 2008/6/3 (15910).

- وتحت عنوان (الخيانة) يكتب أحدهم (في كل زمان نجد هناك فئة تبيع نفسها للشيطان، وتكون معول هدم في المجتمع الذي تعيش فيه، ولا أعلم ما هي النفسيات المريضة التي تقبل بأن تكون من ضمن هذه الشرذمة الضالة التي تنخر في جدار المجتمع الذي نعيش فيه، فتعمل على تحويل الأمن إلى خوف، والاستقرار إلى قلاقل وفتن) الثورة 2008/6/6 (15913).

- (إن ما حدث ويحدث في صعدة من جرائم وحشية وقتل واعتداء على الأبرياء من المواطنين، سواء الذين كانوا يؤدون صلاة في أمان الله وفي بيت الله والاعتداء على عدد من الجنود الأبرياء العزل (...) حيث نصبت لهم عصابة الحوثيين المتمردة والخارجة عن الدين والقانون كمينا غادرا، فقضت عليهم جميعاً وهم بلا سلاح، فهل مثل هذه الجرائم التي ترتكب ضد الأبرياء ترضي

الله ورسوله، وهل هذا هو إسلام الحوثيين الذي اتخذوه عقيدة وشريعة) الثورة 2008/5/13 (15889).

- (لنأخذ حذرنا من أولئك الذين ضيعوا الأمانة ورضوا بالخيانة وبذلك فقد تبرؤا من الديانة والإيمان، وهم ليسوا منا، نحن أهل الإيمان والحكمة كما قال عنا رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ...) الثورة 2008/6/6 (15913).

- (إن عبد الملك الحوثي في مرتفعات صعدة مستعد لقتل الشعب كله كي يستعيد الإمامة (...) إنه يرتكب جرائمه مع سبق الإصرار والتصميم، ... إن الحوثي يخفي الجريمة الكاملة ويسعى إلى تأجيج المحارق (...) ماذا جرى لأحزابنا، وكذلك لمثقفينا، أين دورهم في إطفائهم عود الثقاب، هل من ضعف في العيون، أم ثمة وهن في القدرة على فهم ما يجري؟ إن الأمر يبدو أشبه بالتواطؤ والمؤامرة. إن التقاعس عن موازرة الجيش هو تقاعس عن مقاومة ما يدبر ضد الوطن من شماله إلى جنوبه (...) وثمة أشخاص على المذهب الحوثي يقيمون شعائر وليس في جناح الظلام وإنما في رابعة النهار، وبعد إتمام فريضة الصلاة ينظفون أيديهم) الثورة 2008/5/31 (15907).

في هذا الخطاب دعاية سافرة للحرب ودعوة للكراهية الدينية والوطنية والعرقية، خلافاً للمادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويمثل تأجيجاً للكراهية ضد الآخر الديني والسياسي، ويرفض حق الآخر في حرية الفكر والمعتقد والرأي والتعبير ليس فحسب، بل يرفض وجوده الفيزيائي، ورفض الآخر الديني أو السياسي لا يذهب إلى الحوثيين في صعدة فقط، وإنما إلى كل السلالة الهاشمية في اليمن وتمتد إلى الداعين لوقف الحرب وإلى المعارضة السياسية السلمية كأحزاب اللقاء المشترك والحراك السلمي في الجنوب، وفي نهاية المطاف، فإن هذا الخطاب يمثل دعوة إلى الحرب ضد المجتمع وعدم قبول اختلاف الآخرين في الدين والعرق والسياسة، ومن

ثم رفض حرية الفكر والضمير والمعتقد والرأي والتعبير، وفي نهاية المطاف عدم القبول بالتعددية والديمقراطية وحكم القانون، بادعاء امتلاك الحقيقة وتكفير وتخوين الآخر.

**أخبار وقضايا متفرقة:**

من خلال قراءة صحيفة الثورة تلفت نظر الباحثين ظاهرة تكرار ورود جملة من الأخبار عن فعاليات تتصل بقضيتي المرأة، والتعليم، وفي هذه الأخبار متابعة للندوات، والدوائر المستديرة، واللقاءات، المشتركة بين جهات يمنية رسمية (حكومية، وملحقاتها من المنظمات الجماهيرية)، وبين الجهات الداعمة والممولة إقليمية، ودولية؛ ومجموع هذه الأخبار عن هذه الفعاليات، تكشف بداية اختراق ايجابي لبعض تيارات العولمة، وموقفها من المرأة والتعليم، والجميل في الأمر هو التغطية المستمرة لهذه الفعاليات، والمتابعة الإخبارية لها من قبل الصحيفة، وكنا نتمنى أن تشمل هذه التغطيات جميع فعاليات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات غير حكومية التي يقيمها الآخر (المعارض المستقل) لتكتمل الصورة، لكن الموقف السلبي (العدائي) من الآخر هو الذي يحول دون ذلك، كما تثبته الدراسة، من خلال ما تم عرضه بمضمون محتويات خطاب صحيفة الثورة، ويعود جزء كبير من تفسير اهتمام صحيفة الثورة في تغطية هذه الفعاليات الاجتماعية، والمدنية، أولاً لارتباط هذه الفعاليات بالحكومة، وثانياً لحضور جهات إقليمية، ودولية فيها، وثالثاً لأن هذه الفعاليات تهتم بالشأن المدني والاجتماعي، والثقافي العام، ورابعاً لأنها مدعومة وممولة من الجهات المانحة، والتأكيد على استمرار الصحيفة في نشر مثل هذه الأخبار إنما للتأكيد على ضرورة استمرار الجهات المانحة بالدعم والتمويل لمثل هذه الفعاليات.

ومن هنا يمكن القول بالاختراق الإيجابي للعولمة للبنيات الاجتماعية والثقافية والمحلية، وعند هذا المستوى يمكننا إدراك الأثر الإيجابي التقدمي للعولمة، والمتصل تحديداً بالموقف الداعم للمرأة والتعليم.

**قراءة لصحيفة الجمهورية الصادرة في يوم 22 يوليو 2009 العدد رقم (14440):**

نبدأ القراءة بخطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه أمام شباب محافظتي لحج والضالع الجنوبيتين، والذي جاء فيه:

(هناك عناصر تعد بالأصابع يحاولون إثارة الفوضى، ويحاولون زعزعة الأمن والاستقرار، وما نريده هو أن نحصن الشباب بالحرية، والأمن والأمان، والديمقراطية(...) أنتم لم تعرفوا مآسي التشطير في الماضي ولا مآسي الإمامة والاستعمار، فالمأساة كانت في كل شطر، وبعد الاستقلال حدث صراع بين الشطرين، وسفكت الدماء، وكانت هناك ألغام تنفجر، واغتيالات، قتلت شخصيات كبيرة مناضلة في محافظتي الضالع ولحج وكل المحافظات الأخرى(...) ، وأضاف: ما يسمونه بالحراك هو تخريب من أجل أن لا يلمس أبناء المحافظات الجنوبية خير وثمرة الوحدة، ويريدونه كما كان عليه عندما كانوا يحكمونه(...) من يدعو إلى الحراك والى التشاور والمشاورة كذب وبهتان(...) وتساءل الرئيس قائلاً: من الذي فجر وصفى من كانوا على طائرة الدبلوماسيين؟ وأين هم المشائخ الذين رموهم في يافع من أعلى الجبال؟ والمشايخ الذين ذبحوهم في السائلة البيضاء؟ وأين هم العلماء الذين ذبحوهم وسلخوهم؟ هل سحلتهم دولة الوحدة؟ أم سحلهم الرفاق؟ وقال الرئيس: أنا أتحدث معكم وانتم قافلة شبابية ومن خلالكم إلى القافلة الشبابية الكبرى التي تضم كل أبناء الوطن...) صحيفة الجمهورية تعز 2008/5/22 العدد (14440).

والتركيز على الخطاب الرئاسي وإيراد الفقرة المطولة منه، له أسبابه المرتبطة بجوهر الدراسة ومضمونها (خطاب الكراهية ضد الآخر) وهي محاولة للإشارة ولكشف وإيضاح أن خطاب صحيفة الثورة ممتد استراتيجيا في عقل خطاب الحكم والحاكم، خاصة أنه على قاعدة هذا الخطاب الرئاسي ومضمونه، تفرغت الصحف الحكومية لتجسيده وتعميمه بصور مختلفة في كل الصحف الرسمية (الثورة، الجمهورية، 14اكتوبر) وكذا الصحف الحزبية التابعة لها، والصحف المفرخة الممولة من أجنحة الحكم المختلفة، وكان الفوز في السباق لصحيفة الجمهورية (تعز) التي أفردت سبعة ملفات في عدد

واحد من صحيفتها ليوم 22 مايو2009، ملفات كانت مهمتها الأساسية العودة لنبش قبور موتى الصراعات والحروب في اليمن قبل الوحدة، وبالتركيز على الصراع مع المعارضة (الجبهة الوطنية الديمقراطية في حينه)، وقبل ثلاثين سنه، وعلى الصراعات في الشطر الجنوبي تحديداً، بهدف تحميل ما يجري اليوم.

اللقاء المشترك، والحراك السلمي الاجتماعي الجنوبي، والحوثيين في صعدة، ولن نعلق على مفردات ومضمون خطاب الكراهية التاريخي في كلمة رئيس الجمهورية، فالخطاب يعلن عن نفسه صراحة، دون مواربة، والحقيقة أن هذا الخطاب الافتتاحي الرئاسي كان إعلاناً لحملة سياسية إعلامية كبرى ضد الآخر، بكل ما تحمله مفردة الآخر من معنى، ومن محمولات، ودلالات، ففي الخطاب الرئاسي، والذي لا يعدو أن يكون أكثر من بيان تحريضي تعبوي يحمل في أعماقه كل معنى الكراهية ضد الآخر الوطني، الذي ما يزال في عقل الخطاب الرئاسي مشطراً، وجغرافياً، وجهوياً، وكأن الآخر لم يدخل بعد إلى الوحدة! والخطاب كما هو وارد ينبش في ذاكرة الصراعات والحروب، ويجعل من التاريخ ذاكرة مفتوحة على الدم، القتل، المتفجرات، الاغتيالات، الألغام، والموت، وهو خطاب يقدم لشباب لم يكونوا في ذلك التاريخ موجودين، ولم يولدوا بعد! وليس لهم أية صلة بذلك التاريخ، إن التوسل بالتاريخ لمواجهة مشاكل الواقع الراهن إنما هو دليل عجز، وفشل، وبخاصة لأن الخطاب الرئاسي يتسول الصفحات السوداء في التاريخ، ويستنجد بالقبيح من الذكريات لتسهيل المرور إلى المستقبل، وهو أمر عجيب وخطير، ألا يكفينا ما تفرزه الحقائق والوقائع من خطاب عنف، وكراهية على كل المستويات، لنضيف إلى أثقالنا وأوزارنا حمولة تاريخية إضافية من ثقافة الكراهية.

ومن هذه الخلفية والقاعدة نجد أنفسنا مضطرين للتركيز بصورة سريعة وموجزة على بعض الفقرات في خطاب الكراهية الدينية والوطنية ضد الآخر السياسي الذي عرضته وقدمته ملفات صحيفة الجمهورية السبعة هدية للشعب اليمني في ذكرى عيد الوحدة 22 مايو 2009، حتى نستكمل إغلاق صورة خطاب الكراهية، السياسية والدينية والوطنية في صحافة الحكومة.

**نماذج الموقف من الآخر في ملفات صحيفة الجمهورية:**

ونورد لكم فقرات من الملفات السبعة دون فصل بين الموقف من الآخر السياسي والديني والجهوي، حرصا على عدم الإطالة والتوسع في الدراسة، ولترابط الموقف.

وقبل إيراد النماذج تجدر الإشارة إلى:

1- إن الخطاب في الملفات السبعة المعروضة من طرف واحد هو المنتصر الذي ورث السلطة، والكتابة، والتاريخ، ويتحكم بمفرداته، ومضامينه، ويقدمها كما يشاء، في ظل غياب الطرف الآخر الذي لم يعد له عملياً أي وجود بالمعاني والدلالات القديمة التي يشير إليها الخطاب، باعتبار أن الوحدة تجب ما قبلها.

2- إن من يقرأ هذه الملفات الحربية الدموية من المواطنين البسطاء(العاديين) لا يمكن أن يخرج بعدها سليماً معافى الروح والوجدان، فحجم العنف وثقافة الكراهية والقتل والدم، والخوف في هذه الملفات التاريخية أكبر ممن أن يستوعبها عقل إنسان صحيح وسليم، وهو خطاب كراهية فائض عن قدرة أي إنسان عن احتماله أو تحمل تبعاته.

3- إن ملفات صحيفة الجمهورية – وغيرها – تكشف أننا أمام خطاب لم يخرج من كهف الماضي، ومن إسار سجن خطاب الشمولية والشطرية، والجهوية، ومن أن خطاب الحكم ليس فحسب مقيماً في الماضي، بل هو خطاب شطري، وانفصالي بامتياز(يكفي القول: إن الحكم حتى اللحظة ما يزال يحتفل حتى اليوم بذكرى طلوع علي عبد الله صالح رئيساً للشمال قبل ثلاثين عاماً).

4- إن ملفات صحيفة الجمهورية لا ترسم خطاباً للألفة والمحبة، والحوار، والتصالح والتسامح، بل هي تتعمد- كما سترون-إعادة إنتاج ثقافة العنف، والدم والكراهية، فبأي عدة إذن ندخل إلى المستقبل الديمقراطي الوحدوي؟ ونحن ما نزال نصر على تصوير الآخر السياسي، الديني، والوطني بأنه عدو، خائن، عميل، قاتل، ومخرب؛ إننا مع هذه الملفات أمام خطاب يستدرجنا قهرا ورغماً عنا إلى أبشع صور ثقافة الكراهية بكل مستوياتها.

5- تكشف هذه الملفات عن رغبة السلطة في الثأر السياسي، ومواجهة الأزمة التي تعيشها البلاد بتفجير حروب أهلية ليس في صعدة والجنوب فحسب، بل وفي شرعب – تعز، وإب، وأرحب صنعاء.

**النماذج:**

- ملحق صحيفة الجمهورية رقم 2 الجمعة 22 مايو 2009 عدد (14440) ص 15 جاء فيه تحت عنوان (حكايات سنوات دامية، ألقت بظلالها على النفوس... مآسٍ عالقة في الذاكرة) وهو ملف كامل يغطي أربع صفحات كاملة عن أيام الجبهة في منطقة شرعب جاء فيها أنها (حكايات بلون الدم ورائحة البارود). سنحاول تقديم صورة مختصرة عن خطاب الحكم للشعب في يوم وحدته، وهي صور مخيفة ومرعبة وقاسية تحمل كل خطاب العنف والكراهية ضد الآخر السياسي، والديني، والجهوي، والوطني عامة.

- فالشيخ عبد الجبار نايف الحميري يقول (إنها أيام لا تنسى وهي مخزونة في ذاكرة كل أبناء شرعب، فهناك من فقد أحد أفراد أسرته أو تهدم منزله) أما الشيخ عبد العزيز حسام ردمان فقد أشار (أن المقارنة بين الآن والذي كان كالمقارنة بين الثرى والثريا) ويقول الشيخ عبد الجليل العبيدي (كان الطلاب عائشين في رعب، وكان إلزاماً على الآتين من المناطق البعيدة أن يمروا عبر ثكنات الجبهة ويصطبحوا بوجوههم المفجعة) أما الشيخ عبد الله سفيان (إن عدد الشهداء في بني زياد وصل إلى 12 شهيداً، منهم ثلاث نساء وطفل يدعى صالح فرحان، وكان أبرز الشهداء الشيخ أمين قحطان صالح... ويجري تذكير أبناء هذه المناطق بعدد من الشهداء والمشايخ...وهكذا حكايات طويلة لا تنتهي، ما تزال تصر على إظهار الآخر كعدو).

- وفي الملف رقم (2) وتحت عنوان (اشتعال حرائق، وعبوات ناسفة، الجبهة ... تاريخ صولات ملتهبة) ص 13 وكلها على نفس المنوال، تذكر مناطق تعز المختلفة بتاريخ الصراع والحروب الدامية والقتل. ويتم الاستشهاد في الملف بإيراد فقرات من كتاب لأحد العراقيين الصداميين كتبه عن اليمن بعد أن وصل إليها بعد احتلال العراق قائلاً فيه (إن الجبهة الوطنية اعتمدت في استقطاب الأهالي على إغراءات المال والسلاح. وبالدرجة الأولى الوعد بإطلاق أيديهم لنهب المناطق التي يحتلونها، وجميع هؤلاء لا يعرفون حتى

من هو ماركس أو ماذا تعني الحزبية؟ أما الأسلوب الآخر فهو توريط الصبيان في أعمال إجرامية ويستغلونه كورقة ضغط وتهديد لوالده وإخوانه وأقاربه بأنهم سيقتلونه إذا لم يتعاونوا مع الجبهة، وفعلاً _كما يقول الكاتب العراقي_ينفذون تهديدهم(...) إلى حد الاعتداء على النساء وقصص كثيرة مخزية ووحشية، ويقول الكاتب العراقي: انه سمع نفس الشيء في مناطق مختلفة).

- ملف رقم 4 ص27 تحت عنوان (أبناء محافظة شبوة: التشطير، عهود قاسية مفعمة بالمرارة) ويغطي الاستطلاع الأول نصف صفحة من صفحات الجمهورية ويبدأ الاستطلاع بالتالي: (كانت أيام قاسية ومفعمة بالمرارة تجرعناها وآباؤنا حيث كانت فترة السبعينيات والثمانينيات من أحلك الأزمنة، وينفذ العقاب والموت لمجرد الشك فقط (...) لم نكن نستطيع الاستماع للراديو حتى لا يصل خبر بأننا نجتمع بأشخاص أو نستمع لإذاعات مناهضة للشيوعية، وكثيراً فقدوا حياتهم بسبب ذلك) ويقول آخر (هرب الجميع من القادرين على الهرب إلى شمال الوطن ونعموا براحة، وسعادة، ورفاهية، وظل تعساء الحظ يتكبدون عناء ما قبل الوحدة المباركة_المقصود في جنوب الوطن (...) ولم يتوقف الحكم الشمولي عند هذا الحد، بل كان يتدخل في أعراض النساء، يأخذ من يشاء، ويسلب حياة من يريد، ويستمتع بما يعجبه، ولم يكن أحد يستطيع أن يحتج، أو يطالب بحقوقه، ولقد كان أبناء المناطق الحدودية مع شمال الوطن هم الأسعد حظاً، لتمكنهم من الفرار وترك ممتلكاتهم لأن الحياة أغلى بكثير من الكنوز والممتلكات) وهو خطاب كراهية سياسي، ديني، اجتماعي، وأخلاقي ضد نظام لم يعد له وجود ودخل الوحدة بملء إرادته. ملحق رقم 5 عدد الجمهورية نفسه، تحت عنوان (قبائل شبوة...الوحدة عزتنا وسنقاتل في سبيلها ) بعد الديباجة التحريضية ضد الحزب الاشتراكي اليمني يبدأ التحقيق أو الاستطلاع مع أحد مشايخ بلحارث، مساعد علي عزام يقول (صودرت الأسلحة وكممت الأفواه، واغتيلت الحريات والأعراف القبلية المتأصلة لدى القبائل (...) وتم إجبار الشباب على

الانضمام إلى صفوفهم بالقوة... وأبشع من ذلك عندما أنشؤوا مجمعاً في (عتق) لضم الفتيات دون سن الزواج رغماً عن أهلهن، يقول الشيخ في حديثه ضد تجربة الحزب الاشتراكي في الجنوب – مازلت أذكر ذلك اليوم الذي أرسلوا فيه لجنة إلى مديرية عسيلان يريدون منا بكل وقاحة أن نسلمهم فتياتنا للانضمام إلى ذلك المجمع (عتق) (...) كنا نسمع أن الجبهة القومية ونهج الحكومة اليساري وجهان لعملة واحدة، نفذوا مخططهم الدنيء في حق فتيات بعض المحافظات المنفتحة لينقلوا التجربة الاشتراكية السوفيتية والصينية (...) فقد كانوا يريدون أن يبقى خيار البنت بيدها، تذهب وتعمل أينما شاءت وتتزوج ممن تشاء، ولا مانع من أن تبيح شرفها في سبيل تلك الحرية الرخيصة، ولرفض رجال قبيلتنا تعرضوا للقتل، والسجن والتعذيب، والتشريد (...) كانوا يعطون الحق لأنفسهم في قتل أي شخص يقول: إنه من قبيلة كذا ... كانوا ينشئون جيلاً مفككاً، ومتشرداً لا تحكمه قبيلة، ولا أسرة ولا دين ولا أعراف ...) ولا تعليق لدينا هنا سوى أننا أمام تعميم مبرمج لإعادة إنتاج ثقافة كراهية سياسية دينية جهوية وشطرية، ووطنية، خطاب لا يمت للوحدة، ولا للديمقراطية بأية صلة، بل هو معادٍ في الجوهر لمسألة التعددية، وضد فكرة القبول بالآخر كشريك في الحكم وما يزال في مرحلة الوحدة يحاسب وبأثر رجعي على تأريخه كنظام، خطاب ما قبل الدولة على أي مستوى كان، والأهم أنه خطاب ما يزال مقيماً في الماضي، وكأن الماضي هو من يتحكم بنا ويحدد خطى سيرنا، واتجاهات حركتنا...، خطاب لم يخرج من دائرة الدم والحرب والتشطير والانفصال.

- ملحق رقم 7 تحت عنوان (المناطق الوسطى: للرعب حكاية، وللألغام مرتع) (تم تغطية العنوان بصفحة كبيرة كاملة تحتوي على أربع صور: الأولى صورة لدخان يملأ ثلث الصفحة، وكأن ذلك تصوير لمعركة كبيرة، والصورة الثانية: لأحد المواطنين مقطوع الرجل لا يرى وجهه وهو يتعالج في مركز الأطراف الصناعية (اليوم) والثالثة صورة لأحدهم وهو في قلب الدخان، وكأنه يحاول انتزاع الألغام، والصورة الرابعة لأحدهم يخرج لغماً من الأرض، أما التحقيق فهو

لإدارة التحقيقات بالصحيفة ويبدأ بالتالي (اليوم وفيما الشعب يعيش في غمرة احتفالاته بالذكرى 19 لميلاد هذا المنجز العظيم ... تظل غربان الشؤم وخفافيش الظلام برؤوسها ثانية، بمعاول الهدم، ومشاريع التخريب، واستحضار ذاكرة الليل والرصاص وكلمة السر، والفرز بالبطاقة الشخصية، في وقت لا تزال تداعيات ميليشيات التخريب في المناطق الوسطى مستمرة، وما تزال الكثير من المشاهد تحكي عن دموع الأرامل والأيتام وأناة المعاقين وضحايا الألغام، والتزويج القسري للفتيات (...) ينام الواحد منا في منزله ويصبح جثة هامدة في حبل المشنقة بتهمة مجهولة منطلقين من نظرية لا بد من إزالة ثلاثة أرباع الشعب ليكون الربع الأخير اشتراكياً مخلصاً... ويسرد التحقيق ذكريات منها: اقتياد رجل ومحاكمته لأنه يلبس (فوطة) أي مئزر ذات صناعة يدوية من الشمال، أهديت له في عيد الفطر، ومن هذه الحكايات كثيرا يغطيها التحقيق...) حقاً لقد افتتح الرئيس خطابه الثأري الانتقامي ضد الآخر (المعارض) بالعودة للاستنجاد والتوسل بأسوأ صفحات التاريخ المأساوية، الذي هو جزء أصيل منه ...، عاد بالخطاب إلى نبش ذاكرة القبور وإلى عفن التاريخ الدامي والجارح، ليعلن رفضه للآخر اليوم، ولم يبق شيء خارج الاستخدام والتوظيف من السياسة التاريخية، إلى الدين، وإلى الجغرافيا، الشطرية، ولذلك لم تقصر الصحافة الرسمية – جميعاً – في تبني الخطاب وإعلانه إيديولوجيا وسياسة رسمية ضد الآخر، الذي تم تجريده من كل شيء (ديني، سياسي، أخلاقي، قيم وأعراف وتقاليد)، وكأن هذا الآخر جرثومة أو طاعون، واجب إزالته، والقضاء عليه، فقد وصف الرئيس في خطاب معلن في الإعلام المسموع والمرئي، ألقاه يوم 2009/5/28 المعارضة بأنها مرض أنفلونزا الخنازير، وتم نشره في صحيفة الثورة في 2009/5/29 بعد حذف كلمة الخنازير، واستنكرت الصحافة الحزبية المعارضة والأهلية مثل هذا الوصف للآخر).

ذلك أن الآخر في الصحافة الحكومية يقدم بصورة العدو الذي يجب القضاء عليه ليس بعدم قبول الآخر السياسي والديني وإقصائه واحتكار الحكم ومصادرة الرأي الآخر وتجريم حرية الفكر والمعتقد والرأي والتعبير وكل معارضة فحسب؛ بل إنهاء وجود

الآخر بإنكار حقه في المواطنة، وبالترويج للحروب والدعوة والإعداد لحروب أهلية للقضاء على الآخر المتمثل بالمعارضة السياسية؛ وفيما يتعلق بالآخر الاجتماعي والثقافي، فإن هذه الصحف تلجأ إلى إبراز موقف إيجابي من هذا الآخر، لكنها تسكت عن الموقف السلبي منه وتهميشه وإقصائه، بل وعزل بعض فئات المجتمع عنه كفئة ما يطلق عليهم بالخدام وإقصاء المرأة عن المشاركة السياسية والاقتصادية.

# الفصل الثالث
# الآخر في صحيفة الثوري

**من هي صحيفة الثوري:**

**أولاً:** الثوري هي صحيفة الحزب الاشتراكي اليمني، الشريك في صناعة وإعلان ميلاد دولة الوحدة، وكانت ناطقة باسم الحزب الذي حكم دولة الجنوب سابقاً.

**ثانياً:** هي اليوم صحيفة يسارية معارضة تصدر أسبوعياً رأس كل خميس، في ست عشرة صفحة، موزعة على أقسام مختلفة غير ثابتة.

**ثالثاً:** ليس للصحيفة افتتاحية ثابتة، كما أن الأقسام المختلفة التي تذكرها الدراسة غير ثابتة أيضاً، أحياناً يكتب رئيس التحرير كلمة افتتاحية باسمه، أو يكتب مقالاً افتتاحياً باسم المحرر السياسي، إذا استدعت الضرورة ذلك.

**رابعاً:** صحيفة معارضة مقموعة سياسياً، بعد أن تم تدمير المطبعة الخاصة بها، بعد حرب 1994 وسرقة ونهب أرشيفها الصحفي؛ وقد تم الاستيلاء على أموال الحزب المالك لها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، وهي تعمل كصحيفة بأدنى الإمكانيات، وبالقليل من الطاقات، وليس لها كادر فني تحريري متفرغ بشكل حقيقي (مالي، إداري، صحفي، مؤسسي) وتتعرض بين الحين والآخر إلى التوقف عن الصدور لأسباب مالية.

**خامساً:** صحيفة تجر جراً إلى ساحات المحاكم المختلفة بصورة مستمرة، وفي 2008، كانت تنظر ضدها أكثر من (12) قضية وهي باستمرار حاضرة أمام المحاكم المختلفة، بسبب القضايا المرفوعة ضدها كتعبير للسلطة عن رفض الآخر والرأي الآخر، وعدم القبول به.

**سادساً:** صحيفة يستدعى العديد من كتابها إلى المحاكم بسبب آرائهم، أو معلومات يقدمونها للقارئ من خلال كتاباتهم، وترى الجهات الرسمية أنها تسيء إلى الحكومة أو قيادات الحزب الحاكم؛ وهو شكل من أشكال إرهاب وقمع الآخر وحصاره فكرياً، وسياسياً، عند أدنى مستوى من إمكانية القول والبوح والشفافية، مما اضطر رئيس تحريرها الأسبق (خالد سلمان) إلى طلب اللجوء السياسي في لندن، بعد أن أصبحت إمكانية إدارته للصحيفة متعذرة، وأصبح عيشه في البلاد في ظل أوضاع المحاكم والحصار مستحيلاً.

**سابعاً:**صحيفة تحاصر في مسألة طباعتها لأعداد الصحيفة من قبل مؤسسات الطباعة، بإيعاز من جهات نافذة في السلطة، وهذا حدث عدة مرات؛ وهو شكل من أشكال حصار الآخر ومصادرة حقه في التعبير عن رأيه، بل وكراهية لما يكتب ويقول.

**ثامناً:** صحيفة لا تتمكن من الوصول إلى القراء في جميع محافظات البلاد.

**تاسعاً:** يمكن القول إن مساحة الرأي الآخر فيها حاضرة بصورة كبيرة، أكثر من أي صحيفة معارضة أخرى، وهي تقبل بالرأي الآخر دون شروط إيديولوجية، أو حزبية؛ والمهم الالتزام بالحد المعقول من الكتابة الموضوعية والأخلاقية.

**عاشراً:** صحيفة ليس فيها حوافز مادية للكتابة، وهو ما يجعل بعض الأقلام تحجم عن الكتابة فيها، بسبب الملاحقة الأمنية والمحاكم، وعسر ذات اليد، كحافز مقابل الكتابة.

**الحادي عشر:** من خلال المتابعة لأسماء الكتاب الصحفيين في صحيفة الثوري وجدت الدراسة أن الكثير من المساهمين ليسوا منتمين إلى الاشتراكي، لكنهم يلتقون مع خطابه أو مشروعه السياسي، وهو دليل انفتاح على الآخر في الصحيفة.

**في سيرة موقف الحزب الاشتراكي اليمني من الآخر: السياسي، الديني، الثقافي، الاجتماعي**

ولد ونشأ وتكون الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية، وتحديداً في مدينة عدن (قلعة المدنية، والحداثة، والتنوير الثقافي والوطني) إلا أنه –الحزب– يكاد يكون الوحيد الذي ضم في إطاره جميع أبناء اليمن، من الشمال إلى الجنوب، وتشكلت قواعده، وكوادره، وقياداته العليا، قبل الاستقلال – استقلال الجنوب عن الاستعمار البريطاني – وبعده، من كل أبناء اليمن، حتى وصل إلى رئاسته (الحزب والدولة) أحد قياداته من أبناء الشمال، عبد الفتاح إسماعيل، حزب كانت جميع فئات المجتمع وشرائحه وطوائفه وقبائله حاضرة في تكوينه التنظيمي الداخلي(المرأة–الفئات المهمشة – الفلاحون– العمال...) وقد عبرت صحيفته – الثوري، عن ذلك التوجه في كل المراحل والمنعطفات قبل الاستقلال – حين كانت نشرة سرية – وبعده، وإلى قيام الوحدة، وحتى اللحظة. وهو الحزب الذي كان يدير المجتمع، والدولة، وفقاً للصيغة الدستورية والقانونية التي حكمت العلاقة بين الحزب والدولة، والمجتمع قبل الوحدة في الجنوب، ووصلت إلى قيادته العليا (اللجنة المركزية) مجموعة من القيادات النسائية، والفئات المهمشة، ومثلت المرأة في رئاسة هيئة مجلس الشعب الأعلى في الجنوب (رئاسة الدولة والبرلمان) ، وكانت حاضرة وفاعلة بقوة في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة المدنية ودخلت المرأة سلك الشرطة وتبوأت أرفع المناصب في القضاء والنيابة ويعتبر الكثير من الباحثين السوسيولوجين والمشتغلين بقضايا المرأة أن قانون الأسرة الذي أصدر في الجنوب عام 72 حين كان الاشتراكي يحكم جنوب الوطن، هو أكثر القوانين في الوطن العربي تقدماً ورقياً ورعاية لحماية المرأة وحقوقها، وتتمثل المرأة في قيادة الحزب الاشتراكي اليوم وفقاً لمؤتمره الأخير بنسبة 35 امرأة في عضوية اللجنة المركزية ويوجد في المكتب السياسي 3 نساء وامرأتان في الأمانة العامة إحداهن أمين عام مساعد، وتبوأت امرأة منذ عدة سنوات موقع نائب رئيس تحرير صحيفة الثوري إلى أن استقالت مؤخراً، وأثناء إعداد هذه الدراسة ترأست امرأة عضو مكتب سياسي وفدا للحزب رفيع المستوى في زيارة رسمية حزبية إلى جمهورية الصين الشعبية، ومثلت قيادة الحزب في هذه الزيارة الرسمية.

لقد اهتم الحزب الاشتراكي ولا يزال بالفئات المهمشة وأوصل في مؤتمره الأخير أحد المثقفين المهمشين إلى عضوية اللجنة المركزية ووصل مهمشون آخرون إلى المواقع

الوسطى في قيادة الحزب، وخلال عقود من حكم الحزب الاشتراكي للجنوب كان هناك انفتاح اجتماعي، وهامش فعلي لتحرر المرأة، وقيم مدنية أخرى، منها تقليص التمييز ضد المهمشين الذين يعيشون في اليمن تحت مسمى "الأخدام"، لقد اهتمت سياسة الحزب الاشتراكي بالمرأة، والمهمشين عموما، وكانت مدينة عدن حاضنة وقابلة لصهر جميع الأديان والمذاهب والأعراق والقوميات وجاءت سياسة الحزب لتؤكد على استمرار ذلك النهج الواقعي في صيرورته التاريخية.

إن ما يحسب ضدا على الحزب الاشتراكي هو أنه كان يدير البلاد بالطريقة الشمولية الواحدية، وحكم الحزب الواحد، جرياً مع ما كان قائماً في العديد من التجارب الاشتراكية الشمولية، حيث أقصى جميع الأحزاب السياسية، ولم يعترف بها في واقع الممارسة ودخل بسبب النهج الشمولي وغياب الديمقراطية وحالة التخلف في البنية الاجتماعية في صراعات سياسية، وحروب داخلية، أنهكته وأثرت على تطوره السياسي، والتنظيمي، وعلى وحدة النسيج الاجتماعي الوطني، ومن خلال دورات العنف الداخلية التي عاشها الاشتراكي تعلم الكثير من النقد الذاتي لبعض المفاصل في تجربته السياسية، ويكاد يكون الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي قدم نقداً ذاتياً مزدوجاً (بالسلب والإيجاب) لتجربته، وقدم في أكثر من مناسبة ما يشبه الاعتذار لناس الجنوب الذين حكمهم طيلة ثلاث وعشرين سنة...، وقبيل الوحدة مباشرة 1989 أعلن عن فتح باب التعددية الحزبية، وسمح لبعض الأحزاب بالعمل العلني (حزب التجمع، الناصري، البعث) وفي كل هذه المراحل والمنعطفات السياسية والوطنية في تاريخ الحزب كانت صحيفة الثوري هي الإطار المرجعي الإعلامي والسياسي لخطاب الحزب الذي يمر عبر قناة الصحيفة، في تجسيد الموقف من الآخر السياسي والديني والاجتماعي والثقافي.

لقد لعبت صحيفة الثوري دوراً بارزاً في تسريب وتعميم نشر ثقافة الحوار، والقبول بالآخر، وبخاصة بعد تجربة الصراع الكارثية في 13يناير 1986 ولا يستطيع أحد إنكار الدور الكبير لصحيفة الثوري للدعوة إلى الحوار، ونشرها مناقشات جدية حول قضيتي الإصلاح الشامل والديمقراطية التي تضمنتها وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل للحزب عام 1987 وذلك قبل الوحدة بسنتين، وبدأت من خلال صحيفة الثوري

مناقشات أولى محدودة على خلفية الورقة النقدية السياسية التي قدمها الشهيد جار الله عمر إلى المكتب السياسي واللجنة المركزية في العام 1988 حول التعددية السياسية والحزبية (التعددية الثورية) وهي البداية لإعلان موقف سياسي وعملي صريح من الآخر السياسي، والقبول به، ومن هنا إعلان الاشتراكي قبيل الوحدة، التعددية داخل الشطر الجنوبي، وإن في إطار بعض الأحزاب المتواجدة في الجنوب (التجمع الوحدوي الذي أنشئ عام 1989 والناصري والبعث السوري) يمكننا القول إن تجارب الصراع السياسي والعسكري المريرة قد علمت الاشتراكي وخاصة بعد كارثة 13 يناير 1986 أهمية وضرورة القبول بالآخر والاعتراف بحقه في الحياة والوجود، والجميع يعلم ويدرك أن الحزب الاشتراكي هو من أصر على أن يكون إعلان الوحدة مرتبطا بالتعددية والديمقراطية؛ ولذلك ما إن أعلن الوحدة حتى عادت مجاميع قيادية وكادرية كبيرة إلى الحزب الاشتراكي اليمني الذي خرجت منه بعد 13 يناير 1986وهي صورة تصالحيه تسامحيه راقية عكست ثقافة القبول بالآخر كانت بمثابة اعتذار الجميع بعضهم لبعض ...، كما أن نشأة وتكوين أحزاب اللقاء المشترك (المعارض) يعود الفضل في تأسيسه وظهوره إلى قيادة الحزب الاشتراكي وتحديدا إلى الدور الرائد والمميز للشهيد جار الله عمر الذي يطلق عليه مهندس اللقاء المشترك ودفع حياته ثمناً لذلك، إذ تم اغتياله أثناء إلقائه كلمة في مؤتمر التجمع اليمني للإصلاح بعد قيام اللقاء المشترك.

إن القيمة السياسية والتسامحية والأخلاقية والتصالحية لإعلان تأسيس اللقاء المشترك أن إعلانه جاء بعد خمس سنوات فقط من الحرب الأهلية عام 1994، التي كان حزب الإصلاح طرفاً أساسياً فيها، وهو دليل واضح وعميق على أن الاشتراكي وصل إلى ذروة التسامح والتصالح مع الآخر، السياسي والديني ...، وهي الحرب التي كانت فتوى التكفير الديني ضد الاشتراكي، أحد عناصرها الأساسية أو هي –الفتوى–الوجه الإيديولوجي للحرب العسكرية، التي ما يزال خطاب الحكم يعمل بدأب على تذكير الاشتراكي بها، وهو ما يكاد يكون ملمحاً عاماً في توجه خطاب الحكم لإعادة إنتاج ثقافة الكراهية السياسية والدينية في المجتمع ككل، ومن جانب آخر هي محاولة لضرب صيغة اللقاء المشترك ولحشد العداء والكراهية ضد حزب الإصلاح، والخطاب الديني الآخر عموماً .

في تقديرنا أن إطار اللقاء المشترك هو أبرز الردود السياسية والأيديولوجية ضد ثقافة الكراهية الدينية والسياسية ويمثل نقله نوعية في الوعي السياسي، والديني، والوطني، في اليمن المعاصر.

## الموقف من الآخر السياسي والديني في خطاب الأمين العام للاشتراكي المنشور في صحيفة الثوري:

### في معنى التسامح والتصالح:

كثيرة هي العناوين التي تشير إلى معنى التصالح والتسامح السياسي والديني في خطاب الأمين العام للحزب الاشتراكي المنشور في صحيفة الثوري، وتكاد تكون الكثير من خطاباته في المرحلة الأخيرة –الثلاث السنوات الأخيرة–مركزة في الغالب على هذا المعنى ومتمحورة حول هذه القضية تحديدا (الموقف من الآخر السياسي والديني) وسنكتفي هنا لضيق مساحة الدراسة ولكثرة الخطاب المرسل بهذا الاتجاه بإبراز نصين أو خطابين في تقديرنا إنهما شاملان حول الموقف من ثقافة الكراهية السياسية والدينية، ويعكسان رؤية إستراتيجية، والنصان أو الخطابان يكشفان ويقدمان رؤية إستراتيجية واضحة لمعنى الموقف من الآخر السياسي والديني؛ وهي رؤية فلسفية، معرفية، ثقافية، أخلاقية، إنسانية، مؤسسة لمعنى التصالح، والتسامح، والقبول بالآخر، والاعتراف بحقه في الوجود كما هو يريد، وسترون أنها رؤية تصلح أن تكون مشروع رؤية إستراتيجية عربية لمعنى التسامح والتصالح في خطاب كل المنطقة العربية.

- في كلمة للأمين العام للاشتراكي أمام نشطاء الحزب في محافظة الضالع منشورة في صحيفة الثوري، ومما جاء فيها (... قرر الحزب السير في طريق مختلف عمن يريدون إعادته إلى أجواء الصراعات والخصومة، التي لا بد أن يكون الجميع قد تعلم منها الدرس الكافي، واقتنع بأن التعايش والاعتراف بالآخر، واحترام الاختلاف وإدارته بالحوار، والمكسب الذي خرج به الجميع من طريق الآلام القديمة؛ هناك وهم يتكون عند البعض بأن

تهميش الأحزاب أو إلغاءها سيفتح الطريق أمام بروز زعامات محلية، هذا للأسف التباس يعود في الأساس إلى الاضطراب في الموقف من الديمقراطية (...) فروح التعالي والتسامح لا يمكن أن يتم التعامل معها بهذه (الإرادية) التي تنتزع منها ما تريد، وقت ما تريد لغرض محدود، وتغمس الباقي في ثقافة الكراهية على النحو الذي نشاهده ونلمسه في بعض الأحيان، صحيح أن التسامح والتصالح لا يلغيان الاختلاف والتباين بين فرقاء الحياة السياسية، لكنهما يهيئان الأرضية المناسبة، لإدارة هذا الاختلاف بترميم آثار صراعات الماضي، لكن أن يُوظفا لإنتاج صراعات جديدة فهذا لا يمكن إدراكه، ويستعصي فهمه –وفي كلمته هذه أشار – إلى انه لا بد من تخليص الخطاب الإعلامي للحراك السياسي من الكوابح التي تضخ ثقافة الكراهية وروح التفرقة والعداوة، سواء بين شركاء الحياة السياسية أو بين أبناء الشعب، فالقضية الجنوبية ببعدها السياسي والثقافي والأخلاقي، لا تجوز أن توظف لإنتاج هذه الثقافة، إنها مشروع سياسي للتجديد، كما كان الجنوب دائما مشروعا سياسيا لليمن، بما اعتملت فيه من عناصر مدنية، وحضارية وخاصة مدينة عدن التي كانت موئلا لكل اليمنيين) الثوري 2008/3/20 العدد رقم(1998)

- النص الثاني عبارة عن ورقة قدمها الأمين العام للاشتراكي د. ياسين سعيد نعمان إلى ندوة نظمها منتدى جسور الثقافات تحت عنوان (ثقافة التسامح السياسي والديني في اليمن) وهي تدخل في صلب موضوع الدراسة مباشرة، تقتطف منها التالي:

(التسامح ليس مفهوماً إنسانياً مجرداً كما يتبادر إلى الذهن، أي أنه ليس متغيراً أخلاقياً فحسب، ولكنه ذو قيمة معرفية له أساسه الموضوعي داخل البنية السياسية الحقوقية والاقتصادية لأي مجتمع، فهو قيمة تتجه إلى رفض الاستبعاد الاجتماعي، والكراهية، وتقوم على أساس القبول بالآخر، واحترامه، واحترام آرائه، وتعزيز قيم الحوار، وإدارة الخلاف بالحوار وكذا التفاهم والتعايش سياسياً وفكرياً

ودينياً وإثنياً وفقاً لقواعد ينظمها العقد الاجتماعي الذي يأخذ به الناس لتنظيم شؤون حياتهم، أي إنها تعبير عن حاجة وإرادة في نفس الوقت، وإذا كانت الحاجة تمثل استجابة موضوعية لدرجة التطور الحضاري الإنساني، التي توسعت معها مدارك العقل ليبصر ويتحرك، داخل مساحة أوسع من الأفكار والثقافات والمصالح، فإن الإرادة هنا تعني القدرة والرغبة معاً، على الانتقال بهذه الحاجة إلى قلب العملية الموضوعية حيث تصبح ثقافة التسامح جزءا من نسيج المخرجات السياسية، والمخرجات الاقتصادية، والفكرية وغيرها، في هذه الحالة تكون ثقافة التسامح انتقلت من كونها قضية نخبوية ضاغطة، ذات طابع أخلاقي إنساني صرف، إلى كونها قوة (قيمة) حقيقية في إعادة بناء النظام الحقوقي والنظام السياسي، ومخرجاتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يكفل إنتاج الشروط الحقيقية لثقافة التسامح أي أن هذا لن يأتي إلا داخل نسق من القيم تنتظم في سياقها العلاقات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية، وأنماط الإنتاج التي تمجد مكانة العمل كقيمة معادلة لمكانة الإنسان الاجتماعية. إن النظام السياسي والحقوقي والديمقراطي التعددي الذي يقوم على احترام إرادة الإنسان وخياراته السياسية والفكرية هو الأكثر ملاءمة لثقافة التسامح في النظام الأحادي ذي الميول الاستبدادي بطبيعته).

إن ما سبق ينطوي على تنظير معرفي وثقافي (فلسفي) للبحث في جذور ثقافة التسامح، وأهمية ترسيخ وتأصيل هذه الثقافة في المجتمع، (بين جميع الأطراف المكونة للعملية السياسية والاجتماعية) ومما جاء في الورقة أن أهم ما يواجه المجتمعات العربية من تحديات في نشر ثقافة التسامح وهي تتطلع إلى حوارات ثقافية ناجحة مع المجتمعات والثقافات الأخرى ما يلي:

1- انغلاق الأنظمة السياسية على عصبيات اجتماعية أو طائفية أو سياسية، في الغالب لم تستطع أن تنفتح على المجتمع إلا في حدود ضيقة، وبشروط تحافظ على مركزية القرار داخل هذه العصبية، وهو ما أضعف قيام الدولة المدنية ذات الحقوق الواضحة المنشئة لشروط المواطنة.

2- لم يستطع المشروع الديمقراطي أنما يعلن عنه، أن يشق طريقه إلى حيث يجب أن يكون بما لم يخلق الشروط والظروف المناسبة لإنشاء نظام سياسي تعددي يسمح بالتداول السلمي للسلطة.

3- أدت الحروب والصراعات الداخلية إلى استبعاد اجتماعي واسع لقوى سياسية واجتماعية من قبل النخبة الحاكمة والقوى المُلحقة بها، نتج عن هذا شروخ اجتماعية خطرة تمهد لانقسامات من النوع الذي يصعب معالجته فيما بعد إلا بكلف باهظة.

4- لجوء نخب الحكم في كثير من الحالات إلى مخاتلة الفكر المتطرف وتوظيفه ضد الخصوم السياسيين.

5- أدى هذا الوضع إلى استقطاب المجتمع في مسافات تكرس ثقافة العصبيات الاجتماعية والانقسامات الجهوية والتطرف الديني، والطائفي وجميعها تتصادم مع ثقافة التسامح، وهذه توظف في أحيان كثيرة لأغراض سياسية مما يجعلها احتياطياً مسموحا به إلى وقت الطلب.

6- غياب الإرادة بشأن بلورة ثقافة وطنية تسامحيه مستندة على إصلاحات سياسية وفكرية واجتماعية عميقة (...) الحديث عن التحديات التي تواجه ثقافة التسامح لا يعني بأي حال أن عليها الانتظار حتى تزول هذه التحديات، إن تجربة (غاندي) التاريخية في الهند كانت ولا تزال نموذجا لمقاومة التعصب والكراهية والاستبداد بالتسامح حتى تحولت هذه الثقافة إلى قوة مادية، حتى فرضت معادلها الموضوعي في التغير السياسي والثقافي المطلوب أي أن مقاومة الاستبداد ليست مدعوة بالضرورة أن توظف ثقافة وأدوات صدامية، بل يمكن لثقافة التسامح أن تعبئ الجماهير بروح المقاومة السلمية لإنتاج شروط التغيير والاندماج الوطني، الذي سيمهد طريق بناء الدولة المدنية، وتحقيق المواطنة المتساوية لكل أبناء الوطن ) الثوري 2008/6/5 العدد (2009).

**الموقف من الآخر في صحيفة الثوري:**

في صفحتي مساحة رأي يكتب أحدهم مقالا يقدم رؤية عميقة لمعنى الأنا والآخر، يناقش في المقال قضية اجتماعية ويدخل منها لمناقشة قضية حرب صعدة من موقع مفهومه للانا والآخر، وتقدم المقالة مناقشة جميلة وعميقة لواقع حالة ثنائية الأنا والآخر ومما جاء في المقال (الرأي يجب أن يحترم لذلك ليس من حق أحد إلغاؤه أو التحسس

منه، طالما أنه لا يؤدي إلى فتنة أو ليس الهدف منه زعزعة الأمن أو إثارة الفتن والنعرات السياسية والقبلية والمذهبية والعشائرية والمناطقية لكن التنويه أو نقد سياسة ممارسة إحداها، فذلك يدخل في نطاق الرأي وحرية التعبير (...) خلاصة القضية كما جاء في المقال –لمن لم يتابعها– قطعة ارض معروفة لـ (الرعوي) ولـ (آخر) أو (الآخر) ول(الرعوي) تم الخلاف بينهما عليها فقتل الآخر واتهم الرعوي بقتله، وتم سجنه في البحث الجنائي على ذمة القضية، وهو في سجنه حسب ما نشرت الصحف، تم قتله على أيدي أهل الآخر، آخذين بالثأر رافضين اللجوء إلى القضاء ذلك ما قرأناه لسنا مع أي من الطرفين– يقول الكاتب – خاصة واني أجد أن كليهما ضحية السلطة وضحية الفساد، فمن ذا الفاسد الذي ارتكب الجريمة وأدى إلى مقتل اثنين، وربما يزداد العدد، إذا لم يتم محاسبة الجاني الحقيقي.

ثم ينتقل المقال إلى مناقشة حرب صعدة بنفس الأسلوب قائلا: أربع سنوات والحرب دائرة في جبال صعدة، وهي أطول حرب (...) وفي الحرب ضد الحوثيين، اعتقد أن العدو ... أو أن الحوثيين لا يختلفون (صوتا وصورة) عن المواطنين الآخرين ولذلك يبقى الجندي مكشوفاً، ومعروفاً، ومراقباً، وربما يصل بعض الحالات أن يسير الحوثي (العدو) إلى جانب الجندي، واسألوا الجيش المرابط هناك هل يعرف الحوثي ويميزه عن المواطن في صعدة، كلاهما شبيه ببعض صوتا وصورة).

وفي تقديرنا أن اللقطتين حول الموقف من الآخر، هما نموذجان تم اختيارهما وتقديمهما بعناية ذهنية وفكرية فائقة قدم من خلالهما _الكاتب_تصوره الفلسفي العميق لمعنى ومفهوم الآخر، وهي صورة عميقة تعكس ملمحا إنسانيا شاملا في قراءة معنى الآخر والموقف منه، حيث غالباً ما تحمل قضايا الصراع السياسي والاجتماعي والديني المذهبي الجارية في كثير من الحالات، الآخر (السياسي والديني والقبلي والمناطقي) أكثر مما يحتمل وفي كثيرا من الحالات تؤدي القراءة المشوهة والأحادية إلى صرف الصراع عن مواضعه الحقيقية والأصلية ويبعد الناس عن صلب المشكلة وأين تقع ومن المسبب الحقيقي لها؟ حيث يختفي الفاعل الحقيقي في الصراعات المذهبية، والطائفية والعرقية والقبلية والمناطقية ولا يكاد يرى سوى هلام أشخاص أو قطيع جماعات مسيرة

دون هدف ومستهدفة بالثأر والقتل والحرب بعضها من بعض وهو ما يوجه المقال سهام تقده له.

والمقال في عمقه الداخلي دعوة للمحبة والسلام والعيش المشترك سواء في قضية الرعوي أو الآخر القتيل والقاتل أو في قضية ما اصطلح على تسميته بالحوثية رمزاً وتعبيراً عن مجريات حرب صعدة التي ألبست خطأ وعمدا وزورا لباساً ًسلالياً ًعرقياً ًمذهبياً ًوهي في الأصل العميق غير ذلك كما تحاول المقالة أن تقدمه في خطابها النقدي الجميل وهو موقف إنساني من الآخر كل الآخر، والدعوة إلى البحث في جذور مشاكلنا في أماكنها ومواضعها الحقيقية دون ترحيلها إلى مواقع وأماكن أخرى لا تزيد سوى إنتاج ثقافة الكراهية والعداء للآخر، وتحرف القضايا الواقعية عن مسارها الصحيح، وفي تقديرنا أن المقابلة الرمزية التي قدمتها المقالة المذكورة إنما تعكس رؤية إنسانية شاملة للموقف من الآخر وكأن المقال يريد أن يقول إن المشكلة ليست في ناس المجتمع بحد ذاتهم، وإنما في السياسات غير العادلة القائمة في طبيعة السلطة، والنظام الذي يشتغل على تضخيم إعادة إنتاج قضية الأنا والآخر بين ناس المجتمع ليستمر نظام الحكم أطول، وفي هذا فقط تكمن غاية القائمين على السلطة من رفض الآخر والرأي الآخر.

**الموقف من الآخر الاجتماعي:**

لقد تميز تاريخيا موقف الحزب الاشتراكي من قضية الموقف من الآخر الاجتماعي: المرأة والفئات الاجتماعية المهمشة وتجلى ذلك الموقف بصورة عملية حين كان الاشتراكي يحكم دولة الجنوب السابقة، وحتى اليوم ويمكننا القول إن موقفه من الآخر الاجتماعي يعود إلى جذر موقفه الفلسفي الأممي والإنساني الثابت والراسخ من قضية العدالة الاجتماعية وهو ما يعلنه خطاب صحيفة الثوري بصورة دائمة وسنورد بعضاً من تلكم المواقف والخطاب كما تقدمه صحيفة الثوري، وكنا قد اشرنا في بداية الدراسة إلى ذلك الموقف وذلكم الخطاب للاشتراكي والثوري في الموقف من الآخر الاجتماعي.

- تورد الصحيفة في تاريخ 2008/7/10 العدد (2014) خبر وصورة لطفلة عمرها 12عاما قام والدها بخطفها من أمها وتزويجها قهراً لابن عمها في منطقته رداع الذي قام بمعاشرتها وضربها لعدم رضوخها له، وأفادت والدة الطفلة أن ابنتها تعرضت للضرب من زوجها، وبعد ذلك من والدها، حتى علمت الشرطة بذلك من الجيران وإيداعها بعد ذلك (دار الأمل للفتيات) حتى لا تتعرض للضرب وحتى يبت القاضي في جلسة مقبلة في أمرها، علما أن القاضي المذكور سبق وأن فسخ عقد زواج الطفلة نجود ناصر قبل ذلك.

- استطلاع يحتوي شرحاً تفصيلياً عن قضية قتل الطفلة المهمشة خولة البالغة من العمر ثماني سنوات يبدأ الاستطلاع بالآتي:

(خولة قتلت على يد عامل محطة للغاز بمديرية العدين منتصف شهر مارس 2008 بسبب قيامها بتعبئة دبة ماء من ثلاجة تبريد في المحطة. محمد حسن من أهالي منطقة قمنة وأمام منزله بدأ يحكي عن محطة مآسي قتل طفلته خولة قائلا: لا توجد معي فلوس (نقود) كي أتابع قضية ابنتي التي خنقها عامل المحطة، كما لا توجد معي بقرة ولا جربة (أرض) لا بيعها وأتابع القاتل حتى يأخذ جزاءه على فعلته وحتى اليوم الطبيب الشرعي لم يكشف عنها، وأنا خائف أن تضيع قضية بنتي لان القاتل معه فلوس وصاحب المحطة من بلاد الرئيس (سنحان) –يقصد رئيس الجمهورية– ويشير الاستطلاع أن المهمشين يتمركزون في محافظة إب في واد يسمى (وادي عنه) إذ يصل عدد أفراد الأسر المهمشة التي تعيش في هذا الوادي إلى أكثر من 600 اسرة وعدد أفراد الأسرة الواحدة بين خمسة إلى ثمانية أفراد يتكدسون في عشة واحدة، الأسر تتوزع على امتداد ثمانية كيلوا مترات (طولي)، وهم نموذج لحكاية لا تنتهي بطلها الفقر المدقع، والجهل المتراكم، منازلهم تفتقد لأبسط مقومات الحياة، وخالية من النوافذ والحمامات، ومعزولة عن بقية مساكن الآخرين من القبائل، ومعظم الأطفال المهمشين في سن التعليم خارج المدارس، رغم وجود مدارس نموذجية وحديثة، كمدرستي السلام، وبلال، القريبتين من عششهم، والمدرسون يميزون فيما بينهم وبين الطلاب الآخرين في المدارس التي فيها أطفال مهمشون، ويعاقبونهم لمجرد

تأخير دون غيرهم من الطلاب، ومعضلة تعليم أبناء المهمشين لم تستطع الدولة بشعارات التنمية حلها، ولولا عضو المجلس المحلي الذي وفى بوعده بعد انتخابه وبنى لهم مدرسة على قطعة صغيرة من أملاكه، مكونة من ثلاثة فصول، وتكفل بدفع راتب شهري لمن يدرس أبناء المهمشين فدخل المدرسة أكثر من (120) طالباً وطالبة، وفاعلو خير آخرون لهم مسجد (جامع) أما الطالب عيسى أحد أبناء المهمشين فيقول: لقد حرمنا من التعليم طيلة هذه السنوات بمدارس القبائل، بسبب المضايقات التي يعانونها من الطلاب) صحيفة الثوري 2008/3/27 عدد رقم (1999).

- عرض مطول لرسالة ماجستير عن (دوافع وأشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة) حاول العرض التركيز على أهم مفاصل العنف الاجتماعي ضد المرأة المتزوجة في الدراسة، ومدى انتشار هذه الظاهرة السلبية الخطرة، والدوافع المؤدية لوقوعها، وتشير الدراسة إلى أن معظم الزوجات في المجتمع اليمني يعانين من العنف وعلى وجه الخصوص من النوع الاجتماعي والجنسي والجسدي، اللفظي والمعنوي وهو العنف الذي وصفته رسالة الماجستير بأكثر أشكال العنف شيوعا وانتشارا بين الزوجات إذ بلغت الأهمية النسبية لوجوده 96.7% وهو العنف المتمثل في الشتم والتحقير والإهانة وتقليل الزوج من شأن زوجته، وبعد ذلك العنف الجسدي المتمثل في الضرب باليد والصفع واللكم والذي يتمثل بنسبة 33.3%، وأكدت الدراسة أن الزواج المبكر يعد الأخطر بين أشكال العنف المنزلي؛ إذ إن الفتيات اللواتي تزوجن من الفئة العمرية 13–20 سنة فاقت نسبة ما تعرضن له من عنف من قبل أزواجهن بنسبة 70%...الخ). صحيفة الثوري 2008/6/12 عدد (2010)

- تقرير اجتماعي سياسي يعكس موقف الكراهية الاجتماعية من خلال أحوال منطقة الجعاشن عرضته صحيفة الثوري في 2008/4/17 العدد(2002) تحت عنوان: سلطة للنافذين ... أبناء العنسيين) والتقرير قدمته لجنة مكونة

من أربعة أشخاص شكلتها وزارة حقوق الإنسان للبحث في حالة المنطقة وتقديم تقرير رسمي بذلك للوزارة ومما جاء في الاستطلاع عن محتويات التقرير المكون من ثماني صفحات التالي:

(ستون يوما في العراء ... أعوام طائلة من المعاناة (العام الماضي استطاعت عزلتا الصفة، ورعاش اللتان قادتا حملة للتحرر من الشيخ، ونجحتا في ذلك. هذا العام عزلة العنسيين أرادت التحرر من هيمنة الشيخ– مع أننا بحاجة إلى التحرر من سلطة المشايخ جميعا– إلا أن حال ووضع أبناء "الجعاشن" يختلف كثيراً، وطغيان وظلم شيخهم يفوق ظلم الإمام في أيامه، مأساة أبناء الجعاشن يندى لها الجبين ...) سجن خاص، ظلم، نهب، سطو، تدمير، رعب، إرهاب، والدولة غير آبهة بما يحدث، بل متواطئة، لكون من يقوم بذلك أحد حلفاء النظام، وشاعر (الزعيم) –يقصد به رئيس الجمهورية– والقضاء عاجز عن تأدية دوره في إنصاف المظلومين، وزارة الداخلية غير قادرة على ضبط نافذ واحد من العيار الثقيل، بشراً وأسراً كاملة نازحة ومشردة، وبرلمان مشغول).

عشرات الأشخاص من مختلف الأعمار يقبعون في مخيم صغير بمنتدى الإعلاميات بصنعاء بعد فرارهم من جور وطغيان شيخ المنطقة ... لقد صادر الشيخ حقوقهم على مدى سنوات ... وفي تقرير وزارة حقوق الإنسان الذي قدمته اللجنة المكلفة بالنزول الميداني إلى مخيم لاجئي العنسيين للاطلاع على معاناتهم، والمذيل بأربعة توقيعات ويحتوي على معلومات أكثر مصداقية مما تقوله الصحف المعارضة، أفاد التقرير حسب أقوال ضحايا الشيخ والمتعاونين معه من المشايخ والعدول وعن طريق (عكفته) جنوده، الذين هم أداته التي تنفذ كل رغباته، فقد فعلوا بأبناء المنطقة ما لم يفعله الإمام (...) ومن يحاول الاعتراض على تصرفاته يقابل بالضرب والحبس في أحد السجون التابعة للشيخ وهي كثيرة، ولا يخرج من السجن إلا بعد دفع غرامات مالية ...، وأوضح التقرير بأنه وبعد محاولة أبناء المنطقة العنسيين –الجعاشن– بالسير على نفس

الطريق التي سارت عليه عزلتا الصفة –ورعاش العام الماضي، من تحرك سلمي وتقديم الشكاوى وتنفيذ الاعتصام لكي يتمكنوا من التحرر من عبودية الشيخ ودكتاتوريته.

ولخص التقرير الرسمي معاناة المواطنين التي واجهوها بعد فرارهم والتمرد السلمي على الشيخ، مع العلم أن شكواهم كانت تتعلق بالاعتداء عليهم قبل الهروب من الجعاشن إلى صنعاء وأيضا بعد علم الشيخ بهروبهم، والتي تمثلت في الاعتداء على المنازل بقوة السلاح وتدميرها، وإحراق بعضها، ونهب كل ما فيها من ممتلكات كالمواشي والأسلحة الشخصية والاعتداء بالضرب على الرجال والنساء والأطفال واستخدام الرماية بالرصاص الحي على المنازل والضرب بالأسلحة المتوسطة (البوازيك، والقنابل، والرشاشات) على المناطق المجاورة للمنازل لإفزاع النساء والأطفال وترويعهم، وقد نتج عن ذلك وفاة امرأتين من الخوف والرعب وأصيب البعض من النساء والأطفال والرجال بأمراض نفسية، ومطاردة الأهالي خارج المنطقة في المديريات المجاورة، بعد فرارهم من إرهاب الشيخ وتم إعادة الكثير منهم بقوة السلاح إلى سجون الشيخ، وأجبروا حينها على دفع غرامات باهظة (...) وبقاء العساكر في منازل المواطنين، وإلزام النساء والأطفال بخدمتهم، وذبح المواشي الصالحة للأكل وتشريد عدة أطفال لم يبلغوا الخامسة عشرة من عمرهم عن مدارسهم، منذ عدة شهور هروبا من الشيخ، بسبب أن آباءهم أو أحد أقاربهم ضمن المشتكين بالشيخ، كما أورد التقرير أكثر من عشرين شهادة فردية للمشردين، كشفت حجم الظلم والاستبداد، والاستعباد الذي لحق بهم من قبل الشيخ وعساكره على مدى السنوات الماضية، واختتمت اللجنة (وزارة حقوق الإنسان) تقريرها... وزيرة حقوق الإنسان وجهت وكيل الوزارة بمتابعة التقرير ومخاطبة الجهات المعنية بحل القضية.

- صحيفة الثوري مقال للامين العام للاشتراكي، 2008/7/24 العدد (2016) تحت عنوان ((إكليروس الوطنية ... ومأزق بناء الدولة) ومما جاء فيه

(انظروا فقط إلى ما يقوله تقرير صدر حديثاً عن منظمة الغذاء العالمي التابعة للأمم المتحدة، عن أن نسبة تصل ما بين 46%–61% من سكان اليمن لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية إلى الغذاء وأن 54% من السكان يعيشون على ما يساوي دولارا واحدا في اليوم، أما إذا نظرنا إلى الجانب الآخر من الصورة فإن 10% من السكان فقط يستأثرون بأكثر من 85% من ثروة البلاد، وتقول التقارير أن هذه النسبة قابلة للتدهور أكثر في ظل السياسات الحالية للدولة. لنقف عند هذه النقطة فقط لنرى كيف تفضح وقائع الحياة سلوكنا الانتهازي في التعامل مع وطننا برغبة نظام سياسي اجتماعي مغلق يديره لصالح منتسبيه فقط).

**الموقف من الآخر الديني، السياسي في صحيفة الثوري: صعدة نموذجاً:**

- في الصفحة الأولى من الثوري، مانشيت عريض بالخط الأحمر (أضرار حرب صعدة طالت ثلاثة عشر ألف أسرة، وتحذيرات من عودتها) وفي أسفل الصفحة الأولى ثلاثة عناوين لأخبار عن حرب صعدة وتداعياتها: الأول تحت عنوان (اعتصام سادس لأهالي معتقلي صعدة، والثاني: مراقبون يحذرون من عودة حرب صعدة، أضرار فادحة تكشفها لجان الإعمار جراء المواجهات في صعدة، وسفيان، الثالث: مقتل ثلاثة وجرح سبعة في مواجهات بين الجيش ومواطنين بحرف سفيان) صحيفة الثوري 2008/9/25 العدد (2025).

- في صحيفة الثوري 2008/5/15 العدد (2006) في الصفحة الأولى: عنوان مانشيت أحمر بالخط الكبير (عشرات الضحايا وآلاف المشردين في صعدة وعمران).

- في الصفحة الأولى خبر يقول (مصدر في الاشتراكي يقول بتجدد الاشتباكات في صعدة ...).

- واستمرار نزيف الدماء في حرب خامسة امتدت إلى محافظة عمران، ودعا المصدر إلى إيقاف الاشتباكات فوراً والتوجه نحو تنفيذ اتفاق الدوحة بإشراف الأشقاء القطريين، والحيلولة دون أي أحداث من شأنها أن تعيد التوتر من جديد).

- خبر آخر (ناشدت في نفس العدد من صحيفة الثوري اللجنة الدولية للصليب الأحمر أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني) وأعربت اللجنة في بلاغ صحفي عن قلقها إزاء الوضع الأمني السائد، والتمست من الجهات المانحة مبلغ 8.5 مليون فرنك سويسري، إضافة إلى ميزانيتها، وقال رئيس اللجنة في اليمن إن آلاف المدنيين يهربون حاليا من ديارهم نتيجة المواجهات باحثين عن ملاذ آمن).

- ميدانياً ذكر مصدر محلي في نفس العدد من الصحيفة في محافظة عمران أن حوالي ثلاثة ألاف مواطن نزحوا خلال اليومين الماضيين من منطقة حرف سفيان، والمناطق المجاورة ... معلومات أن قوات قبلية مساندة للدولة اشتركت في المواجهات على جبهتين الأولى: في مدينة الحرف بقيادة بكيل حبيش، وأخرى في منطقة العمشية، شمال حرف سفيان بقيادة عضو مجلس النواب الشيخ حمود صغير عزيز، وقال المصدر ذاته إن عناصر من الحرس الجمهوري أجري القبض عليهم مساء أمس وهي تقاتل في صفوف الحوثيين ذاكرا أسماء أربعة جنود قال إن أسماءهم: حسن قناف، أحمد ناجع، وآخر من بيت المرتضى مصابون وإن عبد الملك الحوثي هدد بتوسيع نطاق المواجهات).

- وفي الصفحة ذاتها حديث للامين العام السابق للاشتراكي علي صالح عباد يقول (إن حرب صعدة إجرامية والسلطة تتصرف خارج الدستور والقانون).

مما تقدم يتبين أن صحيفة الثوري تجسد موقفاً ًايجابياً ً من الآخر كموقف للحزب الذي تصدر عنه أو في المقالات التي تنشرها الصحيفة، ويعبر ما ينشر عن قبول

الآخر كما هو، وعن قبول اختلاف الآخرين في الدين أو المذهب والعرق والسياسة وتتصدى للدفاع عن المرأة والمستضعفين وتحترم حرية الضمير والفكر والمعتقد، والرأي والتعبير، وهذا سياق طبيعي لموقف صحيفة لحزب معارض يساري، علماني تجاه الآخر، من مصلحته القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية وجوهر غايته التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية.

# الفصل الرابع
# صحيفة البلاغ

## عناصر ومحتويات ومكونات خطاب صحيفة البلاغ:

1- صحيفة أسبوعية شبه منتظمة الإصدار عدد صفحاتها 16 صفحة وموزعة كالتالي: بدأ إصدارها بعد الوحدة مباشرة ناشرها هو الأستاذ إبراهيم الوزير وليس لها تبويب ثابت للأقسام، محكومة بما يصل إليها من مساهمات كتابية وهي التي تحدد عناوين بعض الأقسام أو الأبواب في الصحيفة، شأن الكثير من الصحف الحزبية المعارضة، والأهلية.

2- صحيفة سياسية ذات توجه ديني تعبر عن وجهة نظر الشيعة الزيدية (الهادوية) الهاشمية وهي صحيفة تعبر إجمالا عن الاعتدال السياسي والديني لا تقرأ فيها خطاب التعصب الديني والمذهبي إلا في بعض الكتابات وبصورة خفيفة أو بشكل مضمر، وهو

النادر والمستثنى، وكان من ذلك النادر نشر ما كان مبرراً لاغتيال الشهيد جار الله عمر.

3- صحيفة شبه معارضة، بل هي اقرب إلى المعارضة في كثير من القضايا السياسية وان كانت تحاول في بعض الأحيان تقديم نفسها في صورة خطاب سياسي وسط بين السلطة والمعارضة.

4- صحيفة أهلية لا يقف خلفها حزب سياسي، أولاً تعبر عن وجهة نظر حزب سياسي محدد، شأن بعض الصحف الدينية السياسية مثل صحيفتي الأمة، والشورى، وهما في حكم الموقوفتين، أو الأولى موقوفة والثانية مصادرة وملغاة بقرار سياسي حكومي.

5- صحيفة تتميز بقدر كبير من الاستقلالية الصحافية والسياسية.

6- صحيفة ليس لها افتتاحية ثابتة (بمعنى الافتتاحية) التي تطرح من خلالها الموقف السياسي للصحيفة، وقد نجد ما تسميه الافتتاحية موزعة بين عمودي الأستاذين إبراهيم الوزير (إلا أن الدين النصيحة) وهو عمود غير ثابت، وبين عمود نجله الأستاذ عبد الله الوزير، رئيس التحرير، تحت عنوان (وجهة نظر).

7- صحيفة البلاغ يطغى عليها الخطاب الديني على السياسي المباشر وخاصة في لحظات أو فترات الدفاع عن النفس وعن الآخر.

8- صحيفة البلاغ من الصحف الدينية الأكثر انفتاحا على الآخر بعد الشورى المغلقة والمصادرة – بكل اتجاهاته وتياراته الدينية /المذهبية، والإيديولوجية، والوطنية حتى المختلفين جذريا مع الخطاب السياسي والديني للصحيفة.

9- صحيفة البلاغ تكاد تكون الصحيفة الوحيدة بين الصحف الحكومية والمعارضة التي تخصص صفحة أو صفحتين كاملتين في كل عدد للرأي الآخر في صورة مقابلات وحوارات موسعة مع رموز وقيادات من جميع أطراف العملية السياسية، الحزبية، المستقلة، والدينية، بما فيهم السلفيون؛ والشيء الذي يحسب لها أيضاً إنها تجري مقابلات وحوارات مطولة مع رموز دينية سلفية ودعوية وهابية دون أي تحفظ وتنشر آراءً دينية/ومذهبية مغايرة بل مضادة لرأي الصحيفة وهو ما يعد قبولاً للرأي الآخر واحتراماً لحرية الرأي والتعبير، والكثير من المساهمات الكتابية الفكرية والسياسية هي لكتاب محسوبين على الطائفة الزيدية أولاً ، والهاشمية ثانياً، ولا نرى في ذلك توجهاً

مقصوداً من إدارة الصحيفة وإنما ذلك عائد إلى واقع الفرز الاعتباطي والعبثي القائم على الأرض وفي الواقع الموضوعي والذاتي.

**الموقف من الآخر الديني والسياسي:**

يمكن القول إن خطاب الدفاع عن الآخر الديني–السياسي حاضر بقوة في خطاب صحيفة البلاغ سواء الآخر الديني المذهبي، أو ذلك الآخر السياسي، المغاير الذي يجري استخدام الدين أداة ووسيلة لقمعه إيديولوجياً وسياسياً كما هو الحال مع الحزب الاشتراكي.

وخطاب الصحيفة وموقفها في بعض أعدادها يعكس موقفاً جدياً وحقيقياً في الدفاع عن الآخر الديني والسياسي في صورة الحزب الاشتراكي، وهو عموماً خطاب موجه ضد ثقافة الكراهية الدينية والوطنية، ولا يستطيع الباحث الدقيق متابعة خيط خطاب التعصب الديني / المذهبي، إلا في بعض لحظات الدفاع عن الذات الدينية / المذهبية، وفي بعض الكتابات، ويمكن أن يظهر شيئا من ذلك بصورة مبطنة أو ملغمة أو مضمرة في عبارات لا توحي أو تدل على ذلك صراحة ومباشرة.

وصحيفة البلاغ في خطابها بصورة عامة تحاول الموازنة بين الدين / والسياسة في الخطاب، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.

وهي بحق صحيفة تعكس صورة موضوعية (معقولة)، ومقبولة من صور الاعتدال الديني والسياسي وسنجد أن مساحة الخطاب في الدفاع عن الشيعة/ الزيدية/ الهاشمية تحتل المكانة أو الساحة الأكبر نتيجة لواقع ما يتعرض له الخطاب الديني المذهبي الآخر (الزيدي/الهاشمي) من هجوم وتعريض.

**نماذج الموقف من الآخر الديني والسياسي:**

- صحيفة البلاغ 2008/9/9 العدد (796) السنة الثامنة عشرة في الصفحة الأخيرة تحت عمود رئيس التحرير (وجهة نظر) نقرأ: (ما أحرى بالمسئولين أن يحافظوا على علاقة الود مع جميع المواطنين، وأن يكون الدستور والقانون هما الحكم الذي يلجأ إليه الجميع، لأن الدستور هو الوثيقة التي يجب أن يحترمها الجميع (...) ولا يجوز لأي نظام أن ينحاز مع جزء من المواطنين ضد جزء آخر، أو أن يفرق بين أبناء الوطن الواحد، فيحرم على البعض حريتهم الفكرية أو المذهبية، بينما يتمتع آخرون بالحرية الفكرية والمذهبية بل ويجدون كل الدعم ... يجب أن نؤكد أن الطريق إلى نشر الوسطية والاعتدال يجئ عبر الحوار والانفتاح عبر الآخرين ...).

- صحيفة البلاغ 2008/11/2 العدد (806) تحت عنوان (الحرية للجميع أمر الله به) : (نطالب نحن وجميع أبناء الشعب وأبناء الطائفة الزيدية بالذات بالمساواة والحرية بالتعبير والمعتقد والمذهب والتدريس والتعليم والخطابة والإرشاد، كما نطالب الدولة لحل المشاكل مع الزيدية الذين هم أصحاب المذهب الأصيل في اليمن، أو مع إخواننا في جنوب اليمن، والابتعاد عن تهميش وإذلال الهاشميين، لأنهم شريحة من شرائح الشعب، لا فرق بينهم وبين غيرهم، وأنه لا فضل لمواطن على مواطن، مسلماً كان أو ذميا أو يهودياً ، أو نصرانياً، فالجميع مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، ... الحرية للجميع والمواطنون بكل أطيافهم ومذاهبهم، ومناطقهم أمام الدولة وأمام القانون سواء، لا تهميش لأحد، حتى يرتفع أحد، وإخواننا في الجنوب لهم حق المواطنة).

- صحيفة البلاغ 2008/12/2م تحت عنوان (هذه هي الزيدية) (إن المذهب الزيدي كما جاء على لسان من لا ينتسب إليه هو مذهب التسامح والاعتدال، لا يؤمن بالتكفير والتهجير، والتفجير، والإقصاء، غايته توحيد الله وتنزيهه، والإقرار بعدله، ووعده، ووعيده، لا تشبيه ولا تجسيم، ولا ظلم، ولا خروج من النار، لا يكفر من خالفه(...) ولا يرضى بسب الصحابة والراشدين، وتمزيق

الأمة الإسلامية الموحدة وشق عصاها، والخلاف ليس خصومة بل ثراء في الدين، وزيادة في التوضيح والتبيين لمعالم الحق، يقول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (ما يسرني باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.حمر النعم. ولو كان رأياً واحداً). ويقول الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه (أعلم الناس هو أعلمهم باختلاف العلماء) ومذهب الزيدية –كما يرى الكاتب– يسير على هذا النهج، أي أن المذهب الزيدي يمثل السنة بمعناها الصحيح، فهو السنة وليس الأقرب إلى السنة، كما يريد إخواننا في الاتجاه المعاكس أن يدغدغوا عواطفنا، بهذه الجملة (...) ويقف العقل حائراً مندهشاً ، كيف ينصحنا من أفتى بأننا أهل كفر وشرك، وبدع وضلال، وأن الزواج منا وإلينا حرام، والصلاة خلفنا حرام وقراءة القران على الموتى حرام، كيف ينصحنا من يهدم ويحرق قبور أئمتنا ويخرجون جثثهم وعظامهم هامدة ويلقون بها على العراء، يا إخواننا في الاتجاه المعاكس ما كفرنا أهل المذهب الاثنى عشري ولا احرقوا قبور أئمتنا ولا أخرجونا من حظيرة الإسلام ).

- صحيفة البلاغ 2008/3/25م العدد (772) تحت عنوان (إلا أن الدين النصيحة) لإبراهيم الوزير صاحب الامتياز في الصحيفة.

(... هل يعقل أن يوجد استقرار في مثل هذه الظروف، وهذه الأعمال، أين دعاة الأخوة؟ أين دعاة المحبة؟ أين دعاة الاستقرار؟ إن محاولة القضاء على حب آل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في اليمن ضرب من الجنون، إنها محاولة فاشلة بكل المقاييس، كم سيكون حكم الرئيس لهذا البلد؟ وكم ستكون سيطرة الضباط الكبار الذين يزينون له هذا العمل، وهذا الأمل، لنفترض أن الرئيس علي عبدالله صالح سيحكم اليمن ثلاثين عاماً أخرى، غير هذه الثلاثين هل يستطيع أن يقضي الجلاوزة في عهده هذا على حب آل رسول الله في اليمن (...) إن هذا يحتاج إلى سياسة مستمرة لمدة مائة سنة بل إلى مائتي عام بل إلى ما لا نهاية إلى يوم الدين).

- صحيفة البلاغ 2008/4/15 عدد (575) (رائع أن تختفي لغة الكراهية والتي تلد من لغة الحاقدين والسيئين ومن رحم الحمقى والعنصريين، رائعاً ان تختفي هذه اللغة التي لا مكان لها في مجتمع الإيمان والحكمة ومع الأسف الشديد قد ولدت هذه اللغة القبيحة السوداء من أول يوم للثورة، وحتى اليوم، وقد كانت نقطة سوداء في كل من استخدمها، وجعلوها رصيدهم يتباهون بها في كل مكان، وكان السب والشتم والطعن في الأموات والكراهية والحقد والعنصرية من أساسية الثورية – كما يقول كاتب المقال المقرب من الصحيفة محمد المطاع – علما أن الثوري الناضج هو الذي يدفن البلاوي كلها ويفتح آفاقا بيضاء من الحب والصفاء) .

- صحيفة البلاغ 29/ 4/2008م عدد (777) كلمة رئيس التحرير تحت عنوان (وجهة نظر) المقال عبارة عن مناقشة فكرية سياسية، لموضوع هو عرض كتاب جاءت فيه إساءات للزيدية حيث يقول الكاتب رئيس التحرير (قرأت موضوعا في صحيفة الثورة وكان عبارة عن قراءة أعدها الدكتور حسين البشاري لكتاب (أئمة العلم المجتهدون في اليمن) والكتاب كما يقول الكاتب عبارة عن تراجم لبعض العلماء الإجلاء أمثال: محمد بن إبراهيم الوزير، العلامة الشوكاني، وابن الأمير، والمقبلي، ويقول الكاتب رئيس التحرير: إن الكاتب أدخل في قراءته كثيرا من العبارات العدائية تجاه الزيدية، معتبرا علماء الزيدية هم أعداء السنة، ... والمستغرب أن هذه الإثارات والكتابات العدائية تم نشرها في صحيفة الثورة الرسمية، وبذلك تساهم صحيفة الثورة في نشر ثقافة العداء والكراهية، ونشر الطائفية المقيتة.. ولن أزيد على أن أقول له – أي للكاتب – إن هذه التسميات أهل السنة، أو الشيعة، إنما هي تسميات سياسية (....) إننا كزيود نؤمن إيماناً راسخاً إننا نحن أهل السنة الصحيحة (...) إن روح الكراهية، ومحاولة نشر ثقافة العداء في صحيفة رسمية لا يصح، وكنا نأمل من القائمين على صحيفة الثورة إلا يسمحوا بنشر الكراهية على صفحاتهم، ونعلم يقينا أن من حق الدكتور البشاري أن يعبر عن رأيه، لكن يجب ألا يسمح له أو لغيره باستخدام المنابر الرسمية التي من واجبها

الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم السماح باستعداء الآخرين، وعلى البشاري أن يتجه إلى صحف أخرى حزبية تؤمن بنفس أفكاره العدائية، حتى لا يظن البعض أن هناك اتجاهاً رسمياً لمعاداة الزيدية، واستعداء أبنائها).

- صحيفة البلاغ 2008/7/8م عدد(787) جاء فيه دفاعا عن الزيدية، والهاشميين التالي:

(... آباؤك وآباؤنا كادوا يتوارثون من فرط التلاحم والاحترام فيما بينهم، وكان بينهم تكامل، لو سألت أباك لخجلت مما كتبت عن الهاشميين، كان آباؤكم يحترمون الهاشميين، وكان الهاشميون يردون الجميل (...) هل تدري أن العنصرية هي من أخلاق اليهود، فهل توافقني أنها رجس من عمل الشيطان ... كم كنت رائعاً ومؤدباً عندما تبرأت من العنصرية وقلت إنها ليست دينك، ولا هويتك، وهي حمار العاجزين (...) إن العالم اليوم يتعايش مع اختلاف الأجناس والألوان، واللغات والأديان وتبادل المنافع والمصالح وكل طرف يكمل الطرف الآخر ... بدون كراهية وبدون خبث، وبدون عنصرية، ولو قلت لك إن بعض القحطانيين أفضلهم على بعض الهاشميين ...).

- صحيفة البلاغ 2008/12/30 عدد (808) هو عبارة عن رد فقهي ديني/مذهبي على محمد الإمام في صورة محاججة فقهية دينية شرعية حول موقف محمد الإمام من آل البيت، ومن الزيدية عموماً ، والزيدية في اليمن خصوصاً، وهي مناقشة فقهية رصينة وهادئة، تعكس روحاً انفتاحية على الآخر الديني/المذهبي.

- صحيفة البلاغ 2008/12/30 العدد (808) تحت عنوان: التقريب بين المذهبين الزيدي والشافعي، و مما جاء فيه (لما انتهى عهد الخلفاء الراشدين وانتقلت الخلافة إلى ملك يتوارثه أغلمة من قريش بدأ الإسلام بالانهيار، بداية مع ملوك بني أمية، ونهاية بملوك بني العباس، وكاد أن يلفظ أنفاسه الأخيرة لولا تلك الثورات العلوية التي أعادت للإسلام روحه، لكن قواه انهارت بسبب

المذهبية التي أوجدتها السياسة آنذاك (...) وتم إقصاء مذهب العترة الطاهرة عليهم السلام، ولم تعترف الدولة العباسية إلا بأربعة مذاهب (الشافعي، المالكي، الحنفي، الحنبلي) وإن السيدة أروى لما حكمت اليمن كان في مجلسها ممثلو المذاهب الأخرى ولم تجبر رعيتها على مذهبها، كذلك فعل علي بن محمد الصليحي، فكان الناس يعيشون بحرية، كل واحد يمارس طقوسه الدينية حسب مذهبه، ويروي التاريخ أن علي بن محمد الصليحي كان يريد أن يعين قاضي القضاة من الشافعية مع انه فاطمي إسماعيلي، وهذا يدل على روح التسامح وقبوله بالآخر).

**مناهضة ثقافة الكراهية الدينية:**

يمكننا اعتبار صحيفة البلاغ في أعدادها التي تم متابعتها وتحليلها للعام 2008، إنها تخلو من خطاب الكراهية الدينية أو التخوين السياسي والتكفير الديني للآخر، بل إن موضوعات الصحيفة المنشورة خلال العام المذكور، تؤكد حرص الصحيفة على تواجد كافة الرؤى والطروحات الفكرية والثقافية والسياسية والدينية والمذهبية، ...، قرأنا خطاب الزيدية السياسي، أو الخطاب الزيدي/الهاشمي في تجلياته السياسية بمثل ما قرأنا خطاب السلفية في اتجاهاتها المختلفة وأن كان بصورة محدودة جداً، والجماعات الدعوية السنية الوهابية، كما قرأنا خطاب التيارات الفكرية اليسارية (الاشتراكية) والقومية، وغيرها.

ومن نماذج الخطاب الذي تقدمه صحيفة البلاغ كنقد سياسي، وديني لعدم قبول الآخر نورد ما يلي:

تحت عنوان (محمد الإمام يتطاول على الإمام الهادي، ويتهم الاشتراكي بالسعي إلى إقامة دولة شيوعية) تورد الصحيفة على لسان محمد الإمام (إن اليمن أصيبت بالشقاء منذ قدوم الرافضة إليها – يقصد المذهب الزيدي – بزعامة الإمام الهادي، الذي بيت نية الغدر بأن يفتك بأهل اليمن، وقام بقتال أهل اليمن من أجل أن يدخلوا معه في الرفض إن الإمام الهادي استحل دماء وأعراض وممتلكات أهل اليمن فدمر البيوت والحصون

وأحرق الزرع والثمار وإن الهادي مفتاح كل شر وباب كل ظلم وقع في اليمن). صحيفة البلاغ 2008/5/20 العدد (780).

وهكذا فإن الخطاب يدعو بصراحة للكراهية الدينية والعرقية في اليمن، وهي دعوة للفتنة الطائفية والمذهبية، والاجتماعية، تقودها اليوم جماعات جهادية تكفيرية، وسلفية تكفر جميع المخالفين لهم في الرأي والخطاب والموقف، من أي جهة أو فكر كان وجميعها جماعات تشتغل في اليمن في وضح النهار، وبدعم مباشر من السلطات السياسية الرسمية، وبمعرفة ودعم الأجهزة الأمنية ومراكز القوى النافذة في الحكم.

هذه الجماعات الجهادية إلى جانب القاعدة تختلط بالأجهزة الحكومية منذ حرب 1994 وبالتالي، هي على صلة بهذه الأجهزة تشغيلاً ، وتمويلاً، وإدارة، ومن هنا تزداد خطورة مثل هذا الخطاب، خطاب فقه التكفير والاستحلال، خطاب عنف، وتعصب، وتطرف، وكراهية دينية، خطاب سياسي صريح، يتدثر بالدين كغطاء إيديولوجي، ويتجلى ذلك أكثر في موقفه من الحزب الاشتراكي الذي اختلطت فيه الكراهية الوطنية بالدينية، وكتب هذه الجماعات الناشرة لثقافة الكراهية الدينية – المذهبية، والعنصرية (السلالية) منتشرة وموزعة على جميع مكتبات البلاد، وبخاصة في المكتبات الخاصة المحتكرة لتوزيع كتب هذه الجماعات في العاصمة صنعاء، وفي غيرها من مدن وأرياف اليمن.

وفي أكثر من عدد من أعداد صحيفة البلاغ هناك نشر لمثل هذا الخطاب العدائي، الإقصائي الصادر عن هذه الجماعات والموجهة ضد الحزب الاشتراكي، ولكن من وجهة نظر نقدية دفاعية عن الاشتراكي، وتمثل صحيفة البلاغ – خاصة بعد إيقاف ومصادرة صحيفتي الشورى والأمة – دوراً طيباً في الدفاع عن الأنا والآخر الديني والسياسي، وضد ثقافة الكراهية الدينية والوطنية.

ومن نماذج الدعوة للكراهية الدينية والوطنية ضد الاشتراكي تورد الصحيفة بعض ما قاله محمد الإمام ضده: (يسعى الاشتراكي إلى أن يقيم دولة اشتراكية شيوعية ذاكراً أن الشيوعية الماركسية الاشتراكية أسست لها فرعا في اليمن هو الحزب الاشتراكي اليمني

(...) وقام على عقيدة أن الإسلام أفيون الشعوب، وان المسلمين متخلفون ورجعيون مشيراً إلى أن الحزب الاشتراكي عظمت محاربته للإسلام... وكثر سبه لله رب العالمين ورسوله الكريم ولدينه العظيم وحاربوا الإسلام بكل ما أوتوا من قوة فلم يكتفوا بتركهم الإسلام وكفى، بل حاربوا الإسلام أيما حرب، حاربوا الصلاة والصيام والزكاة والحج، والقرآن، بل بلغ بهم الشطط ألا يطيقوا أن يسمعوا كلمة باسم الله، فلو سمعها أحد هؤلاء الملاحدة تقوم قيامته وتثور ثورته (...) ولم يعرفوا عن أعضاء اللجنة المركزية للاشتراكي أنهم كانوا يقولون بسم الله الرحمن الرحيم إلا من بعد قيام الوحدة (...). وكما ترون إننا أمام خطاب كراهية دينية لا نجد مناقشة جدية نقدية له في الصحف الرسمية للدولة، ولا في خطاب الحزب الحاكم، وفي مثل هذا الخطاب موزع ومنتشر في معظم مكتبات البلاد وبعلم أجهزة التعليم والإعلام.

وخطاب الكراهية الدينية هذا منتشر بين خطباء المساجد، ضد خصومهم المعارضين، وضد بعضهم بعضا حتى أن المساجد صارت ساحة للعراك السياسي والمذهبي، هناك مساجد للسنة الوهابية، مساجد لأصحاب الدعوة، مساجد للصوفية، مساجد للزيدية، وهكذا وقد وصلت ثقافة الكراهية الدينية/المذهبية فيما بينهم حد الاقتتال، وإغلاق بعض المساجد للخلاف حول تبعيتها لأي من هذه الجماعات. وتورد صحيفة البلاغ بعض هذه الحوادث مثل:

حادث الصراع والعراك على جامع المخلافي في مدينة تعز انظر حول ذلك صحيفة البلاغ 2008/9/9 العدد (796) السنة الثامنة عشرة، وفي صحيفة البلاغ 7/1/ 2008 العدد (786) وحول نفس الموضوع تنفرد صحيفة البلاغ بالاستنكار (... إننا نأمل من خطباء المساجد أن يهتموا بالقضية الأخلاقية، انتشار الفساد، والراشي والمرتشي ...) وللأسف أن معظم الخطباء في الجمعة يهتمون بالسياسة، ولا يهتمون بتربية النفس وترويضها، ولفت أنظار المصلين إلى كل خير، وعلى رأس ذلك إصلاح النفس وتزكيتها وتهذيبها ...).

وفي صحيفة البلاغ 2008/6/3 العدد (782) تحت عنوان (نعم نحن بحاجة لثقافة التسامح والحوار) جاء فيه (... ثمة أزمة تسامح ديني ملحوظة ومعاشة في اليمن أبرز مظاهرها طغيان – أو محاولة – مذهب ديني، سلفي واحد على بقية المكونات الدينية للمذاهب الإسلامية التقليدية في اليمن، وهي الشافعية والزيدية والإسماعيلية، ويتجلى ذلك في تمكين مذهب واحد من النفاذ إلى صلب العملية التعليمية، وجهاز الإرشاد والوعظ الديني، وساحة العمل التربوي والدعوي على حساب الآخرين، مما ولد شعورا بالغبن وأتباع المذاهب الأخرى، وتشجيع التطرف ... أو التشبث بالهويات الخاصة لكل أتباع مذهب ... بإمكانيات هائلة، وتحالفات مع قوى في السلطة جعلت الزيدية والصوفية والإسماعيلية والتراث اليمني الديني والفكري في مرمى فتاوى التكفير والتفسيق، والعنف الساري والرمزي المصاحب لذلك، إلى الإقصاء الذي يمارس ضد المدارس الفقهية التقليدية المختلفة، والمعروفة بضوابطها العلمية والسلوكية، وتقاليدها الصارمة، عكس التيارات الإسلامية السلفية المعروفة في اندفاعها للتكفير والتفسيق، وقابليتها الملحوظة لتوسيع دائرة الخلاف المذهبي، والمصادرة على الآخرين حقهم في أن يكون لهم رأي مخالف وغير ذلك من مظاهر الأزمة الدينية) إلى أن تقول خاتمة الموضوع (لقد كان القليل من التسامح والاعتراف بالآخر، وحقه في المشاركة في صنع القرار كافيا، للخروج من الأزمة التي تهدد الوحدة اليمنية في صميمها، عندما تنحرف قناعات أبنائها الحالمين بها دهراً ًوالمناضلين من أجلها، بفعل الممارسات الضارة لمضمون الوحدة كقضية سياسية وطنية، قامت على مبدأ المشاركة والتعددية والقبول بالآخر بالتنوع والتعدد، وحق الجميع في بناء الدولة، والمشاركة في السلطة والثروة، وليس بقبول الصيغ المشوهة للوحدة) البلاغ 2008/6/3 العدد (782).

وفي عدد آخر من صحيفة البلاغ بقلم رئيس التحرير نقرأ (للأسف أن من يقرأ الصحف الموجودة في الساحة، سواء كانت حزبية حاكمة أو معارضة أو غيرها، يجد أن ثقافة الكراهية والعداء هي المسيطرة على ذلك الخطاب... ثقافة الكراهية هي التي يتم نشرها في نفوس المواطنين، فالحزب الحاكم لا يكل ولا يمل عن وصف أحزاب اللقاء المشترك بأنهم ضد الوطن، وإنهم يسعون إلى تدمير المنجزات، وإنهم انفصاليون وحتى ظلاميون ورجعيون، وإعلام اللقاء المشترك أيضاً لا يكف عن وصف الحزب الحاكم بأبشع

الصفات مستغلاً في ذلك الفساد (...) إن العمل على نشر ثقافة الإخاء والمحبة في ظل الاحتقانات السياسية أمر واجب (...) وللأسف الناس أصبحوا ينظرون إلى بعضهم بعضا شزرا). صحيفة البلاغ 2008/6/10 العدد (783).

وهذا الموقف وبغض النظر عن مضمونه والاتفاق معه أو الاختلاف، فإنه يقدم دعوة للتسامح والقبول بالآخر.

**الموقف الرافض لحرب صعدة:**

يتميز موقف صحيفة البلاغ بالموقف الرافض لحرب صعدة وإن كانت الصحيفة لم تقدم في خطابها الصحفي تفسيراً وتحليلاً موضوعياً سياسياً وافياً لهذه الحرب، فإنها تقدم موقفاً سياسياً مستقلاً بالصحيفة وإدارتها، وخطاب الصحيفة تجاه حرب صعدة يكاد يكون متفقا مع رأي أحزاب اللقاء المشترك، ويتسم هذا الموقف بالتالي:

1- إيقاف حرب صعدة ضرورة سياسية ووطنية، وإنها لا مبرر لها وتوجه الصحيفة الخطاب للطرفين.
2- رفض الحلول العسكرية والأمنية للحرب في صعدة.
3- فتح باب الحوار والتأكيد عل النهج والخيار السلمي الديمقراطي.
4- عدم إدخال الدين طرفاً في الصراع السياسي.
5- مع حق أبناء صعدة ( الحوثيين والمتعاطفين معهم من تمكينهم في إقامة شعائرهم الدينية، وطقوسهم المذهبية الخاصة بهم مثل الاحتفال بعيد يوم الغدير، وتمكينهم من فتح معاهدهم ومدارسهم الدينية والمذهبية تحت إشراف الجهات المعينة في الدولة، وعدم مضايقة أئمتهم وعلمائهم في المساجد، وعدم إدخال المساجد طرفاً في الصراع السياسي، وإيقاف الحملات الدينية المذهبية التكفيرية ضدهم من قبل الجماعات التكفيرية (الجهادية والسلفية والدعوية) التي تحاول النيل من المذهب الشيعي (الزيدي الهادوي).

ومن نماذج خطاب البلاغ في هذا الاتجاه نورد (إن كل أعمال الاعتقالات لا تؤدي إلى فائدة بقدر ما تؤدي إلى إيغار صدور الناس، وزرع العداوة والبغضاء، خاصة وأن الاعتقالات تجيء بسبب اختلافات فكرية أو مذهبية لا محل لحلها بالاعتقالات، بقدر ما يكون حلها بالحوار المفتوح، والتقارب مع الآخرين، ولا يجوز أن يتجاوز أي نظام مع جزء من مواطنين ضد جزء آخر، فيحرم البعض حريتهم الفكرية أو المذهبية، بينما يتمتع الآخرون بذلك، ويجدون كل الدعم). البلاغ بقلم رئيس التحرير 2008/9/9 العدد (796) السنة.

أدانت صحيفة البلاغ في حينه تفجير جامع بن سلمان الذي أودى بحياة مصلين فيه، واعتبرته الصحيفة عملا إرهابيا جبانا، رافضة تحميل المسؤولية على الحوثيين، جرياً ًمع خطاب الحكم، ومما جاء في صحيفة البلاغ (إن هذه الأعمال ليست من شيمهم – يقصد الحوثيين – وترفضها تعاليم الدين الإسلامي – مشيرة– إلى أن هناك طرفا آخر يسعى إلى إشعال فتيل الحرب مرة أخرى في صعدة) وفي عدد الصحيفة ذاته كتب أحد كتاب الصحيفة الأستاذ/محمد مفتاح، تحت عنوان الجريمة الشنعاء، والتوظيف الأشنع، قائلا: (إن عزل هذا الحادث المدان والمستهجن عن نظائره من الحوادث، أو محاولة إلحاقه بتداعيات الصراع في صعدة، فيه تعسف وقفز على الواقع، ومحاولة يائسة لتوظيف الجريمة لأغراض دعائية تحريضية، تكتيكية (...) ومسارعة محافظ صعدة ومدير الأمن ومدير مكتب المحافظ لتحميل الحوثيين المسؤولية قبل التحقيق هو ما يثير الشك) البلاغ 2008/5/6 العدد (778).

وأعداد الصحيفة لا تخلو من تأكيد هذا الخطاب في الموقف ضد حرب صعدة والدعوة لإيقافها للعودة للحلول السياسية السلمية.

**الموقف من الحراك السلمي الجنوبي:**

إن خطاب صحيفة البلاغ إزاء ما يجري في الجنوب ومن الحراك السياسي الجماهيري السلمي تحديدا، هو موقف داعم ومؤيد لحق الناس، في التعبير عن آرائهم، واحتياجاتهم مادام في حده الدستوري والقانوني.

وعلى قاعدة الضرورة السياسية والوطنية لتقديم معالجات جدية وعملية لقضايا الناس الاجتماعية والحقوقية والسياسية، وهذا الموقف تطور تدريجيا خلال الثلاث السنوات الماضية إلى درجة الاقتراب الحقيقي بين خطاب صحيفة البلاغ مما يجري في جنوب اليمن من موقف أحزاب اللقاء المشترك، ويؤكد خطاب صحيفة البلاغ في متابعته للأخبار، وفي استطلاعاته وتحقيقاته، وفي مقابلاته مع المعنيين وغيرهم، وكذا في تحليلاته، على شرعية مطالبة الناس في الجنوب، وضرورة تقديم حلول لها مادامت تحت سقف الدستور والوحدة على طريق مشاركة كافة أطراف المعادلة السياسية في حكم البلاد، وفي السلطة والثروة، ... وهو موقف إيجابي يصب في التأسيس لخيارات سياسية وطنية جامعة على قاعدة بناء دولة شراكة ومتساوية ومواطنة، وهو ما تعرضه كتابة مؤسس الصحيفة وصاحب امتيازها، وكذا خطاب رئيس تحريرها، والصحيفة ترفض الحلول العسكرية والأمنية، وتؤكد على خيار الحوار السياسي، ولا تقرأ في الصحيفة خطاب كراهية للآخر السياسي أو الديني، بل خطاباً يقع في نطاق النقد السياسي....ومقاربات الصحيفة الدينية والمذهبية تحاول أن تدافع عن خطابها المذهبي/الزيدي، وعن تمثيلاته المقاومة في الوطن العربي (حزب الله) دون التحريض والتعبئة السياسية، أو الدينية ضد الآخر.

- وفي مقابلة مع أحد قيادات الإصلاح المحسوبين على الجنوب جغرافياً يقول: (لقد اتجه الكثير من المظلومين في الجنوب إلى المحاكم، والى أصحاب القرار، ولكن للأسف أن القضايا التي حلت قليلة جداً، بالمقارنة مع حجم الظلم الواقع على الكثير؛ إذ إن أكثر الظالمين هم من أصحاب القرار، أو لديهم القدرة للوصول إلى أصحاب القرار، ولهذا استمر الشعور بالظلم، واستمرت المظالم، وما يزال الظالمون يسرحون ويمرحون (...) باعتقادي أن المشكلات في المحافظات الجنوبية ممكن لها أن تهدأ إذا أعيدت الحقوق لأصحابها وعم العدل في الجميع، وانتشرت المساواة، وشعر أبناء الجنوب أنهم بنفس الدرجة مع الآخرين ).

- البلاغ 2008/4/1 العدد (773) تنشر البلاغ مقابلة مطولة مع أحد قيادات الحراك الجنوبي (صلاح الشنفرة) دفاعا عن قضايا الجنوب وتغطي صفحة كاملة في الصحيفة 2008/4/1 العدد (773)، ويعكس خطاب صحيفة البلاغ إجمالاً موقفاً سياسياً متزناً، ومعقولاً مما يجري في الجنوب، ومع قضايا الناس في إطار سقف الدستور والوحدة.

وهكذا، نخلص مما تقدم إلى أن صحيفة البلاغ تحفل بقبول الآخر السياسي والديني كما هو بما يعني القبول بالديمقراطية، وبالتعددية السياسية، وبحرية الرأي والتعبير، وحرية الفكر، والضمير، والمعتقد، لكننا لم نجد فيها إجابة عن سؤال القبول بالتعددية الثقافية والقبول بالآخر الاجتماعي.

## الخاتمـــة:

على امتداد هذه الدراسة يتبين أن اليمن قد عرف حالة متقدمة من التسامح عند قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990، ولا يزال الدستور يحتفظ ببعض من قيم التسامح المتمثلة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والاعتراف بحقوق الآخر، بالإقرار بالتعددية وحرية الفكر والرأي والتعبير، وفي الممارسة لا يزال الواقع يحتفظ بأحد مظاهر التسامح السياسي المتمثل بتحالف أحزاب متعارضة أيديولوجياً: اشتراكية . قومية . إسلامية، المتمثلة بـ (أحزاب اللقاء المشترك).

غير أن استمرار نتائج وآثار حرب 1994، الأهلية والحروب التالية لها قد أوجد حالة قصوى من اللاَّتسامح في مختلف المجالات: الديني،السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يجعل الكيان الوطني مهدداً بمخاطر المزيد من العنف والحروب، ويتطلب العمل من أجل إيجاد تدابير تشريعية ومؤسسية لإنهاء حالة اللاَّتسامح التي مصدرها الأساس احتكار السلطة والثروة.

كما سعت هذه الدراسة وعلى امتداد صفحاتها إلى الإجابة عن أسئلة الآخر في الصحافة اليمنية وبصورة حصرية الإجابة عن أسئلة الآخر السياسي، الديني، الاجتماعي، الثقافي، ومن خلال النماذج الثلاث للصحف: الثورة، الثوري والبلاغ، تتوصل الدراسة إلى الاستخلاصات التالية:

توصلت الدراسة إلى الإجابة بوضوح عن سؤال الموقف من الآخر السياسي والديني في الصحف الثلاث وهي إجابة تختلف في صحيفة الثورة الحكومية عن الإجابة المقدمة في كل من صحيفة الثوري– الحزبية، وصحيفة البلاغ المستقلة، والخلاف بين الموقفين جوهري:

صحيفة الثورة، لا تقبل بالآخر السياسي والديني وبالتالي لا تقبل باختلاف الآخرين في السياسية والدين والعرق، وتروج للحروب والدعوة للكراهية الدينية، والوطنية، والعرقية، ومن ثم لا تقبل بحرية الفكر والضمير والمعتقد وحرية الرأي والتعبير.

صحيفة الثوري وصحيفة البلاغ، وجدت الدراسة فيهما قبولاً للآخر السياسي والديني كما هو وبما يظهر قبول اختلاف الآخرين في السياسة، والدين، والعرق، ومن ثم قبولهما بالديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الفكر والضمير والمعتقد وحرية الرأي والتعبير.

وسؤال الموقف من الآخر الاجتماعي وجدت القراءة لهذه الصحف إجابة عنه في صحيفة الثوري التي ترفض إقصاء الآخر الاجتماعي أو تهميشه، وترفض احتكار الأدوار الاجتماعية وفرض نمط حياة معينة؛ لكن هذه الإجابة تحتاج إلى تدقيق وربما إلى دراسة أخرى، هل هذا الموقف من الثوري قبول بالآخر الاجتماعي أم هو دفاع عن الأنا، انطلاقاً من أن الصحيفة تعبر عن الحزب الاشتراكي الذي تعد المساواة والعدالة الاجتماعية قضيته البرنامجية الأساسية.

لم تجد الدراسة إجابة عن سؤال الموقف من الآخر الاجتماعي لا سلباً ولا إيجاباً في كل من صحيفة الثورة وصحيفة البلاغ الأمر الذي يعني أن دراسة المسألة الاجتماعية في الصحافة اليمنية يحتاج إلى منهج آخر غير المنهج الذي اتبعته هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بسؤال الموقف من الآخر الثقافي، لم تجد الدراسة إجابة عنه في أي من الصحف الثلاث موضوع الدراسة لا من حيث القبول بالآخر الثقافي من خلال القبول بالمفاهيم والقيم المختلفة على الصعيدين الوطني والعالمي، ولا من حيث عدم القبول بالآخر الثقافي من خلال فرض مفاهيم وقيم معينة ومحاربة ما عداها، ولعل السبب يرجع إلى أن المسألة الثقافية وتحديد الموقف من الآخر الثقافي في هذه الصحف يحتاج أيضا إلى منهج آخر غير المنهج الذي اتبعته هذه الدراسة.

ومن هذا المنطلق ولكي يتجنب اليمن مخاطر الانهيار الأمني يوصي التقرير بما يلي:

1- تحقيق مصالحة وطنية لا تستثني أحد، لإزالة نتائج وأثار حرب 1994، والحروب اللاًحقة، واتخاذ التدابير التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية لإزالة

التمييز والتهميش والإقصاء والشعور بالغبن من أي نوع كان، وكفال حقوق المواطنة المتساوية وبما يحقق قيم التسامح ويزيل أسباب الكراهية والعنف.

2- إصلاح النظام السياسي دستورياً ومؤسسياً وبما يحقق الشراكة في السلطة والثروة لمختلف طبقات وفئات المجتمع أفقياً ورأسياً وجهوياً كأساس مادي للتمكين من ممارسة الحقوق وللتسامح.

3- تشكيل هيئة وطنية مستقلة للمصالحة والإنصاف لجبر ضرر الأفراد وإنهاء حالة الكراهية السياسية أو الجهوية، وتوفير مناخات آمنة لممارسة حقوقه الإنسان،ومنها الحق في الاختلاف والتعددية والتجمع السلمي وحرية الفكر والمعتقد والرأي والتعبير وإتخاذ كافة التدابير لإشاعة قيم وثقافة التسامح.

4- وضع إستراتيجية وطنية تشارك فيها مختلف القوى المناهضة للإرهاب، لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، ويشمل ذلك إدماج قيم التسامح في مناهج التعليم والمواد الثقافية والإعلامية والاعتذار عن فتاوي التكفير، وأن يشرك المجتمع في مكافحة الإرهاب من خلال نشر ثقافة التسامح عبر التكوين المجتمعي المباشر وغير المباشر، وفك الارتباط بين التنظيمات الإرهابية وعناصرها وأجهزة الدولة ومسؤوليها.

5- إيجاد تنمية موجهة لصالح الفئات والطبقات الأكثر فقراً والأقل دخلاً وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

6- دراسة المسألة الاجتماعية والثقافية بصورة أوسع من خلال برامج الأحزاب ووسائل إعلامهم ومن خلالها يتم دراسة الموقف من الآخر الاجتماعي والثقافي.

7- تحقيق استقلالية لوسائل الإعلام العامة بما يمنع استخدامها من قبل الحكومة وحزبها ضد أحزاب المعارضة، والآخر السياسي، والديني، وذلك بإيجاد مؤسسات مستقلة عن الحكومة تتولى إدارة هذه الوسائل ورعاية وسائل الإعلام والعربية والأهلية.

8- وضع إستراتيجية وطنية إعلامية وتربوية لنشر لثقافة الديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية لتحقيق التسامح والقبول بالآخر السياسي، والديني، والاجتماعي، والثقافي، من خلال وسائل الإعلام العامة والخاصة، ومناهج التربية والتعليم.